

دَوْلَةُ لِيبيَا

جَامِعَةُ الزَّأوِيَةِ

الإِدَارَةُ العَامَّةُ لِلدِّرَاسَاتِ العُلْيَا

كُلِّيَّةُ الآدَابِ

قِسْمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا «شُعْبَةُ اللُّغَوِيَّاتِ»

أَطْرُوحَةٌ بِعُنْوَانِ:

آرَاءُ سِيَبَوِيهِ ت (180هـ) النَّحْوِيَّةُ المَذْكُورَةُ فِي خِرَازِنَةِ الآدَبِ لِلبَغْدَادِيِّ ت (1093هـ)

دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

أَطْرُوحَةٌ مُقَدَّمَةٌ لِاسْتِكْمَالِ مُتَطَلِّبَاتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاهِ

إِعْدَادُ الطَّالِبِ: مُحَمَّدُ الصَّادِقُ مُحَمَّدُ البَكُوشِ

رَقْمُ القَيْدِ: 21910196

إِشْرَافُ الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ: البِشْتِي الطَّيِّبِ بِشْنَةِ

العَامُ الجَامِعِي: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ

وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة هود (٨٨)

الإهداء

إلى رُوحِي

والديّ الطاهرتين، وروح وُلدي الغالي (طه)

تغمدهمُ اللهُ بِواسِعِ رَحْمَتِهِ وَأَسْكِنَهُمْ فِسيحِ جَنّاتِهِ

وَأَلْهَمْنِي الصَّبْرَ وَالسَّلْوانَ

وإلى زوجتي وأبنائي

قُرّةِ عَيْنِي

حَفِظْهُمُ اللهُ

أهدي هذا العمل .....

## شكر وتقدير

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الجليل الفاضل الأستاذ الدكتور: البشتي الطيب بشنة على تفضله عليّ بأن أشرف على رسالتي هذه، والذي لم يدخر جهداً في تقديم النصح والإرشاد والتوجيه، والذي كان له الأثر البالغ في إخراج هذه الأطروحة بهذه الحلة، أسأل الله العظيم أن يضاعف له الأجر والثواب في كل ما أفادني به خلال مسيرتي العملية في هذه الأطروحة، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته، كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام الذين تفضلوا عليّ بمناقشة هذه الأطروحة، وما أضفوا عليها من معلومات قيّمة، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير ودون استثناء إلى أساتذتي الكرام أصحاب العقول النيرة والنفوس الطيبة البهيّة في قسم اللغة العربيّة، ومالهم من أفضال عليّ بعد أفضال المولي عز وجل ثم أفضال والدي وكذلك أقف عاجزاً عن الشكر والامتنان إلى جامعتي الموقرة "جامعة الزاوية" على ما تقدّمت لي ولأمثالي من طالبي العلم، من علوم ومعارف، وتذليل الصعاب أمامنا؛ لتعم الفائدة المرجوة، أسأل الله العظيم أن يُديمها صرحاً، ومنبراً ومناراً ويزيدها رفعة ومكانة مرموقة بين الصّروح العلمية...

فشكري جزيل لمن ذكرت موصول لمن نسيت

الباحث

## مُلخَصُ الأَطْرُوحَةِ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

تتناول هذه الأطروحة جُملة من آراء سيبويه ت(180هـ)، التي نَسبها إليه البغداديُّ ت(1093هـ) في كتابه (خزانة الأدب)، واقتصرت على هذه الآراء حسب ما اقتضته الخطة من تقسيم، ضُمَّنت في الفصول والمباحث والمطالب.

تَنصَمِّن الدَّرَاسَةُ تحليلاً لبعض آراء سيبويه النَّحْوِيَّةِ في كتاب البغداديِّ (خزانة الأدب) في مختلف أبوابه النَّحْوِيَّةِ، مثل: الجُملة الاسميَّة، والفعلية، والمنصوبات، والمجرورات، وكذلك مسائل متفرقة من أجزائه.

وتهدف إلى تحليل آراء سيبويه النَّحْوِيَّةِ، وتوضيح تأثيرها على اللغة العربية، من خلال المنهج التحليلي، حيث تمَّ دراسة هذه الآراء، وتبيَّن أنَّ سيبويه كان له أثراً واضحاً في النَّحو العربيِّ.

أظهرت الدَّرَاسَةُ أنَّ آراء سيبويه النَّحْوِيَّةِ في (خزانة الأدب) تَمثِّل إضافة قيِّمة للبحث النَّحْوِيِّ، وتُسهِم في فهم أعمق للنَّحو العربيِّ، واللغة العربية، كما بيَّنت الدَّرَاسَةُ أهميَّة دراسة التَّراث النَّحْوِيِّ العربيِّ، وتأثيره المستمرَّ على اللغة العربية.

وتُعَدُّ هذه الدَّرَاسَةُ مرجعاً للباحثين، والمهتمين بالنَّحو العربيِّ، واللغة العربية، حيث تُوفِّر رؤية حول آراء سيبويه النَّحْوِيَّةِ في (خزانة الأدب)، وتُسهِم الدَّرَاسَةُ في إثراء المعرفة النَّحْوِيَّةِ، واللغويَّةِ لدى الباحثين، والمهتمين، وتفتح آفاقاً جديدة للبحث في النَّحو العربيِّ.

ومن خلال هذه الدَّرَاسَةُ، يمكن للباحثين، والمهتمين باللغة العربية أن يكتسبوا فهماً أعمق لآراء سيبويه، وتأثيرها على اللغة العربية، وهو ما يساعد في تعزيز البحث العلميِّ في هذا المجال.

**التوصية:** من خلال دراستي لكتاب (خزانة الأدب)، وإطلاعي على أجزائه الثلاثة عشر، وما تحويه بين ثناياها من ثروة لغويَّة، وأدبيَّة قيِّمة، يجد فيها الباحث مراده،،،، أدعو الباحثين لدراسته.

قد بذلتُ فُصاريَّ جُهدِي في أن أتحرَّى الصَّواب بقدر ما استطعتُ في الوصول إلى مصادر المعلومات التي ذكَّرتها في هذه الأطروحة، وأتمنى من الله التَّوفيق والسَّداد... الباحث

## **Abstract**

This thesis deals with a number of opinions of Sibawayh (180 AH), which were attributed by Al-Baghdadi (1093 AH) in his book (Treasury of Literature) to him, and as required by the plan, these opinions were included in the chapters, discussions and demands.

The study includes a careful analysis of Sibawayh's grammatical views in Al-Baghdadi's book (The Treasury of Literature) in its various grammatical chapters, such as: the nominal and verbal sentences, the predicates, and the adjectives, as well as various issues from its parts.

It aims to analyze Sibawayh's grammatical views and clarify their impact on the Arabic language, through the descriptive analytical method, where these opinions were studied, and it was found that Sibawayh had a great impact on Arabic grammar.

The study showed that Sibawayh's grammatical views in "The Treasury of Literature" represent a valuable addition to grammatical research, and contribute to a deeper understanding of Arabic grammar and the Arabic language, as well as the importance of studying the Arabic grammatical heritage and its continuous impact on the Arabic language.

This study is an important reference for researchers and those interested in Arabic grammar and the Arabic language, as it provides a comprehensive view of Sibawayh's grammatical views, and the study contributes to enriching the grammatical and linguistic knowledge of researchers and those interested, and opens new horizons for research in Arabic grammar and Sibawayh's impact on the Arabic language.

Through this study, researchers and those interested in the Arabic language can gain a deeper understanding of Sibawayh's views and their impact on the Arabic language, which helps to promote scientific research in this vital field.

**Recommendations:** Through my study of the book "The Treasury of Literature" and my review of its thirteen parts, and the valuable linguistic and literary wealth it contains within it, in which the researcher finds what he wants, **I invite researchers to study it.**

I have done my best to investigate the truth as much as I could in accessing the sources of information I have mentioned in this thesis, and **I hope to God for success and repayment.**

Researcher

## المُقدِّمةُ

الحمدُ لله حمداً يليقُ بجلاله، وعظيمُ سلطانه، نَحْمَدُهُ ونُسْتَعِينُهُ، ونَسْتَغْفِرُهُ ونَسْتَهْدِيهِ، ونَعُوذُ باللهِ مِنْ شرورِ أنفسنا، وَمِنْ سيِّئاتِ أعمالنا، ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّمْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾<sup>(1)</sup>، ونُصَلِّي ونُسَلِّمُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعدُ:

فقد ترك سيبويه ت (180هـ) تراثاً لغوياً كبيراً، وصَلَّ إلينا عبر كتابه الذي سُمِّي من بعده (الكتاب)، وكذلك وصَلَّ إلينا تراثه العلمي عبر كُتب النِّحاة، فلا يكاد تُطرحُ مسألة في هذه الكتب إلا وله رأي أو قول فيها، ومِنْ بين هذه الكتب لا الحصر: معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، والمقتضب للمبرِّد، والمفصل للزمخشري، والأصول لابن السِّراج، وهمع الهوامع للسيوطي، وشرح الرِّضي على الكافية، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، وخزانة الأدب للبغدادي، وغيرها من الكتب لا يسع المجال لذكرها، وقد خصَّصتُ دراستي في هذه الأطروحة للجانب النحوي، وبالأخص في بعض آراء سيبويه النحويَّة التي ذكرها البغدادي في (خزنة الأدب).

ونظراً لوفرة المادَّة اللغوية وغزارتها في هذا الكتاب، وما يحوي مِنْ مسائل وآراء عديدة، اقتصرْتُ على ذكر جُملة مِنْ هذه الآراء حسب ما اقتضته الخطة مِنْ تقسيم، وضَمَّنتُ تلك الآراء في الفصول، والمباحث والمطالب، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدِّراسة الذي أحاول به أن أستقي المعلومة مِنْ كتاب (خزانة الأدب)، وأثبت صحَّة نسبها إلى سيبويه من خلال كتابه (الكتاب)، فأقوم بتحليلها؛ مُوازناً بين رأيه، وآراء غيره مِنَ النِّحاة في كلِّ مسألة تمَّ عرضها؛ لأصل بعدها إلى النتيجة، والتي مِنْ خلالها يترجَّح لدي رأي مِنْ بين تلك الآراء.

وقد حاولتُ قدر ما أمكنتُ مِنْ جُهدٍ أن أسهمَ، ولو بالقليل في جمع تلك الآراء.

أهميَّة الدِّراسة:

1- بيان أهميَّة هذا العالم الجليل في إثراء النحو العربي، وإنه كان سبباً في إرساء دعائمه

وترسيخ قواعده.

<sup>1</sup> - سورة الكهف من الآية 17.

- 2- محاولة إثبات صحّة ما نسبته البغداديّ في خزائنه من آراء إلى سيبويه.
- 3- بيان أهميّة (خزانة الأدب) وما له من قيمة علميّة كبيرة، ومأخوذه من نفائس ثمينة في شتى أنواع العلوم من لغةٍ وأدبٍ، وهذا السبب الرئيس الذي دفعني لدراسة هذا الكتاب.

#### أهداف الدراسة:

- 1- الكشف عن مذهب سيبويه النحويّ من خلال دراسة آرائه في (خزانة الأدب) للبغداديّ.
- 2- بيان شخصيّة سيبويه العلميّة، ونظرته الثاقبة في كيفية عرض آرائه في المسائل النحويّة.
- 3- الخوض في المسائل التي تناولتها في الأطروحة، من خلال كتاب (خزانة الأدب).

#### المصادر والمراجع:

اعتمدتُ في هذه الأطروحة على كتبٍ ومصادرٍ، أذكرُ بعضاً منها لا الحصر.

أولاً كتب النحو: الكتاب، لسيبويه ت(180هـ)، والمقتضب، للمبرد ت(285هـ)، والإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري ت(577هـ)، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان ت(745هـ)، وخزانة الأدب ولُبُّ أبواب العرب، للبغداديّ ت(1093هـ).

ثانياً كتب المعاجم: كتاب العين، للخليل ابن أحمد الفراهيديّ ت(170هـ)، ولسان العرب، لابن منظور ت(711هـ)، وتاج العروس، للزبيديّ ت(1205هـ).

ثالثاً كتب الأدب: ديوان الفرزدق، وديوان امرؤ القيس، وديوان الأعشى، وغيره.

رابعاً كتب التفسير: معاني القرآن للقرّاء ت(207هـ)، ومعاني القرآن للأخفش ت(215هـ)، وتفسير الكشاف للزمخشريّ ت(538هـ).

#### الدراسات السابقة:

قد سبقَت دراستي في هذا المجال هذه الدراسات حسب علمي:

- 1- آراء الأخفش الأوسط المذكورة في خزانة الأدب للبغداديّ-رسالة ماجستير-لهاجر عبد الله، جامعة الزّاوية، ليبيا، تناولتُ الباحثة في هذه الرسالة آراء الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، من خلال كتاب البغداديّ (خزانة الأدب)، وآراء مؤيديه، ومُخالفيه في المسائل التي تعرّضتُ لها.

- 2- آراء الفراء النحويّة في (خزانة الأدب)، لعلي محمد عبد الله-رسالة ماجستير- جامعة أمّ القرى- المملكة العربيّة السعوديّة، حيث تناولَ فيها الباحث مسائل عديدة، ذكّر فيها الآراء النحوية لهذا العالم من خلال دراسته لكتاب البغداديّ (خزانة الأدب)، وآراء مَنْ وافقه، وخالفه من العلماء في المسائل التي تعرّض لها في رسالته.
- 3- آراء المبرد النحويّة من خلال الشواهد النحويّة في (خزانة الأدب)، للبغداديّ، عبد الرّؤوف خريوش-رسالة ماجستير-جامعة القدس، فلسطين، حيث ذكّر الباحث في رسالته آراء المبرد النحوية في المسائل التي أوردتها عند عرضه للشواهد النحويّة في (خزانة الأدب).

### الصّعوبات:

لا أخفي على القارئ الكريم، ما واجهتُ من صعوباتٍ وعراقيل أثناء كتابتي هذه الأطروحة متمثلة: في قلّة المصادر، والمراجع، وصعوبة الوصول إليها، وما ألمّ بي من ظرف اجتماعي مؤلم تمثل في وفاة ولدي الغالي رحمه الله، والذي كان له بالغ الأثر النفسي والاجتماعي عليّ، وعلى أفراد أسرتي، تسبّب في انقطاعي فترة عن البحث والكتابة، ولكن من رحمة الله ولطفه بي، أن ألهمني الصّبر، وألبسني ثوب العزيمة والإصرار، وتمكّنت بفضلته، وكرمه، أن أتغلب على هذه الصّعاب، وأن أقدم هذا العمل بصورته الحاليّة، راجياً أن يتقبله منّي، وأن يُنتفع به.

### هيكل الدّراسة:

**الفصل التمهيديّ:** وقد تضمّن ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل: ترجمة لسببويه، أمّا المبحث الثاني فهو: ترجمة للبغداديّ، وأمّا المبحث الثالث فهو: للتعريف بكتاب (خزانة الأدب)، وما له من قيمة علمية كبيرة.

**الفصل الأوّل: الجُملة الاسميّة،** وقد قسّمتهُ إلى مبحثين، ضمّ كلّ مبحثٍ أربعة مطالب.

**المبحث الأوّل:** آراء سببويه في المسائل المتعلّقة بالمبتدأ والخبر.

**المبحث الثاني:** آراء سببويه في مسائل المتعلّقة بالأدوات العاملة في الجُملة الاسميّة.

**الفصل الثاني: الجُملة الفعليّة،** وقسّمتهُ إلى ثلاثة مباحث، ضمّ المبحث الأوّل والثالث كلّ منهما أربعة مطالب، بينما المبحث الثاني: احتوي على خمسة مطالب.

**المبحث الأول:** آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالفعل والفاعل.

**المبحث الثاني:** آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالمنصوبات.

**المبحث الثالث:** آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالتوابع.

**الفصل الثالث: المجزورات،** وقد قُسم إلى مبحثين، ضمّ كلّ مبحثٍ أربعة مطالب.

**المبحث الأول:** آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بحروف الجرّ.

**المبحث الثاني:** آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالجرّ بالإضافة.

**الفصل الرابع: المسائل المُتفرّقة،** وقد قُسمتُ إلى مبحثين، ضمّ كلّ مبحثٍ أربعة مطالب.

**المبحث الأول:** مسائل مختارة من كتاب (خزانة الأدب) «للبيهقي»

آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالحروف.

**المبحث الثاني:** مسائل مختارة من كتاب (خزانة الأدب) «للبيهقي»

آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالأسماء.

**الخاتمة:** ذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها، من خلال البحث والدّراسة في هذا المجال، فقد بذلتُ جهداً في جمع مادتها العلميّة، وعكفتُ على دراستها وتحليلها، قدر الجُهد والمستطاع، ولا أدعي أنني أعطيتُ البحث حقّه من الدّراسة والتحليل والاستنتاج، ولكن أرجو أن يكون ذلك، فإن أصبتُ في هذه الدّراسة فله الحمد على توفيقه إياي، وإن أخطأتُ فذلك من نفسي ومن قلة خبرتي، وفي الختام: أتقدّم بخالص شكري وامتناني وتقديري إلى كلّ من مدّ إليّ يد العون في هذه المسيرة العلميّة، وأخصّ بالذكر أستاذي الفاضل الأستاذ المشرف الدكتور: **البشتي الطيّب بشنة**، بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة، والذي لم يألُ جهداً في تقديم النّصائح والتّوجيه والإرشاد، حتى يظهر هذا العمل بالصّورة المرجوّة، وكذلك اتقدّم بالشّكر الجزيل إلى اللجنة المشرفة على مناقشة هذه الأطروحة، وإلى أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربيّة، وعلى رأسهم رئيسة القسم الدكتورة الفاضلة: **فاطمة الطيّب قزيمه**، لهم منّي جزيل الشّكر، وفائق الاحترام على كل ما يبذلونه من جُهودٍ كبيرة، وجبارة للرّقّي بهذا القسم إلى أعلى المراتب العلميّة.

**الباحث**

## الفصل التمهيدِيّ:

التّعريف بالعالمين (سيبويه والبغداديّ) وآثارهما العلميّة:

المبحث الأوّل: ترجمة سيبويه.

المبحث الثّاني: ترجمة البغداديّ.

المبحث الثّالث: التّعريف بكتاب (خزانة الأدب ولبّ أبواب العرب).

## أولاً \_ ترجمة سيبويه:

### اسمه ولقبه وكنيته:

"هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، يُلقب بسيبويه، وكنيته أبو بشر، أو أبو الحسن فارسيّ الأصل" (1)، وسيبويه كلمة فارسيّة معناها: رائحة التفاح، وسبب تسميته بهذا اللقب فقد تعدّدت الأقوال حول هذا اللقب، فمنهم من قال: "إنّ وجنتيه كانتا كالتفاح"، وقيل: "رائحته كانت طيبة"، وقيل: "إنّه دائم الشّم لرائحة التفاح" (2)، وقيل: "إنّ أمّه كانت ترقصه بهذا الاسم" (3).

### مولده:

لم يستطع المؤرخون تحديد تاريخ ميلاد سيبويه، إلّا أنّ بعض الباحثين ذهبوا: "إلى أنّه ولد سنة (135 هـ)" (4) "وقيل: غير ذلك" (5)، وذلك في "بلاد فارس في مدينة البيضاء وهي أكبر مدينة في شيراز" (6)

### أشهر شيوخه وأساتذته:

- 1- عيسى بن عمر التقفي (ت 149 هـ) (7) وقد روى عنه سيبويه.
- 2- حمّاد بن سلمة بن دينار البصري: (ت 167 هـ) (8).
- 3- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) (9)، وهو الأستاذ الأكبر لسيبويه.
- 4- الأخفش الأكبر، أبو الخطاب (ت 175 هـ)، أخذ عنه سيبويه اللغة، وشيئاً من النحو (10).
- 5- يونس بن حبيب الضبي (ت 182 هـ)، وقد أكثر سيبويه من النّقل عنه في كتابه (11).

---

1- ينظر: معجم المؤلفين، لعمر كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 10/8، وسير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط/2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م، 351/8.

2- ينظر: مراتب النحويين، لأبي الطيّب اللغوي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة النهضة، مصر، ص/65.

3- ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط/3، 1985م، ص/54.

4- ينظر: الأعلام، لخير الدين الزركلي، تحقيق: عبد السلام علي، دار العلم للملايين، ط/9، 1990م، 81/1.

5- ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 464/3.

6- ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي، ط/2، مكتبة المعارف، بيروت، 189/10.

7- ينظر: معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الفكر، ط/3، 1980م، 472/5.

8- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، 88/1.

9- ينظر: سير أعلام النبلاء: 227/7.

10- ينظر: الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، 1988م، 292/3.

11- ينظر: المصدر السابق: 312/3.

## تلاميذه:

- 1- قطرب، أبو علي محمد بن المنير (ت206هـ)<sup>(1)</sup>.
- 2- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت207هـ)<sup>(2)</sup>.
- 3- النّاشي، ذكر أبو الطيّب: "أنّه كان ممّن أخذ عن سيّويه، والأخفش، وله كتاباً في النّحو"<sup>(3)</sup>.

## مؤلفاته:

### الكتاب (كتاب سيّويه):

جمع فيه سيّويه قواعد النّحو، والصّرف، إلّا أنّ سيّويه مات قبل أن يقدّمه للنّاس، فقام تلميذه الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت207هـ)، وسماه الكتاب، وأطلق عليه أبو الطيّب اللغوي: "قرآن النّحو"<sup>(4)</sup>.

## وفاته:

قيل: "إنّه مات وعمره 32 سنة"<sup>(5)</sup>، وقيل: فوق الأربعين، واختلف المؤرخون في السنة التي تُوفّي فيها، وأرجح الأقوال: "أنّه تُوفّي سنة (180هـ)"<sup>(6)</sup>، وكذلك اختلفوا في سبب وفاته، فقيل: "مات من داء في معدته"<sup>(7)</sup>، وقيل: "إنّه مات غمّاً بسبب المناظرة بينه، وبين الكسائي"<sup>(8)</sup>.

## ثانياً - ترجمة البغداديّ:

### اسمه ولقبه:

"هو عبد القادر بن عمر"<sup>(9)</sup> "بن يزيد بن الحاج أحمد البغداديّ"<sup>(10)</sup>.

- 
- 1- ينظر: لسان العرب لابن منظور، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت، 1988م، 1/ 683.
  - 2- ينظر: أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، تح: حسن الأمين، دار المعارف للطبوعات بيروت، 249/7.
  - 3- ينظر مراتب النحويين ص 85
  - 4- ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ط/7، دار المعارف، القاهرة، ص، / 59- 63.
  - 5- ينظر: معجم الأدباء: 520/2.
  - 6- ينظر: البداية والنهاية: 80/11.
  - 7- ينظر: نزّهة الألباء: 57/1.
  - 8- ينظر: بغية الوعاة، لجلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، ط، 1964م/2/335،
  - 9- ينظر: معجم المؤلفين، لعمر كحالة: 295 /5
  - 10- ينظر: مقدمة خزنة الأدب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1989م، 3/1.

## مولده:

"وُلِدَ البغداديّ سنة (1030 هـ) ببغداد"<sup>(1)</sup> حيث كانت بغداد حينها محطّ صراع عنيف بين الصفويين، والعثمانيين، وكان لهذا الصراع الأثر الكبير في حياة البغداديّ، فقد عاش تلك الظروف الصّعبة التي كانت سبباً في هجرته من موطنه بغداد، كما ذكرت كتب التّراجم: "بتعدّد رحلاته بين دمشق، ومصر، وبلاد الروم، وتقلّد مناصب رفيعة في تلك البلدان، والمناطق التي رحل إليها"<sup>(2)</sup>.

## شيوخه:

- 1- "محمد بن كمال الدّين الحبيبي الحنفي نقيب الشّام، (ت 1085هـ).
- 2- علي بن نور الدّين أبو الضّيّاء الشّبراملسي (ت 1087هـ)، وله كتب منها: (حاشية على المواهب اللدنية)، و(حاشية على الشّمائل من علماء الأزهر)"<sup>(3)</sup>.
- 3- محمد بن يحيى القرظي، صاحب خلاصة الأثر (ت 1090 هـ)"<sup>(4)</sup>.

## مؤلفاته:

للبيداديّ مؤلفات عديدة، أذكر بعضاً منها:

- 1- خزّانة الأدب ولُبُّ أبواب لسان العرب، وهو الكتاب الذي يُعدُّ مجالاً للبحث والدّراسة في هذه الأطروحة -إن شاء الله تعالى-.
- 2- شرح شواهد الشّافية، للرّضي (ت 686هـ).
- 3- شرح أبيات مُعني اللبيب، لابن هشام (ت 716هـ).
- 4- حاشية على شرح بانث سعاد، لابن هشام.
- 5- شرح شواهد التّحفة الوردية في النّحو، لابن الوردية (ت 749هـ).
- 6- رسالة في معنى التّلميز<sup>(5)</sup>.

## وفاته:

<sup>1</sup>- ينظر: الأعلام، للزركلي: 167/4.

<sup>2</sup>- ينظر: معجم المؤلفين: 11/ 163.

<sup>3</sup>- ينظر: الأعلام، للزركلي: 314/4.

<sup>4</sup>- ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد بن فضل الله المحبي، دار صادر، بيروت، 4/ 265.

<sup>5</sup>- ينظر: مقدمة تحقيق الخزّانة: 1/ 12-14.

تُوفِيَّ البغداديّ في مصر سنة (1093هـ)<sup>(1)</sup>، "بعد ما أصيب بمرض عجز الأطباء عن علاجه منه"<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً-التعريف بكتاب (خزانة الأدب ولُبُّ لُبابِ لسان العرب):

يُعدُّ هذا الكتاب موسوعة علمية قيّمة، لما جمع فيه صاحبه من شتى أنواع علوم العربيّة، كعلم النحو، والصّرف، واللغة، والأدب، والرّواية عن العرب، وأمثال العرب، ولهجاتهم، وأشعارهم، فقد شحن فيه نواذر النّصوص<sup>(3)</sup>، "وحفظ فيه بقايا كتب قد اندثرت وفقدت"<sup>(4)</sup>، فقد قام البغداديّ بشرح شواهد الكافية، وبيّن ذلك في مقدّمة كتابه، حيث قال: "أنّه اعتمد على كتب في تأليفه للخزانة"<sup>(5)</sup>، كالكتاب لسبويه (ت 180هـ)، ومعاني القرآن للفراء (ت 207هـ)، ومعاني القرآن للزجاج (ت 310 هـ)، والأصول في النّحو لأبن السّراج (ت 316هـ)، ووضّح في تصنيفه لهذا الكُتب بقوله: "في ذكر المواد التي اعتمدنا عليها، وانتقينا منها، وهي ضُرُوب، وأجناس"<sup>(6)</sup>، وبيّن تلك الكتب، وقال أيضاً في المقدّمة: "أنّه أهدى كتاب (خزانة الأدب) إلى السلطان محمّد خان إبراهيم العُثماني"<sup>(7)</sup>، ثمّ تكلم على ثلاثة أمور: جاءت في مقدّمة كتابه، وقسم كتابه عليها، وهي: "الأمر الأول: في الكلام الذي يصحّ الاستشهاد به في اللغة، والنحو، والصّرف.

الأمر الثّاني: ذكر المواد التي اعتمد عليها في كتابه.

الأمر الثّالث: يتعلّق بترجمة شارح الكافية الإمام الرّضي "<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup>- ينظر: معجم المؤلفين: 295/5.

<sup>2</sup>- ينظر: خلاصة الأثر: 453/2.

<sup>3</sup>- ينظر: المصدر السابق: 452/2.

<sup>4</sup>- ينظر: خزانة الأدب: مقدّمة المحقق: 19/1.

<sup>5</sup>- ينظر: بغية الوعاة، 1/ 567-568.

<sup>6</sup>- خزانة الأدب: مقدّمة المحقق: 19/1.

<sup>7</sup>- ينظر: تُحفّة الناظرين فيمن ولى مصر من الملوك والسلطين، عبد الله الشرفاوي تح رحاب عبد الحميد القاري مكتبة مدبولي، القاهرة، ص/ 161.

<sup>8</sup>- ينظر: خزانة الأدب: مقدّمة المحقق: 20/1.

وكذلك قام البغداديّ: "بتوثيق الأبيات التي استشهد بها الرّضيّ، ونسبها إلى قائلها، وصحّح ما نُسب إلى غير أصحابها، وشرح معانيها، وترجم لقائلها، وكذلك اعتنى بالمسائل النّحوية التي تعرّض لها الرّضيّ، ودرسها دراسة فائقة"<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup>- ينظر: خزانة الأدب: مقدمة المحقق: 1/20-21.

## الفصلُ الأوّل

### الجُملةُ الاسميّة

المبحثُ الأوّل - آراء سيبويه في المسائل المتعلّقة بالمبتدأ والخبر.

المبحثُ الثّاني - آراء سيبويه في المسائل المتعلّقة بالأدوات العاملة في  
الجُملةِ الأسميّة.

## مفهوم الجُملة:

وَرَدَ معنى الجُملة في كتب معاجم اللغة: الدّال على الجمع، والضمّ، والإجمال، وذكر ابن منظور (ت 711 هـ) : أنّ "الجُملة واحد الجُمْل، والجُملة جماعة الشّيء، وأجْمَل الشّيء: جمعه عند تفرّقه"<sup>(1)</sup>، وقد ذكر سيبويه (ت 180 هـ) الجُملة بمعناها اللغوي: "جُملة وجمل"<sup>(2)</sup> فسيبويه كان يستخدم أحيانا مصطلح (الكلام)، عوضا عن مصطلح الجُملة كقوله: ما زيدا عاقلاً عمرو، فقال: "ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يُبَيَّنَّ عليه أو يُبَيَّنَّ على ما قبله"<sup>(3)</sup>، وأنّ الكلام ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، قال: "لو قلت: فيها عبدالله؛ حسن السكوت وكان الكلام مستقيما، كما حسن، واستغنى في قولك: هذا عبدالله"<sup>(4)</sup>، وذكر المسند والمسند إليه والاسناد، وبيّن أنّ المسند والمسند إليه "مالا يُعْنِي واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً"<sup>(5)</sup>، فمن ذلك: "الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه"<sup>(6)</sup>.

وأوّل مَنْ أفرد باباً للجُملة بمعناها الاصطلاحية هو أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) قال: "هذا باب انتلف من هذه الألفاظ الثلاثة والذي يسمّيه أهل العربية الجمل وأنها ثلاث: اسمية وفعليّة وظرفيّة"<sup>(7)</sup>، وعرف ابن جنّي (ت 392 هـ) الجُملة عند ذكره للإخبار بالجُملة بقوله: "وأما الجُملة: فهي كلّ كلام مفيد مستقلّ بنفسه، وهي على ضربين: جُملة مركّبة من مبتدأ وخبر، وجُملة مركّبة من فعل وفاعل"<sup>(8)</sup>.

الجُملة الاسميّة تتكون من: مبتدأ وخبر، فالمبتدأ: "هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية، لفظاً وتقديراً، والمسند إليه خبر أو ما يسدُّ مسدّه"<sup>(9)</sup> "وجعلته أولاً لثانٍ، ومسنداً إليه وهو مرفوع

1- لسان العرب، لابن منظور مادة (جمل)، 503/1.

2- الكتاب، لسبويه، تح: عبد السلام محمد هارون ط 1988 مكتبة الخانجي بالقاهرة، 217/1، 16/4، 27/4.

3- الكتاب لسبويه، 178/2.

4- المصدر السابق 88/2.

5- المصدر نفسه 23/1.

6- المصدر نفسه 23/1.

7- المسائل العسكرية في النحو، أبو علي الفارسي، تح: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط 1982، ص 84-83.

8- الخصائص، لابن جنّي، أبو الفتح عثمان، تح: محمد النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد ط 1990، 17/1.

9- اللباب في علل البناء والاعراب، للعكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت ط 1995، 124./1.

بالابتداء" (1)، أمّا الخبر: فهو الكلام الذي تتم الفائدة به مع المبتدأ، ويمكن للمتكلّم أن يسكت بعده، يقول ابن عقيل (ت769هـ): " هو الجزء المتمم للفائدة" (2)، لأنّ الخبر " يتمّ مع المبتدأ معنى جملة مفيدة يحسن السكوت عليها" (3).

وبعد هذا التعريف للجُملة، ومفهومها، فيما يلي عرض المسائل التي تندرج تحت هذا الفصل:

- 
- 1 - اللمع في العربية، ابن جنّي أبو الفتح عثمان، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت ط2 1985، 272/1.
  - 2 - شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة عشر، 1964، 160/1.
  - 3 - شرح المفصل، لابن يعيش، تح أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 2001م، 87/1.

## المبحث الأول

آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالمبتدأ والخبر

المطلب الأول - جواز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر قياساً.

المطلب الثاني - وجوب تقدير مضاف لاسم الزمان ليصح الإخبار عن اسم العين.

المطلب الثالث - دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط.

المطلب الرابع - جواز إعادة الظاهر موضع المضمَر.

## آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالمبتدأ والخبر:

يتناول هذا المبحث بعض المسائل التي ذكرها البغدادي في خزانته، والمتعلقة بالجُملة الاسميّة، وركنيتها الأساسيين (المبتدأ والخبر)، والتي نسب فيها آراءً لسيبويه أوردتها عند عرضه لهذه المسائل من ضمن ما أورد من آراء للعلماء الآخرين.

### المطلب الأوّل - جواز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جُملة الخبر قياساً:

الضمير لغةً: " من الضّمور وهو: الهزال؛ لقلّة حروفه، أو الاخفاء لكثرة استتاره" (1).  
الإضمار اصطلاحاً: فهو " إسقاط ما من القول" (2)، أمّا الحذف لغةً: فهو "القطع والإسقاط" (3)،  
الحذف اصطلاحاً: هو إسقاط حرف أو كلمة أو حركة من كلمة بشرط ألا يتأثر المعنى، قال  
سيبويه: "اعلم أنّه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يُحذف فيه الفعل، ولكنك تُضمّر بعدما أضمرت  
فيه العرب من الحروف والمواضع، وتُظهِر ما أظهِروا" (4).

والخبر على ثلاثة أضرب: منها خبر الجُملة وهو على ضربين: خبر جُملة اسمية، وخبر جُملة فعلية، ذكر البغدادي (5) " شاهدين في باب (المبتدأ والخبر)، وهما من بين الشواهد الشعريّة التي  
ذُكرت في كتاب سيبويه لهذه المسألة:  
الشاهد الأوّل:

قد أصبَحَتْ أمّ الخِيارِ تدّعي      عليّ دُنْباً كُلُّهُ لَمْ أصنّع (6)

الشاهد الثّاني:

ثَلَاثَةٌ كُلُّهُنَّ قَتَلَتْ عَمداً      فأخزى الله رابِعَةً تَعُودُ (7)

والشاهد: في هذين البيتين: لفظ (كلُّهُ، كلُّهُنَّ)، نسب البغدادي رأياً إلى سيبويه في إعراب هذين  
اللفظين "ورُوي بالرفع والنصب، وأنّ النصب أكثر وأعرف" (8)، وذكر أنّ الأعمش (476هـ) قال:

1 - لسان العرب، لابن منظور مادة (ضمير) 4/ 492.

2 - الكليات، لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة ط2، 1993، ص 135.

3 - لسان العرب، لابن منظور: 40/9.

4 - الكتاب، لسيبويه: 1/273-266-265، 275.

5 - ينظر خزانة الأدب للبغدادي 359/1.

6 - البيت لأبي الفضل بن قدامة العجلي في ديوانه، تح: د محمد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة - دمشق- ط2006، ص 2  
64/، وهو من البحر الرّجز

7 - ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 1/366، 369، وهذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائله، ينظر شرح كتاب سيبويه  
السيرافي 1/381.

8 -- المصدر السابق 1/360.

استشهد به سيبويه على رفع ( كل ) مع حذف الضمير من الفعل، وجعله مثل ( زيد ضربت ) ، ولو نصب وقال : ( كلّه لم أصنع )، و( كلهن قتلن ) لأجزأه على ما ينبغي، ولم يحتج إلى الرفع مع حذف الضمير<sup>(1)</sup> ) ونصّ سيبويه في إعراب هذين اللفظين على أنّه : " هذا ضعيف أي: رفعهما، والوجه الأكثر الأعراف النصب ، وإنّما شبّهوه بقولهم : الذي رأيت فلان، حيث لم يذكروا الهاء، وهو في هذا حسن؛ لأنّ رأيت تمام الاسم به يتم، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ فكرهوا طولها حيث كان بمنزلة اسم واحد، وهو في الوصف أمثل منه في الخبر<sup>(2)</sup> ) وأنّ هذا ضعيف، وهو بمنزلة في غير الشعر؛ لأنّ النصب لا يكسر البيت، ولا يخلّ به ترك إظهار ( الهاء )، وكأته قال: " كلّه غير مصنوع<sup>(3)</sup> )، وقال امرؤ القيس:

فَأُقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَيْنِ      فَنَوْبٌ لَيْسَتْ وَتَوْبٌ أُجْرٌ (4)

والشاهد في هذا البيت: ( لَيْسَتْ ) إي ( لَيْسَتْهُ ) .

قال ابن جني ت(392هـ): " إنّ قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ " (5) برفع { أَفَحُكْمٌ } ليس خطأ على قول ابن مجاهد، ولكن وجه غيره أقوى منه بقصد نصب { أَفَحُكْمٌ } بإيقاع { يَبْغُونَ } عليه؛ لأنّ حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر جائز في الشعر، وجوازه في الشعر ليس على سبيل الضرورة المطلقة؛ لأنّ له وجهاً من القياس، كما في قول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي      عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ (6)

أي: لم أصنعه، " فوجه القياس تشبيهه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وهي إلى الحال أقرب؛ لأنّها ضربٌ من الخبر، فالصفة كقولهم: النَّاسُ رجُلان: رجل أكرمتُ ورجل أهنتُ أي: أكرمتُهُ وأهنتُهُ، والحال كقولهم: مررتُ بهندٍ يضربُ زيدٌ، أي: يضربها زيدٌ فحذف عائد الحال " (7)

1 - خزانة الأدب، للبغدادي 366/1، 367.

2 - الكتاب، لسيبويه 87/1.

3 - ينظر المصدر السابق 85/1.

4 - ينظر شرح ديوان امرؤ القيس، جمعها وقدم لها وحققها حسن السندولي، دار احياء العلوم - بيروت ط1990/1، ص114، والبيت من البحر المتقارب.

5 - سورة المائدة من الآية 50.

6 - البيت لأبي الفضل بن قدامة العجلي في ديوانه 64/ 2. تمّ تخريجه.

7 - ينظر المحتسب في تبيين وجوه القرآن والإيضاح عنها، لابن جني، تح علاء النجدي، ناصف عبد الحلیم النجار القاهرة ج1/210-

وقول الشاعر :

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَتُنَا      بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ (1)

وقول الشاعر :

قَدْ أَصْبَحْتُ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي      عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ (2)

والشاهد في هذين البيتين: " يَحْمَدُ وَأَصْنَعُ، حيث حذف الضمير (هاء) فيهما، ف (يحمَدُ وَأصْنَعُ) مهَيَّان للعمل في (خالد وكلَّه)، وهما مبتدآن مقطوعان عن العمل فيهما" (3) قال أبو سعيد السيرافي (ت 385 هـ) " اعلم أن حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع: في الصلَّة، والصفة، والخبر، فالصلَّة قولك: (الذي رأيت زيدا) في معنى: الذي رأيتَه، والصفة قولك: (مررتُ برجل أكرمت) أي: أكرمتَه، والخبر قولك: (زيد أكرمت) في معنى أكرمتَه فحذفها في الصلَّة حَسَنٌ، واثباتها في الصلَّة أَحْسَنُ؛ لأنَّ الصلَّة والموصوف بمنزلة اسم واحد أمَّا حذف الهاء من الخبر قبيح جداً لم يأت إلا في موضع واحد، وذلك في قراءة ابن عامر: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (4) أي: كلُّ وعده الله الحُسْنَى" (5)؛ لأنَّ الخبر غير المُخبر عنه، وليس معه كشيء واحد، وإنما شَبَّهوه بالذي في الحذف (6) وقوله: (كلُّه لم أصنع) يحتمل أمرين: أحدهما أنه أراد لم يصنع جميعاً ولا شيئاً منها، والوجه الآخر أنه: صنع بعضها ولم يصنع جميعها.

" والشاهد فيه أنه حذف الضمير العائد على المبتدأ الذي هو: (كلَّه) " (7)، أمَّا الفراء (ت206هـ)، والكسائي (ت275هـ)، فقد ذهبوا إلى أن: " الضمير العائد على المبتدأ من جُملة الخبر يجوز حذفه قياساً، وقد نقل ابن مالك في كتابه (التسهيل): الإجماع على جواز حذفه" (8).  
ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن استخلاص أربعة آراء هي:

- 1 - يُنسب البيت إلى الأسود بن يعفر، وليس في ديوانه، ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائي تح: عبد المنعم هريدي جامعة أم القرى مكة المكرمة ط1، 1982، 348/1. والبيت من البحر السريع
- 2 - البيت لأبي الفضل بن قدامة العجلي في ديوانه 64/ 2. تم تخريجه.
- 3 - ينظر شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تح صاحب أبو جناح، مكتبة الثقافة الدينية، العراق، ج351-350/1.
- 4 - سورة النساء من الآية: 94.
- 5 - اعراب القرآن المنسوب، للزجاج، تح: إبراهيم الايباري، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية 1982، ج330/1.
- 6 - ينظر شرح كتاب سيبويه، لابي سعيد السيرافي، تح: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية للكتاب 1990، ج382.
- 7 - ينظر شرح أبيات سيبويه، لابي سعيد السيرافي تح: محمد علي الريح، مكتبة الكليات الازهرية، دار الفكر للطباعة، القاهرة، 1974، ج13.
- 8 - شرح التسهيل، لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، وآخرين، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1990 ج1/ 312.

1- يرى سيبويه، وغيره من البصريين أنّ حذف الضمير العائد على المبتدأ من جُملة الخبر ضعيفاً سواء كان المبتدأ (كُلّ) أو غيره.

2- يرى الفراء، والكسائيّ أنّه: يجوز حذف هذا الضمير إذا كان منصوباً والمبتدأ لفظ (كُلّ).

3- يرى النحاس أنّه: يجوز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جُملة الخبر إذا كان المبتدأ نكرة، أمّا إذا كان معرفة فحذفه شاذ.

والذي أراه من خلال دراستي لهذه المسألة، وآراء العلماء السابقة: يجوز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جُملة الخبر سواء كان المبتدأ (كُلّ) أو غيره في اقتضاء العموم؛ لثبوت ذلك في قراءة ابن عامر (1) ﴿وَكَلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (2)، وعلى قول ابن مجاهد: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ (3) برفع (أَفَحُكْمَ) أي: يبيغونه، وما ذكره ابن جنّي من أنّ له وجهاً من القياس. والله أعلم.

---

1 - ينظر البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، تأليف عبد الفتاح القاضي (ت1403هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1981م، ج314/1.

2 - سورة الحديد من الآية: 10.

3 - سورة المائدة من الآية: 50.

## المطلب الثاني - وجوب تقدير مضاف لاسم الزمان ليصحّ الاخبار عن اسم العين.

"يسمى اسم الزمان واسم المكان ظرفين لوقوع الحدث فيهما" (1) فالظرف لغةً: "ظرف الشيء وعاؤه، والجمع ظروف" (2) أمّا اصطلاحاً: فيقول ابن السراج ت(316هـ): "واعلم أنّ الأشياء التي يسميها البصريون ظرفاً يسميها الكسائي صفة ويسميها الفراء محال" (3) قال سيبويه: " هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروفٌ تقع فيها الأشياء وتكون فيها" (4)، والظرف مفعول فيه؛ لأنّ الفعل فَعَلَ فيه، كما ذكر سيبويه: "فلما صار داخلاً في الظرف، وواقعاً فيه سُمِّيَ مفعولاً فيه" (5)، وقد أورد البغداديُّ (6) شاهداً من الشواهد التي ذكرها سيبويه في كتابه(7)، لقيس بن حصين بن يزيد، قاله في أحد أيام العرب:

أَكَلَّ عَامٍ نَعَمَ تَحْوُونَهُ      يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتَجُونَهُ (8)

والشاهد في البيت السابق قول الشاعر: (تَحْوُونَهُ)، في موضع صِفة (لنعم)؛ وقد نسب البغداديُّ رأياً إلى سيبويه ذكر فيه: أنّ جملة (تَحْوُونَهُ) في موضع صِفة (لنعم)، فلا يعمل فيه؛ لأنّ النَّعْت من تمام المنعوت كالصّلة من الموصول، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً.

وخبر (نعم) هو الظرف: (كلّ عام) بتقدير المبتدأ (إحراز نعم) كي يصحّ الإخبار عن اسم العين باسم الزمان، يقول سيبويه: "واعلم أنّ ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم العين، ولا حالاً منه، ولا صِفة له، لعدم الفائدة إلاّ في موضعين أحدهما: أنّ يُشبهه العين المعنى في حدودها وقتاً دون وقت نحو: الليلة الهلال، الثاني: أنّ يعلم إضافة معنى إليه تقديراً" (9)، نحو: قول امرؤ القيس:

- 1 - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، للأنباري تح: محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية بيروت 1987 ص50.
- 2 - لسان العرب لابن منظور مادة (ظرف) 8/ 253.
- 3 - الأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ط 3، 1988 بيروت ج 1/ 204-205.
- 4 - الكتاب لسيبويه 1/ 404.
- 5 - ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوقيفية -مصر، 3/ 163.
- 6 - ينظر خزنة الأدب للبغدادي 1/ 407.
- 7 - ينظر الكتاب لسيبويه 1/ 129.
- 8 - ديوان قيس بن حصين ص762، والبيت من بحر الرجز.
- 9 - الكتاب، لسيبويه 1/ 405-404.

(اليوم خمراً وغداً أمر)<sup>(1)</sup> أي: شرب خمر، "ويشترط في أن يكون خبر الزمان عن اسم معنى حدوثه، فإن استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره، وكان الزمان نكرة رفع غالباً نحو: الصوم اليوم، والسَّير شهر، فيجوز عند البصريين نصبه، وأوجب الكوفيون النَّصب"<sup>(2)</sup>، قال ابن مالك:

"وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا  
عَنْ جُنَّةٍ وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا"<sup>(3)</sup>

أي: لا يكون اسم زمان خبراً عن جثة، فلا يقال زيدٌ اليوم لعدم الفائدة، وإن يفد ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فأخبراً) كما في قولهم: (الهِلالُ اللَّيْلَةُ، وَالرَّطْبُ شَهْرِي ربيع) أي: طلوع الهلال ووجود الرطب، فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنما هو معنى لا جثة، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم منهم النَّاطم ت(682هـ) في كتابه التَّسهيل إلى: "عدم تقدير مضاف، نظراً إلى أن هذه الأشياء تُشبه المعنى، لحدوثها وقتاً بعد وقت"<sup>(4)</sup>، وبين البغدادي أن المبرد ت(285هـ): "قدَّر المضاف (جَوَابُهُ نَعَم) لِصِحَّةِ الْإِخْبَارِ، لَا لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي الظَّرْفِ، وَقَدَّرَ ابْنُ هِشَامٍ (نَهَبُ نَعَم) وَذَكَرَ النَّحَّاسُ: "أَنَّ الْمَبْرَدَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى: أَكَلٌ عَامٌ حَدُوثِ نَعَمٍ؛ فَيَكُونُ كُلُّ مَنْصُوبٍ بِالْحَدُوثِ كَمَا نَقُولُ: اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ رَدًّا عَلَيْهِ: لَيْسَ النَّعْمُ شَيْئاً يَحْدُثُ لَمْ يَكُنْ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنَّ الْعَامِلَ فِي كُلِّ الْاسْتِقْرَارِ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ كَأَنَّهُ قَالَ: نَعَمٌ تَحْوُونَهُ لَكُمْ"<sup>(5)</sup>، ولا يجوز على رأي صاحب الكتاب القول: "الأرضُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَزَيْدٌ يَوْمَ السَّبْتِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا تَحْصُلُ فَائِدَةٌ لِتَخْصِيصِ حَصُولِ شَيْءٍ بِزَمَانٍ يَحْصُلُ فِي مِثْلِهِ مِنَ الْأَزْمَنَةِ"<sup>(6)</sup> أمَّا الأَخْفَشُ ت(215هـ) فيرى خلاف ما ذكره النَّحَّاسُ، وَأَنَّهُ "يَجُوزُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ، وَاللَّيْلَةُ زَيْدٌ"<sup>(7)</sup> أمَّا الزَّمخَشَرِيُّ ت(538هـ) فقد "أجاز الإخبار بالزمان عن اسم العين، وهو (نعم)، أمَّا لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْمَعْنَى لِتَجَدُّدِهِ كُلِّ عَامٍ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمُهورُ الْبَصْرِيِّينَ، (نَهَبُ نَعَم) وَجُمْلَةٌ (تَحْوُونَهُ): صِفَةُ نَعَمٍ، وَيَجُوزُ أَنَّهَا خَبْرُهُ، وَكُلُّ عَامٍ ظَرْفٍ (لِتَحْوُونَهُ)، وَقُدِّمَ؛ لِأَنَّهُ مُحِطٌ

1 - من قول امرؤ القيس الكندي قاله: حين أخبر بموت أبيه وهو على الشرب.

2 - شرح الرضي على الكافية، للاسترابادي، شرح عبد العال مكرم، عالم الكتب، ط الأولى 2000 م القاهرة 1/ 249.

3 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1/ 100.

4 - شرح الأشموني لألفية ابن مالك تقديم حسن محمد ط1 بيروت دار الكتب العلمية 1998 م 1/ 191.

5 - خزانة الادب، للبغدادي 1/ 407.

6 - الكتاب، لسبويه 1/ 242 وما بعدها.

7 - خزانة الادب، للبغدادي 1/ 407.

الاستفهام، وعليه فالمسوغ للابتداء وقوعه في حيِّز الاستفهام أو تقديم معمول الخبر عليه؛ لأنَّه كتقديم الخبر " (1) .

ومَّا سبق يمكن استخلاص الآراء التالية من هذه المسألة:

1- يرى سيوييه وجمهور البصريين أنَّ ظرف الزَّمان لا يكون خبراً عن اسم العين، ولا حالاً منه، ولا صِفة له، لعدم الفائدة إلاَّ في موضعين أحدهما: أنَّ يشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت، والثاني: أنَّ يعلم إضافة معنى إليه تقديراً.

2- يشترط أنَّ يكون خبر الزَّمان عن اسم معنى حدوثه، فإنَّ استغرق المعنى جميع الزَّمان أو أكثره وكان الزَّمان نكرة رُفِع غالباً، فيجوز عند البصريين نصبه، وأوجب الكوفيون النَّصب.

3- ويبيِّن البغداديُّ أنَّ المبرِّد قدَّر المضاف (جوابية نَعَم) لصحة الإخبار، وقدَّر ابن هشام المضاف (نَهْبُ نَعَم)، وقال النَّحاس: كان المبرِّد يذهب إلى أنَّ المعنى: أكلَّ عام حدوث نَعَم؛ فيكون كلَّ منصوب بالحدوث.

4- أمَّا الأخفش فيرى خلاف ما ذكره النَّحاة، وأنَّه يجوز في نحو قولك: الليلة الهلال، واللييلة زيِّد.

وفي رأبي أنَّ ما ذهب إليه سيوييه، وجمهور البصريين أنَّ اسم الزَّمان لا يصحَّ الإخبار به عن اسم العين لعدم الفائدة إلاَّ في موضعين وهما: أنَّ يُشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت نحو: اللَّيْلة الهلال، فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنَّما هو معنى لا جثة، وأنَّ يعلم إضافة معنى إليه تقديراً. والله أعلم.

1 - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف محمود بن عامر بن أحمد الزمخشري، طبعه ورثته مصطفى حسين أحمد، دار الريان القاهرة، ط3، 1987، 615/2.

## المطلب الثالث - دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي لا يُشبه أداة الشرط.

للفاء في اللغة العربية عدّة معانٍ وأنواعٍ: منها حرف عطف، واستئناف، وسببية، وتعليل، وواقعة في جواب الشرط، وهي: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، فالواقعة في جواب الشرط اختلف العلماء في دخولها على الخبر الذي لا يتضمّن معنى الشرط، فمنهم من أجاز بشروط ومنهم من منع.

وقائلةٌ خولانُ فانكحَ فتاتهم وأكرومةُ الحيينِ خلّو كما هيا (1)

والشاهد في البيت السابق: (خولان فانكح فتاتهم)، وهو "دخول (الفاء) على الخبر الذي لا يتضمّن معنى الشرط، وقد أورده البغدادي في باب (المبتدأ والخبر) شاهداً من الشواهد التي ذكرها سيبويه في كتابه" (2)، ونسب إلى سيبويه رأياً ذكر فيه: أنّ (الفاء) عنده غير زائدة، والأصل: هذه خولان فانكح فتاتهم، ذهب سيبويه والجُمهور إلى القول: بعدم جواز دخول (الفاء) في خبر المبتدأ الذي لا يتضمّن معنى الشرط، وذكر سيبويه في باب (الأمر والنهي) أنّه لا يجوز دخول (الفاء) في خبر المبتدأ الذي لا يتضمّن معنى الشرط، فلا يجوز عنده أن تقول: زيد فاضربه وتجعل (اضربه) خبراً للمبتدأ حيث قال: "إِذَا قُلْتَ: زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى أنك لو قلت زيد فمنطلق لم يستقم؟ فهو دليل على أنّه لا يجوز أن يكون مبتدأ" (3)، وتبعه المبرّد (ت285هـ) في ذلك، فمنع اقتران خبر المبتدأ بالفاء إذا كان الخبر لا يُشبه أداة الشرط قال: " كما لا يجوز زيد فله درهم، وعبد الله فمنطلق" (4) نقل ابن خلف ت(455هـ) قول أبي علي الفارسيّ ت(377هـ) " من جعل (الفاء) زائدة أجاز في (خولان) الرّفْع والنّصب، كقولك زيداً فاضربه، فإن قلت زيدا فاضربُ جاز عند الجميع، قال تعالى: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهَّرَ﴾ (5)"، ونقل أبو جعفر النّحاس عن المبرّد أنّه قال: " لو قلت هذا زيداً فاضربه، جاز أن تجعل زيداً عطف بيان أو بدلاً، فلو رفعت (خولان) بالابتداء لم يجز من أجل (الفاء)، وإنما جاز مع هذا؛ لأنّ فيها معنى التّنبية،

1 - ينظر خزنة الأدب للبغدادي 456-455/1، والبيت بلا نسب.

2 - الكتاب، لسيبويه 138/1.

3 - المصدر السابق 138/1.

4 - المقتضب، للمبرّد 195/3.

5 - سورة المدثر الآية4.

والإشارة" (1)، وقال السيرافي (ت368هـ): " الجمل كلها يجوز أن تكون أجوبتها بالفاء نحوك زيد أبوك فقم إليه، فإن كونه أباه سبب وعلة للقيام إليه، وكذلك (الفاء) في (أنكح)، يدل على أن وجود هذه القبيلة علة؛ لأن يتزوج منهم، ويتقرب إليهم لحسن نسائها، وشرفها" (2)، وذهب الأخفش إلى: جواز دخول (الفاء) في خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط، وأن (الفاء) في البيت السابق زائدة داخلية على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط (أنكح)، وخولان مبتدأ (3)، واستدل على زيادة (الفاء) بما حكاه من قول العرب: (أخوك فوجد) يريدون: (أخوك وجد) (4)، على تقدير زيادة (الفاء)، وذهب الفراء، والأعلم (ت476هـ) إلى جواز دخول (الفاء) في خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط، بشرط أن يكون الخبر أمراً أو نهياً كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (5).

وكقول الشاعر:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لِأَقْتَالِ لَدَيْكُمْ      وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ (6)

والشاهد في البيت السابق قول الشاعر: (لأقتال)، أي: فلا قتال (7) "وتدخل (الفاء) في خبر المبتدأ جوازاً لشرطها في المبتدأ، وجملة الصلة أو الصفة، أما المبتدأ فيشترط أن يكون اسماً موصولاً أو نكرة عامة موصوفة، وعلة ذلك أن اقتران الخبر بالفاء لشبه المبتدأ باسم الشرط، وإذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أشبه الشرط في العموم؛ لأن الموصول عام بالوضع كالشرط" (8) وإذا كان المبتدأ مصدرًا (بأل الموصولة)، فمذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز دخول (الفاء) في خبره؛ لأن المسوغ لدخول (الفاء) خبر (الذي)، و(التي)، ونحوهما، غير موجود فيما دخلت عليه (أل)، وهو أن تكون الصلة ظرفاً، ولو دخل على المبتدأ إحدى نواسخ الابتداء إلا (أن) و(إن) و(لكن) وقد

1 - خزائن الأدب، للبيدادي 1/ 455.

2 - المصدر السابق 1/ 455.

3 - المصدر نفسه 1/ 455.

4 - ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (756هـ) تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق ط2016 ج3/342.

5 - سورة الجمعة من الآية 8.

6 - وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه، ص 54، البيت من البحر الطويل.

7 - ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبوحيان الأندلسي تح د حسن هندراوي ط1 دمشق دار القلم 2002م، 4/ 95.

8 - شرح الأشموني 1/ 224.

اقترن بالفاء أزال (الفاء) على الأصحّ، فلا يقال: "كان الذي يأتيني فله درهم، ولا ظننت الذي يأتيني فله درهم، وذلك لزوال شبه المبتدأ بأدلة الشرط" (1)، وفي إبقاء (الفاء) بعد النواسخ (إنّ - أنّ - لكنّ)، وحذفها خلاف بين سيبويه، والأخفش، فسيبويه منع دخولها، وأجاز الأخفش دخولها" (2).

وممّا سبق يمكن استخلاص الآراء التالية من هذه المسألة:

1- ذهب سيبويه ومن تبعه من جمهور النحويين إلى أنّ المبتدأ إذا لم يتضمّن معنى الشرط والجزاء لم يجز دخول (الفاء) في خبره، وذلك أنّ "خبر المبتدأ مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما كما لا يحتاج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألاّ تدخل (الفاء) على شيء من خبر المبتدأ" (3)

2- ذهب المبرّد إلى منع اقتران خبر المبتدأ بالفاء إذا كان الخبر لا يشبه أداة الشرط.

3- وأجاز الأخفش دخول (الفاء) في خبر المبتدأ اختيار دون سبب (4).

4- منع سيبويه دخول (الفاء) بعد النواسخ (إنّ - أنّ - لكنّ) بينما أجاز دخولها الأخفش.

والرأي الذي أختاره هو ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور النحويين في أنّ المبتدأ إذا لم يتضمّن معنى الشرط، والجزاء لم يجز دخول (الفاء) في خبره؛ لأنّ خبر المبتدأ مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، فلا يحتاج حرف يربط بينهما كما لا يحتاج الفعل، والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألاّ تدخل (الفاء) على شيء من خبر المبتدأ. والله أعلم.

1 - ينظر شرح التسهيل، 314/1.

2 - الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح: موسى بناي العليبي، بغداد مطبعة العاني 1/ 205.

3 - التذليل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، 95/4.

4 - ينظر خزنة الأدب، للبغدادي، 315/1.

## المطلب الرابع - جواز إعادة الظاهر موضع المضمير

ممّا يقتضيه الاختصار في الكلام: أن يعود المضمير على ظاهر قبله، ولكن إذا وضع الظاهر موضع المضمير، فإنّ هذا نوع يُعدّ من الإطناب جيء به لفائدة مهمة، فكل سياق يحمل من الفوائد ما لا يحمله السياق الآخر<sup>(1)</sup>، وتميل العرب إلى عدم إعادة الظاهر في الجملة الواحدة، وإنّما إعادة المضمير، بينما أجاز سيبويه إعادة الاسم الظاهر في جملتين، وليس في الجملة الواحدة، وتكون الإعادة في الجملة الواحدة خاصة بالضرورة الشعرية<sup>(2)</sup>، ويرى غيره من النحاة قبلاً إعادة الاسم الظاهر سواء في الجملة الواحدة، أو الجملتين، وقد حدّد النحاة فوائد عدّة لإعادة الظاهر موضع المضمير: منها أمن اللبس، والبعد عن الشبهة، وزيادة التقرير، والتّمكين<sup>(3)</sup>، ومنها قصد التّعظيم، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(4)</sup>، والشاهد في هذه الآية: إعادة لفظ الجلالة (الله) للتّعظيم، ومنها قصد الإهانة، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾<sup>(5)</sup>، والشاهد في الآية: إعادة لفظ (الشيطان) للإهانة، وكما في قول الشاعر:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءً      نَعَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا<sup>(6)</sup>

والشاهد في هذا البيت: إعادة الاسم الظاهر (الموت)، عرض البغدادي رأياً لسببويه من خلال ما جاء في كتاب شرح الأعلام للشنتمري، قال البغدادي: " قال الأعلام: وتبعه ابن خلف ت(455هـ) ومثله لأبي جعفر النحاس، حيث استشهد سيبويه بهذا البيت:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءً      نَعَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا<sup>(7)</sup>

1 - ينظر الضرورة الشعرية، ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الحنود، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط2001 العدد 111، ص 428.

2 - ينظر المصدر السابق ص428

3 - ينظر المصدر نفسه ص428.

4 - سورة المجادلة من الآية 22.

5 - سورة المجادلة من الآية 19.

6 - البيت لعدي بن زيد العبّادي في ديوانه تح: محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية للنشر - بغداد - ص65، وهو من البحر الخفيف.

7 - المصدر السابق ص65.

على إعادة الظاهر موضع المضمّر، وفيه قبّح إذا كان تكريره في جملة واحدة؛ لأنّه يستغنى بعضها عن بعض، فلا يكاد يجوز إلا في الضرورة" (1) وقد عرض البغدادي رأي سيبويه بمعناه لا بلفظه، وهو يتفق في المعنى مع ما جاء في الكتاب. قال سيبويه: "تقول ما زيد ذاهباً ولا مُحسنُ زيد، الرفع أجود، وإن كنت تريد الأول لأنك لو قلت: ما زيد منطلقاً زيد، لم يكن حدّ الكلام، وكان ها هنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: ما زيد منطلقاً هو، لأنك قد استغنيت عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تُضمّره، ألا ترى أنك لو قلت ما زيد منطلقاً أبو زيد، لم يكن كقولك: ما زيد منطلقاً أبوه؛ لأنك قد استغنيت عن الإظهار، فلما كان هذا كذلك أجري مجرى الأجنبي، واستؤنف على حاله حيث كان هذا ضعيفاً فيه" (2)، فسيبويه يرى أنّ الإعادة للاسم الظاهر في الجملة الواحدة يُعدّ ضعفاً، وأنّه من الأفضل أن يُعاد الضمير، وإعادة الاسم الظاهر قد يجوز، ولكن في الجملة الثانية، ودلّل على ذلك بما ورد في السماع من قول الشاعر:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ      نَعَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْعِنَى وَالْفَقِيرَا (3)

حيث أعاد الشاعر كلمة (الموت) في الجملة الأولى، والوجه أن يقول: لا أرى الموت يسبقه شيء واستشهد سيبويه كذلك بقول الجعدي:

إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظُلُلَاتِهَا      سَوَاقِطُ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا (4)

الشاهد في البيت السابق: أعاد الاسم الظاهر (الوحش) موضع المضمّر في الجملة الأولى، والوجه أن يقول: إذا الوحش ضمّ في ظلّلاتها.

ومثله قول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ      وَلَا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلَا مُنَيِّسِرٌ (5)

1 - خزنة الادب، للبغدادي 1/ 380.

2 - الكتاب، لسيبويه 1/ 62.

3 - البيت لعدي بن زيد العبّادي في ديوانه ص65، تمّ تخريجه.

4 - البيت للنابغة الجعدي في ديوانه، تح: د. واضح الصمد، بيروت ط 1998م ص 74، وهو من البحر الطويل.

5 - البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 310، وهو من البحر الطويل والكتاب 107/1، وبلا نسبة في همع الهوامع للسيوطي 1/ 128.

والشاهد في البيت: أعاد الاسم الظاهر (مَعْنٍ) موضع المضمرة والوجه أن يقول: لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِنَارِكِ حَقَّهُ وَلَا مُنْسِيَهُ، ذهب سيبويه إلى: "جواز إعادة الاسم الظاهر موضع الضمير، كما في البيت الشاهد، فأعاد الإظهار، وكان الوجه أن يقول: لا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُهُ شَيْءٌ ، ولكنَّه أظهر الاسم، وسيبويه اختار الرفع عند إعادة الظاهر؛ لأنَّ العربَ لا تعيد لفظ الظاهر إلاَّ أن تكون الجملة الأولى غير الثانية، وتكون الثانية ابتدائية، كقولك: زيدٌ أكرمته، وزيدٌ أحببته، إذ إنَّه بالإمكان الوقف على الجملة الأولى، ثم الابتداء بالأخرى بعد ذكر رجل غير زيد، فلو قلت: زيدٌ أكرمته، وهو أحببته لتوهم أنه شخص آخر غير زيد، فإذا أعيد الاسم الظاهر انتفى التوهم، أمَّا مع إعادته مضمرًا، نحو: زيدٌ أكرمته ، فإنَّه لا يتوهم عود الضمير لغيره، وإن لم يكن الاسم الظاهر بلفظ الأوَّل لم يجز عند سيبويه، وأجازه الأخفش وإن لم يكن في الشعر" (1) وذكر الأعلام "أنَّه لا يجوز إعادة الظاهر في موضع الإضمار إلاَّ في الشعر" (2) كقول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِنَارِكِ حَقَّهُ      وَلَا مُنْسِيَهُ مَعْنٌ وَلَا مُنْسِرٌ (3)

أمَّا عن إعادة المبتدأ بمعناه فقد أجاز الأخفش أن يقال: زيدٌ قام أبو طاهر، إذا كان زيد يُكنَّى بأبي طاهر، واستدلَّ الأخفش على ذلك بقول الشاعر:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرْيَهَةَ (4) أَوْشَكَتْ      حِبَالُ الْهُوَيْيِ بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا (5)

والشاهد في هذا البيت: (المرء) و (الفتى) أعاد الظاهر بمعناه ، فالمعنى أوشكت حبال الهويينا به أن تقطع، فوضع الفتى موضعه، وردَّ علي الشلوبين ت(645هـ) بأنَّ البيت شرط وجزاء، ولا يلزم أن يعود من جملة الجزاء إلى جملة الشرط ضمير، كما يلزم ذلك في الخبر واستشهاد الأخفش صحيح، لأنَّه إنَّما استشهد بوقوع الأوَّل بمعناه حيث يقع الضمير، فالفتى في هذا البيت حلَّ الظاهر

1 - ينظر التذييل والتكميل، لأبي حيَّان الأندلسي 4/ 34.

2 - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنمري، تح: زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 2 1994م، ص 86.

3 - البيت للفرزدق في ديوانه، 1/ 310، تم تخريجه.

4 - يقصد الشاعر: من لم يركب الهول تقطع أمره، ومن أشعر نفسه الجراءة والغلبة ظفر، ينظر شرح الشواهد الشعرية 2/ 58.

5 - البيت للكلمة العرنى، وهو من البحر الطويل، ينظر الخصائص، لابن جني 3/ 55.

محلّ الضمير، ولم يكن بلفظ الأول<sup>(1)</sup>، وأجازه أبو الحسن<sup>(2)</sup>، وتبعه ابن خروف ت(609هـ)<sup>(3)</sup>، واستدلّ على صحّ مذهب بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(4)</sup> والمعنى عنده: فإنّ الله يضلّه ويهديه، قال ابن عصفور: "وينبغي أن يجوز هذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى، كما جاز ذلك في الصلّة، حكى كلامهم: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري، يريدون رويت عنه، إلا أنّ ذلك قليل جداً"<sup>(5)</sup> وذكر ابن هشام ت(716هـ) ويعضده - الأخص قول الشاعر:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَعِشَ الْكَرِيهَةَ<sup>(6)</sup> أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُؤَيْبِيِّ بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا<sup>(7)</sup>

وقد حسن ابن جنّي ت(392هـ) هذا في خصائصه، "بأنّه لم يكن العائد لفظ الأول بل لفظاً آخر هو هو فصار كالضمير؛ فلهذا صحّ، وعطف جملة بالواو مكان الفاء فيها ضمير المبتدأ على جملة عارية من الضمير وقعت خبراً نحو: الخيل جاء زيداً وركبها، أجاز ذلك ابن هشام ومنع ذلك الجمهور واشتروا أن يكون العطف بالفاء"<sup>(8)</sup> وقال البغدادي: قال الأعم: "والاظهار في مثل هذا أحسن منه في هذا ونحوه؛ لأنّ (الموت) اسم جنس فإذا أعيد مظهراً لم يتوهم أنّه اسم لشيء آخر، لذلك كان الاظهار في مثل هذا أمثل؛ لأنّه أشكل"<sup>(9)</sup>.

ومما سبق يمكن استخلاص الآراء التالية من هذه المسألة:

1- ذهب سيبويه إلى جواز إعادة الاسم الظاهر موضع الضمير، ويرى فيه قُبْحاً إذا كان تكريره في جملة واحدة؛ لأنّه لا يستغنى بعضها عن بعض، فلا يكاد يجوز إلا في الضرورة، وإعادة الاسم الظاهر قد تجوز، ولكن في الجملة الثانية.

1 - ينظر المقاصد الشافية للشاطبي، تح: مجموعة من المؤلفين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، 634/1.

2 - ينظر التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، 33/4.

3 - ينظر المصدر السابق 33/4.

4 - سورة فاطر من الآية 8.

5 - التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، 34/4.

6 - يقصد الشاعر: من لم يركب الهول تقطع أمره، ومن أشعر نفسه الجراءة والغلبة ظفر، ينظر شرح الشواهد الشعرية 2/58.

7 - البيت للكعبة العرنى في ديوانه ص 350، وهو من البحر الطويل.

8 - ينظر المصدر السابق 35/4.

9 - ينظر خزنة الادب للبغدادي 380/1.

2- إن لم يكن الاسم الظاهر بلفظ الأول لم يجز عند سيبويه، وأجازه الأخفش وإن لم يكن في الشعر.

3- ذكر الأعلام أنه لا يجوز إعادة الظاهر في موضع المضمرة إلا في الشعر، وأجاز ذلك أبو الحسن، وتبعه ابن خروف.

4- وافق البغدادي سيبويه فيما ذهب إليه من جواز إعادة الظاهر موضع الضمير واشترط لذلك أمن اللبس وتأدية المعنى.

والرأي الذي أختاره هو أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة، وأصل المحدث عنه كذلك، والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يذكر مضمراً؛ للاستغناء عنه بالظاهر السابق، ولكن لكل أصل ما يخالفه، ولهذا الخلاف أسباب كثيرة ذكرتُ بعضاً منها في أول هذا المبحث، ويمكن القول: إن الإظهار، والإضمار للاسم يتعين بحسب الغرض من الكلام، وبحسب الفائدة<sup>(1)</sup>. والله أعلم.

---

<sup>1</sup> - ينظر البرهان في علوم القرآن للزركشي، تح: محمد أبي الفضل، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابلي-القااهرة- ط1975م، ص655.

## المبحث الثاني

آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالأدوات العاملة في الجملة الاسميّة

المطلب الأوّل - زيادة (الباء) في خبر (ما) النافية.

المطلب الثاني - إعمال (لا) النافية عمل (ليس).

المطلب الثالث - إعمال (إنّ) النافية تشبيها لها (بليس).

المطلب الرابع - (لات) والخلاف في أصلها وإعمالها.

## أراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالأدوات العاملة في الجملة الاسمية:

سأعرض في هذا المبحث بعض المسائل التي ذكرها البغدادي، والتي تتعلق بالأدوات العاملة في الجملة الاسمية، والتي نسب فيها آراءً لسيبويه أوردها ضمن الشواهد الشعرية التي استشهد بها عند عرضه لتلك المسائل، ومن جملة ما ذكر من آراء العلماء فيها.

### المطلب الأول - زيادة (الباء) في خبر (ما) النافية.

ألقَ أهلُ الحجاز (ما) النافية بـ(ليس) في العمل، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا بها الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(1)</sup>، وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>(2)</sup>، وأهملها التميميون لعدم اختصاصها بالأسماء، وهو القياس<sup>(3)</sup>، ويُزاد حرف الجرّ الباء بكثرة في خبر (ما) النافية العاملة عمل (ليس)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(4)</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾<sup>(5)</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾<sup>(6)</sup>.

ويختلف النحاة فيما بينهم في دخول الباء على خبر (ما) بين كونها حجازية، أو تميمية، وكان الاختلاف إلى مذهبين: أولهما: "ذهب سيبويه والقراء، وتبعهما ابن مالك إلى القول بكونها تميمية"<sup>(7)</sup> واستدلوا على ذلك بما أنشده سيبويه لبني تميم من دخول الباء على الخبر كثيرا، ومنه قول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِنَارِكَ حَقَّهُ      وَلَا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيْسِّرٌ<sup>(8)</sup>

والشاهد في البيت (بتارك)، حيث دخلت (الباء) على خبر (ما)، ولو كان دخولها مخصوصا بلغة أهل الحجاز ما وُجدَ في لغة غيرهم منصوبا، وإنما لكونه منفيا<sup>(9)</sup>، ويدل على ذلك دخولها في

1 - سورة يوسف من الآية: 3.

2 - سورة المجادلة من الآية: 2.

3 - ينظر الكتاب 2 / 316.

4 - سورة البقرة من الآية 149.

5 - سورة الأنعام من الآية 107.

6 - سورة هود من الآية 91.

7 - ينظر الكتاب 2 / 316، وينظر شرح الكافية الشافية 1 / 435.

8 - البيت للفرزدق في ديوانه 1 / 310، تم تخريجه.

9 - ينظر شرح التسهيل 1 / 384.

مثل: لم أكن بقائم، ومُنعت في مثل: كُنْتَ قَائِمًا، وإذا ثبت أن المسوغ لدخولها النفي فلا فرق إذن بين أن يكون منصوب المحلّ أو مرفوع المحلّ<sup>(1)</sup>، وكذلك قد ثبت دخول (الباء) على خبر (ما) التي بطل عملها لدخول (إن)، كقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ      بَوَاهٍ وَلَا بَضْعِيفٍ قُوَاهُ<sup>(2)</sup>

والشاهد في البيت: (بواه)، حيث دخلت (الباء) على خبر (ما) التي بطل عملها لدخول (إن)، فكما دخلت على الخبر المرفوع بوجود (إن) تدخل على الخبر المرفوع من دون وجود (إن)، وقد دخلت كذلك على الخبر المرفوع بعد (هل)، ومنه قول الفرزدق:

إِذَا أَقْلَوِي عَلَيْهَا وَأَفْرَدَتْ      أَلَا هَلْ أَحُو عَيْشٍ لَدَيْهِ بَدَائِمِ<sup>(3)</sup>

والشاهد في البيت السابق: (بدائم)، حيث دخلت (الباء) على الخبر بعد (هل)، وإذا دخلت (الباء) على الخبر بعد (هل) لكون (هل) شبيهة بالنفي، فالأولى أن تدخل في خبر (ما) للنفي المحض، وقد ذكر البغداديّ شاهداً في هذه المسألة، والذي استشهد به على جواز تقدّم الخبر المنصوب المتصل (بالباء) الزائدة بعد نفي، قال الشاعر:

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا      وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ<sup>(4)</sup>

والشاهد في البيت: (بالحرّ)، حيث دخلت (الباء) على خبر (ما) المتقدم، فالحرّ: خبر (ما) مجرور لفظاً منصوب محلاً، على أنه خبر (ما) النافية العاملة عمل (ليس)، أورد البغداديّ في باب (خبر ما) و (لا) المشبهين بليس، رأياً لسيبويه بيّن فيه أنه ممّن قال بزيادة (الباء) في خبر (ما) على اللغتين، حيث قال البغداديّ: "والصحيح أنها تُزاد في خبر (ما) على اللغتين، وهو ظاهر كلام سيبويه في باب (الاستثناء) في مسألة: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به"<sup>(5)</sup> فهذه إشارة إلى ما ذهب إليه سيبويه، قال سيبويه: "كما تدخل (الباء) في قولك: كفى بالشيب والإسلام

1 - ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 4/ 142.

2 - البيت للمنتحل الهذلي، ينظر شرح الكافية 1/ 437، وشرح ابن عقيل 1/ 9 وهو من البحر المتقارب.

3 - ينظر ديوان الفرزدق ص 863، وخزانة البغدادي 4/ 142.

4 - ينظر خزانة الأدب 4/ 143، وشرح شواهد المغني للسيوطي 262، والبيت لم اعثر على قائله، وهو من البحر الوافر.

5 - خزانة الأدب للبغدادي 4/ 141.

، وفي : ما أنت بفاعل ، ولست بفاعل، ومثل ذلك : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ، من قِيلَ أَنَّ (بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلمَّا قُبِحَ أَنْ تَحْمَلَهُ عَلَى (الباء) صار كأنَّه بدلٌ من اسم مرفوع (وبشيء) في لغة أهل الحِجَاز في موضع منصوب، ولكنَّكَ إذا قلت: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به، استوت اللغتان، فصارت (ما) على أقيس الوجهين؛ لأنَّكَ إذا قلت: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به، فكأنَّكَ قلت: ما أنت إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به" (1)، وذهب سيبويه وتبعه الأَخفش وجُمهور النّحويين إلى جواز زيادة (الباء) في خبر (ما) مطلقاً لا فرق بين الحِجَازية والتّميمية، وردَّ ابن مالك على المانعين دخول (الباء) على خبر (ما) التّميمية كما في قول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِنَارِكَ حَقَّهُ      وَلَا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرٌ (2)

والرّأي الثّاني: مذهب ابن السّراج ت(316هـ)(3)، وأبي علي ت(377هـ) (4) دخول (الباء) الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحِجَاز، وتبعه في ذلك الزّمخشرّي ت(538هـ)، وقال الزّمخشرّي في المفصل: في باب (ما) و(لا) المشبهتين بليس: "ودخول (الباء) في الخبر نحو قولك: ما زيد بمنطلق إنّما يصحّ على لغة أهل الحِجَاز؛ لأنَّكَ لا تقول: زيد بمنطلق" (5). قال ابن يعيش: "يريد أنّ ما بعد(ما) التّميمية مبتدأ وخبر، و(الباء) لا تدخل في خبر المبتدأ، وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين، وليس بسديد، وذلك لأنّ (الباء) إنّ كان أصل دخولها على (ليس) و(ما) محمولة عليها لا اشتراكها في النفي فلا فرق بين الحِجَازية والتّميمية في ذلك، وإنّ كانت دخلت في خبر(ما) بإزاء اللام في خبر إنّ فالتّميمية والحِجَازية في ذلك سواء" (6) وردّ الأشموني ت(929هـ) رأي أبي علي بقوله: "هذا مردود لما نقله سيبويه عنهم، وكذلك وجوده في اشعارهم، فلا النقّات إلى مَنْ منع ذلك" (7)، ووصف ابن عقيل رأي الفارسي بالاضطراب فتارة يقول: لا تُزاد (الباء) إلا بعد (ما) الحِجَازية، وتارة يقول: تُزاد في الخبر المنفي (8).

1 - الكتاب، لسيبويه 2 / 316

2 - البيت للفرزدق في ديوانه 1 / 310، تم تخريجه.

3 - ينظر المقاصد الشافية 2 / 233

4 - ينظر شرح الكافية 1 / 435

5 - ينظر حاشية شرح الكافية 1 / 435

6 - ينظر ابن يعيش 1 / 263

7 - ينظر شرح الأشموني 1 / 263

8 - ينظر شرح ابن عقيل 1 / 309

ومّمّا سبق من آراء العلماء في هذه المسألة أستخلص ما يلي:

1- ذهب سيبويه ومن تبعه من جمهور النّحويين إلى جواز زيادة (الباء) في خبر (ما) مطلقاً

لا فرق بين (ما) الحجازية أو التّميميّة.

2- ذهب ابن السّراج وأبو علي الفارسي إلى أنّ دخول (الباء) الجازة على الخبر مخصوص

بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الرّمخشريّ.

الرأي الذي أختره في هذه المسألة هو: ما ذهب إليه النّحاة من القول بجواز زيادة (الباء) في خبر

(ما) على اللغتين، سواء كانت على لغة بني تميم أم على لغة الحجازيين. والله أعلم.

## المطلب الثاني - إعمال (لا) النافية عمل (ليس)

تأتي (لا) النافية على وجوه: "أن تكون عاملة عمل (إن) وتعمل بشروط ثلاثة:

الأول: أن تكون نافية للجنس.

والثاني: أن يكون معمولها نكرتين.

والثالث: أن يكون الاسم مقدماً على الخبر، نحو: لا رجل قائم، فرجل اسمها وقائم خبرها

ومنها أن تكون عاملة عمل (ليس)، فترفع الاسم وتتصب الخبر، ولكنه قليل، ولا تعمل هذا العمل إلا بشروط: أولها: أن يكون معمولها نكرتين، وثانيها: ألا ينتقض نفي خبرها ب(لا)، وثالثها: ألا يتقدم الخبر على الاسم، ورابعها: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، ومثال ما اجتمع فيه الشروط: لا أحد أفضل منك، (لا) النافية العاملة عمل (ليس)، تختص بنفي الجنس؛ أي: نفي الخبر عن أفراد الجنس الواقع بعدها، على سبيل الاستغراق والشمول.

وتسمى (لا) التبرئة؛ لأنها تدلّ على تبرئة المتكلم وتزويه عن الخبر<sup>(1)</sup>، فتدخل على الجملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر، "فتتفي علاقة الإسناد بينهما، وتُحدث فيهما تأثيراً إعرابياً، فتتصب الاسم بعدها وترفع الخبر"<sup>(2)</sup>، ونسب البغدادي رأياً إلى سيبويه في باب اسم (ما) و(لا) المشبهين (بليس)، وذكر<sup>(3)</sup> هذا الشاهد وقال: "إنّه من شواهد سيبويه، حيث قال البغدادي:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا      فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ<sup>(4)</sup>

والشاهد في هذا البيت: (لا بَرَاخُ)، حيث أعمل (لا) عمل (ليس)، فرفع الاسم بعدها: "على أن (لا) تعمل عمل (ليس) شذوذاً"<sup>(5)</sup>، وأنشده سيبويه أيضاً: "على إجراء (لا) مجرى ليس في بعض

1 - حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابلي الحلبي وشركاؤه 3/2.

2 - ينظر نظام الجملة عند ابن هشام، تأليف أحمد عوض باحمبص، رسالة دكتوراه، إشراف طارق عبد عون الجنابي، جامعة عدن كلية التربية - عدن-اليمن 2005 ص475.

3 - ينظر خزنة الأدب، للبغدادي 1/ 467.

4 - البيت لسعد بن مالك، ينظر الكتاب 58/1، والخزنة 467، البيت من المجزوء وهو من البحر الكامل.

5 - ينظر خزنة الأدب للبغدادي 1/467.

اللغات" (1)، فبراح اسمها والخبر محذوف (2) أي: لي، وقال ابن خلف: ويجوز رفع (براح) على الابتداء، على أن الأحسن - حينئذٍ تكرير (لا) كقوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (3)، وقال المبرد (4)، كما نقله النحاس (5): "لا أرى بأساً أن تقول: لا رجل في الدار، في غير ضرورة وكذلك: لا زيد في الدار، في جواب هل زيد في الدار؟" قال الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا      فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ (6)

فأعمل (لا) عمل (ليس)، فرفع الاسم بعدها (7)، ذهب سيبويه ومن وافقه (8) إلى أن: (لا) النافية للوحدة قد تعمل عمل (ليس) ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن ذلك قليل في الكلام العربي، قال سيبويه: "وقد جُعِلَتْ - ليس ذلك بالأكثر - بمنزله (ليس) وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) من أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة" (9) وقال في موضع آخر: "وإن شئت قلت: لا أحد أفضل منك في قول من جعلها (كليس)" (10) فسيبويه خلال نصيه يرى أن (لا) قد تكون بمنزله (ليس) فترفع الاسم بعدها، واستشهد في موضع آخر بقول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا      فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ (11)

على أن (لا) عملت عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز: إلا أن هذا قليل والأجود والأكثر نصب (براح)، وقال الأزهري ت(905هـ): "وأما (لا) فإعمالها قليل جداً عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه، وطائفه من البصريين، وذهب الأخفش المبرد إلى منعه" (12)، وقال السيوطي ت(911هـ):

1 - لغة أهل الحجاز يعملون (لا) النافية عمل (ليس)، ينظر شرح الأشموني 1/ 253.

2 - ينظر الكتاب، لسبويه 57/1.

3 - سورة يونس من الآية 62.

4 - ينظر المقتضب، للمبرد 4/ 360.

5 - ينظر خزنة الأدب، للبيدادي 1/ 467.

6 - البيت لسعد بن مالك، ينظر الكتاب 58/1، تم تخريجه.

7 - ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1 1998م 2/ 109.

8 - ينظر المقتضب، للمبرد 4/ 359، 360.

9 - الكتاب، لسبويه 2/ 296.

10 - الكتاب، لسبويه 2/ 300.

11 - البيت لسعد بن مالك، ينظر الكتاب 58/1، تم تخريجه.

12 - التصريح على مضمون التوضيح، للأزهري 1/ 199.

"إنّها لا تعمل أصلاً ، وترفع ما بعدها على الابتداء والخبر ، وعليه أبو الحسن" (1)، وذهب الزّجاج إلى: "جواز إعمالها عمل (ليس) في رفع الاسم خاصة، فترفعه لكنّها لا تعمل في الخبر شيئاً" (2)، وذهب سيبويه إلى أنّ (لا) التي تعمل عمل (ليس) لا تعمل في معرفة، فقال: "واعلم أنّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأنّ (لا) لا تعمل في معرفه أبداً" (3)، فخالف الكوفيون البصريين في هذا الشرط، وذهب الكسائي إلى: "إجازة إعمالها في العلم المفرد، نحو: لا زيد والمضاف لكنية، نحو: لا أبا محمد، لا عبد الله، ونحو: لا عبد الرحمن ولا عبد العزيز" (4)، وذهب ابن جنّي وابن الشّجري (ت 542 هـ) إلى: "أنّ (لا) هذه عملت في المعرفة، قال ابن الشّجري بعد أن ذكر حُجّه التّحويين من عدم دخول (لا) التي بمعنى (ليس) على المعرفة: وجاء اعمال (لا) في المعرفة في قوله" (5):

إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى      فلا الحمْدُ مكسُوباً ولا المالُ باقياً (6)

الشّاهد في البيت السابق: (فَلَا الْحَمْدُ) وَ (لَا الْمَالُ)، حيث عملت (لا) في المعرفة، وحكم ابن مالك (7) على ذلك بالشذوذ، وقال: "وشدّ إعمالها في معرفة" كما في قول الشاعر:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً      سواها ولا عن حُبّها متراخياً (8)

والشّاهد في البيت: (لَا أَنَا بَاغِيًّا)، حيث أعمل (لا) عمل (ليس) مع أنّ اسمها معرفة وهو (أنا) وممن منع إعمال (لا) عمل ليس منعاً مطلقاً الأفخش، والرّضيّ (ت686هـ)، قال الرّضيّ: "والظّاهر أنّه لا تعمل (لا) عمل (ليس) لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوباً" (9).

1 - همع الهوامع، للسيوطي 1/ 397.

2 - ينظر معاني القرآن، للزّجاج 1/ 259، 260.

3 - الكتاب، لسبويه 2/ 296.

4 - ينظر همع الهوامع، للسيوطي 1/ 463.

5 - ينظر الأمالي الشجرية لابن الشّجري، تج: محمد الطناحي - القاهرة ط1 1992 1/ 431.

6 - البيت لأبي الطيّب المتنبّي في ديوانه 4/ 283، وهو من البحر الطويل.

7 - شرح التسهيل: 377/1.

8 - البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص 171، وهو من البحر الطويل.

9 - شرح الرّضي على الكافية 1/ 261.

ومّا سبق من آراء العلماء في هذه المسألة أستخلص ما يلي:

- 1- ذهب سيبويه ومن وافقه إلى أنّ (لا) النافية للوحدة قد تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر، إلّا أنّ ذلك قليل في الكلام العربي.
- 2- وذهب الأخفش إلى منعه، وقال السيوطي: إنّها لا تعمل أصلاً، ويُرفع ما بعدها على الابتداء والخبر.
- 3- وذهب الزجاج إلى جواز إعمالها عمل (ليس) في رفع الاسم خاصة، فترفعه لكنّها لا تعمل في الخبر شيئاً.
- 4- وذهب سيبويه إلى أنّ (لا) التي تعمل عمل (ليس) لا تعمل في معرفة.
- 5- وذهب الكسائي إلى إجازة إعمالها في العلم، وخالف الكوفيون البصريين في هذا الشرط.
- 6- وذهب ابن جنّي، وابن الشجريّ إلى أنّ (لا) عملت في المعرفة.

الرأي الذي أختره في هذه المسألة هو: أنّ الأولى والأحسن أن تعمل في النكرات؛ لأنّ (لا) ضعيفة في باب العمل، إذ هي تعمل بحكم شبهها (بليس)، لا أنّها تعمل بحكم الأصل، فلمّا كانت (لا) ضعيفة، والنكرة ضعيفة كان الضعيف أولى بالضعيف، ويجوز قليلاً أن تعمل في المعارف، وقد جاء عن العرب جملة: لا بأس بها، في عمل (لا) في المعارف، وقد أخذ به بعض التحويين كما تقدم<sup>(1)</sup>. والله أعلم.

<sup>1</sup> -ينظر الأمالي الشجرية لابن الشجري 430/1، 431.

## المطلب الثالث - إعمال (إن) النافية تشبيها لها ب (ليس)

قسم النّحاة (إن) النّافية على ضربين: "عاملة، ومهمله، وهي كما (ما) النّافية الحجازيّة في الحكم لا تختصّ في العمل بنكرة دون معرفة بل تعمل فيهما" (1)، واختلف النّحاة في إعمالها ووضعوا شروطاً لذلك منها:

أولاً - ألاّ يتقدم خبرها على اسمها، فإنّ تقدّم بطل عملها.

ثانياً - ألاّ ينتقض نفيها (بإلا) فإنّ انتقض بطل عملها، نحو قولك: إن أنت إنّ رجلاً كريماً

ثالثاً - ألاّ يفترن الخبر بعدها (بإلا) كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ (2)، "وهناك بعض النّحاة من ذهبوا إلى: إهمال (إن) وعدّوا إعمالها قليلاً" (3)، قال ابن الناظم: وقد نذر إجراء (إن) النّافية مجرى ليس، وذكر البغداديّ رأياً لسيبويه من خلال ما عرضه ابن الشجريّ ت(542هـ) (في أماليه) فقال البغداديّ: "وقال ابن الشجريّ (في أماليه) إذا كانت (إن) نافية فسيبويه لا يرى فيها إلاّ رفع الخبر، وإنّما حكّم بالرفع لأنّها حرف جحد يُحدث معنى في الاسم، والفعل كألف الاستفهام، وكما لم تعمل (ما) التّميميّة، وهو وفاق للقياس.

ولمّا خالف بعض العرب القياس فأعملوا (ما)، فلا يمكن أن نتعدّى القياس بغير (ما)، وغير سيبويه أعمل (إن) النّافية على تشبيها (بليس)، كما استحسّن ذلك في (ما)، واحتجّ بأنّه لا فرق بين (إن) و(ما) في المعنى؛ إذ هما لنفي (ما) في الحال، وتقع بعدهما جملة الابتداء كما تقع بعد (ليس)، وهو قول الكسائيّ، والمبرد. ووافق الفراء في قوله سيبويه. انتهى" (4) واستشهد البغداديّ بشاهد، وهو قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ      إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ (5)

1 - شرح الاشموني 255/1.

2 - سورة يوسف من الآية 31.

3 - ينظر جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط 28 ن 1993 م 297/2.

4 - ينظر خزنة الأدب، للبغدادي 168-166/4.

5 - البيت مجهول القائل ينظر أمالي ابن الشجري 143/3، وهو من البحر المنسرح.

والشاهد في البيت: (إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا)، حيث عملت (إِنْ) عمل (ليس)، فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر، وقال آخر:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ      وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا (1)

والشاهد في البيت: (إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا)، حيث أعمل (إِنْ) تشبيها (بليس)، فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر، ومن النثر قولهم: "إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَكَ، وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ" (2)، فسيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، كلغة بني تميم في (ما) يقولون: "ما زيدٌ قائم، أي: عدم جواز إعمالها، وعلمته أنها حرف نفي دخل على مبتدأ وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره وذلك كذهب بني تميم في (ما) وذلك نحو: إِنْ زَيْدٌ مَنْطِقٌ أَي: ما زيدٌ منطلق" (3)، و وافقه الفراء وخالفه المبرد (4) فأجاز إعمالها على التشبيه (بليس) كما حدث مع (ما) معللاً ما ذهب إليه بأنه لا فرق بينها وبين (ما) في المعنى وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (5) وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ (6)، وغير سيبويه أعملها على تشبيهها (بليس)، كما استحسنت بعض العرب ذلك في (ما) لوقوع جملة الابتداء بعدها، كوقوعها بعد (ليس)، ونقل أبو حيان: أن الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني أجازوا إعمالها، أما الفراء وعمامة البصريين فمنعوا إعمالها، ونقل السهيلي ت(581هـ) أن: سيبويه أجازها وأن: المبرد منعه، ونقل عن النحاس أنه: نقل عكس هذا فقال: "سيبويه والفراء يرفعان والكسائي ينصب"، وذهب أبو حيان ت(745هـ) إلى جواز إعمالها، وأن هذه اللغة قد ثبتت لأهل العالية في النثر كقولهم: وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية" (7)، وذكر ابن جني في حديثه عن قراءة من قرأ (8) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ (9) بنصب {أَمْثَلُكُمْ}، قال أبو الفتح ت(392هـ): "

1 - البيت لم يعرف قائله، ينظر شرح التسهيل لابن مالك 367/1 وخزانة الأدب للبغدادي 168/4، وهو من البحر الطويل.

2 - ينظر ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي 109/2.

3 - ينظر المقتضب للمبرد 622/2.

4 - ينظر المصدر السابق 622/2.

5 - سورة الملك الآية من 20.

6 - سورة الكهف من الآية 5.

7 - ينظر ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي 3 207/ وما بعدها، وهمع الهوامع 453/1.

8 - قراءة سعيد بن جبير، ينظر المحتسب، لابن جني 270/1.

9 - سورة الأعراف من الآية 194.

وينبغي - والله اعلم - أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما) فكأته قال : ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ، فأعمل (إن) إعمال (ما) وفيه ضعف؛ لأن (إن) هذه تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى : إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم، لأنكم أنتم عقلاء، ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟<sup>(1)</sup> .

ومما سبق من آراء العلماء في هذه المسألة أستخلص ما يلي:

1- ذهب سيبويه إلى عدم جواز إعمالها، وعلته أنها حرف نفي دخل على مبتدأ وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره ووافق الفراء.

2- ذهب الكسائي والمبرد وأكثر الكوفيين وابن السراج، والفرسي، وابن جني، إلى جواز أعمال (إن) النافية على تشبيهها (بليس)، كما استحس ذلك في (ما)، واحتج بأنه: لا فرق بين (إن) و(ما) في المعنى؛ إذ هما لنفي ما في الحال، وتقع بعدهما جملة الابتداء كما تقع بعد (ليس).

3- ونقل السهيلي أن سيبويه أجازها، وأن المبرد منعه، ونقل عن النحاس أنه نقل عكس هذا فقال: سيبويه، والفراء يرفعان، والكسائي ينصب.

4- وذهب أبو حيان إلى جواز إعمالها، وأن هذه لغة قد ثبتت لأهل العالية في النثر.

الرأي الذي أختره من بين هذه الآراء هو: جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس) لأنه جاز ذلك في (ما) الحجازية، ولا فرق بين (ما) و(إن) في المعنى، فكلاهما لنفي ما دخلت عليه.

ومما يؤكد ما ذهب إلىه أن هذه لغة قد ثبتت لأهل العالية في النثر كقولهم: وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، والسماح يؤكد ذلك. والله أعلم

1 - المحتسب، لابن جني / 270

## المطلب الرابع - (لات) والخلاف في أصلها وإعمالها

(لات): أُخْتَلِفَ في حقيقتها، ففيها عدّة أقوال: قيل: أصلها (لا)، ثمّ زيدت عليها (التاء) لتأنيب اللفظ أو المبالغة، كما زيدت في ثَمَّتْ وَرُبَّتْ، وهو جُمهور النّحويين<sup>(1)</sup>، وقيل: إنّها كلمة واحدة، فعل ماضٍ، ثمّ أُخْتَلِفَ فيه على قولين: أحدهما: أنّها في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى: ﴿لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾<sup>(2)</sup>، فإنّه يقال: لات، يلت، كما يقال: آلت، يآلت، وثانيهما: أنّ أصلها (ليس)، فقلبت (الياء) ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت (السين) تاء<sup>(3)</sup>، وقيل: إنّها كلمة واحدة، حرفٌ مبنيٌّ على الفتح عاملاً عمل (ليس)، كما أنّ (ليت) حرف مبنيٌّ على الفتح عامل عمل (إنّ)<sup>(4)</sup>. واختلفوا في عملها، قال البغدادي: " وأما اختلافهم في عملها (لات) ففيه أربعة مذاهب: أحدها: أنّها لا تعمل شيئاً، فإنّ وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول به بفعل محذوف وهو قول الاخفش.

والثاني: أنّها تعمل عمل (لا) التبرئة وهو عمل (إنّ)، وهذا قول آخر للأخفش والكوفيين

والثالث: أنّها حرف جرّ عند الفراء على ما نقل عنه

الرابع: أنّها تعمل عمل (ليس)، وهو قول الجمهور<sup>(5)</sup>"

والذين أعملوا (لات) عمل (ليس) منهم من قصر إعمالها على لفظ (الحين)، خاصة، وهو ظاهر كلام سيبويه<sup>(6)</sup>، ومنهم من أجاز إعمالها فيما رادف (الحين)، وهو اختيار ابن عصفور<sup>(7)</sup>، ومنع جُمهور البصريين ما ذهب إليه الأخفش، والكوفيين من إعمال (لات) عمل (لا) التبرئة، وعلل ابن يعيش لذلك؛ بأنّ: إلحاق التاء (بلا) النافية للجنس بعيدٌ من حيث كانت مشبّهة بالحروف، وهذه الحروف مشبّهة بالفعل، فكانت (التاء) بها أولى، كما أنّ المرفوع بعدها من غير تكرار، فعلم أنّها

1 - ينظر شرح التصريح على التوضيح 268/1.

2 - سورة الحجرات من الآية 14.

3 - ينظر التذييل والتكميل 288/4.

4 - ينظر شرح المقرب، لابن عصفور الأشبيلي الأندلسي، تأليف محمد فاخر -مكتبة الأدب القاهرة، ط1، 2020 م 193/1.

5 - خزنة الأدب للبغدادي 173 /4، 174.

6 - ينظر الكتاب لسيبويه 58/1.

7 - ينظر شرح المقرب، لابن عصفور 162/1.

بمعنى (ليس) ؛ إذ لو لم تكن بمعنى (ليس) لزم تكريرها <sup>(1)</sup>، وذهب الفراء إلى: أنها تستعمل حرف جرّ فتخفض ما بعدها<sup>(2)</sup>، وذكر المالقي<sup>(3)</sup> أنه: لغة لبعض العرب فقال: "ومن العرب من يخفض بها (الحين)، أو ما في معناه منبهاً على الأصل من الخفض ؛ إذ ما يختصّ باسم، ولا يكون كجزء من أصله أن يعمل فيه الجر" <sup>(4)</sup>، واستدلّ على استعمال (لات) حرف جرّ بقراءة مَنْ قرأ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ <sup>(5)</sup>، بخفض (الحين) واستشهدوا بقول الشاعر:

طَلَبُوا صُلْحًا وَوَلَاتَ أَوَانٍ      فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ <sup>(6)</sup>

والشاهد في البيت: (وَلَاتَ أَوَانٍ)، حيث استُعْمِلَتْ (لات) للجرّ فَجَرَّتْ (أَوَانٍ)، وردّ جمهور النحويين هذا القول، وتأولوا ما استدلّ به أصحابه من أدلة: فجعل أبو حيان جرّ ما بعد (لات) على اضمار (مَنْ) كأنه قال: لات من حين مناصٍ، ولات من أوانٍ، ويكون موضع مَنْ حين مناصٍ رفعاً على أنه اسم (لات) بمعنى (ليس)، كما تقول ليس من رجل قائم، والخبر محذوف هنا على قول سيبويه، أو "على أنه مبتدأ وخبر محذوف على قول الأخفش" <sup>(7)</sup>

وتأول النحويون قول الشاعر (وَلَاتَ أَوَانٍ): فذهب الأخفش إلى: "أنّ تقدير ولات حين أوان، ثم حذف (حين) وأضافه إلى (أوان)" <sup>(8)</sup>، ذكر البغدادي في باب خبر (ما) و(لا) المشبهين (بليس) عندما تعرّض لآراء العلماء في مسألة (لات) قولاً لسيبويه قال فيه: "بعد أن استشهد ببعض الأبيات الشعرية

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَوَلَاتَ سَاعَةَ مَنَدَمٍ      وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ" <sup>(9)</sup>

1 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 484/1.

2 - ينظر معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى للفراء، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- 397/2.

3 - المالقي هو: أحمد بن عبد النور أبو جعفر النحوي ت(702هـ)، من تصانيفه شرح الجزولية ورفص المبانى.

4 - رصف المبانى للمالقي 262.

5 - سورة ص من الآية 3.

6 - البيت لأبي زبيد الطائي في معاني القرآن وأعرابه 32/4، وهو من البحر الخفيف.

7 - ينظر البحر المحيط، لأبي حيان 384/7.

8 - ينظر معاني القرآن، للأخفش، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة، تح الدكتورة هدى محمود قراعة -مكتبة الخانجي القاهرة ط1 1999م 492/2.

9 - البيت غير معروف قائله، وينظر شرح الرّضي 228/2، وشرح ابن عقيل 320/1، وهو من الرّجز.

والشاهد في البيت: (وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ) حيث أعمل (لات) في لفظ دال على الزمان وهو (ساعة).

تَذَكَّرَ حَبَّ لَيْلَى لَاتَ حِينًا وَأَضْحَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْقَرِينَا (1)

والشاهد في البيت: (لَاتَ حِينًا)، على أَنَّ (لات) تعمل النَّصْب فيما بعدها.

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينٌ بَقَاءٍ (2)

وبعد أن ذكر رأي الفراء في (لات) في الشواهد السابقة قال: فظهر من كلامه أنه ليس فيه تقييد (لات) بزمان ، وقد نقل عنه ابن هشام في (المغني) تبعاً لأبي حيان في (الارتشاف) خلاف ما نقله الشارح المحقق ، قال: "اختلفَ في معمولها : فنصَّ الفراء على أنَّها لا تعمل إلا في لفظ (حين) - وهو ظاهر قول سيبويه -" (3) وذهب سيبويه إلى: "إعمال (لات) عمل (ليس)؛ فهي فعل ترفع الاسم وتتصب الخبر، يقول سيبويه في ثنايا حديثه عن (ما) : "وأما أهل الحجاز فيشبهونها (بليس)، إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع ، وذلك مع (الحين) خاصة ، لا تكون لات إلا مع (الحين) تضرر فيها مرفوعاً وتتصب (الحين) ؛ لأنه خبرها؛ ولأنه مفعولٌ به أي: لأنه شبيه بالمفعول به ، ولم تتمكن تمكُّنها ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها ، لأنَّها ليست (كليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب ، تقول : لستَ ولستَ وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهباً، ولا يكون هذا في (لات) لا تقول عبد الله لات منطلقاً ، ولا قومك لا ثوا منطلقين" (4) ومما سبق من آراء العلماء في هذه المسألة أستخلص ما يلي:

- 1- ذهب سيبويه ومن وافقه إلى أنَّ عمل (لات) خاص بلفظ حين.
- 2- ذهب الفراء ومن معه إلى أنَّها تعمل في (حين) وفيما رادفها من الأوقات.
- 3- ذهب الأخفش إلى أنَّها لا تعمل شيئاً، فإنَّ وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول به بفعل محذوف.

1 -البيت لعمر بن شاس في تذكرة النحاة، لأبي حيان 734، وهو من البحر الوافر.

2 - البيت لأبي زبيد الطائي في معاني القرآن وأعرابه32/4، وتم تخريجه.

3 -ينظر خزانة الأدب، للبيدادي 169/4.

4 -الكتاب، لسيبويه 1 /57.

4- يرى سيوييه أنّ اسم (لات) مضمّر فيها، بينما يرى السراج والرّضي أنّه محذوف لا مضمّر فيها.

5- باعتبار تنكير اسمها وتعريفه يرى ابن مالك أنّه معرفة

6 - ذهب سيوييه إلى إهمالها عند دخولها على غير (حين)، وذهب ابن هشام إلى أنّ ماورد من ذلك مؤوّل.

الرّأي الذي أخّاره في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه جمهور البصريين من إعمال (لات) عمل (ليس)، وذلك أنّ (لات) لَمّا أشبهت (ليس) في المعنى، وهو النّقي، وفي اللفظ، وهو كون كل منهما على ثلاثة أحرف ساكن الوسط اشبهتها في العمل، كما أنّ إلحاق تاء التأنيث منها يقوي شبهها (بليس)؛ لأنّ تاء التأنيث من خواص الفعل، فوجب أنّ تكون مشبّهة بالفعل. والله أعلم.

## الفصلُ الثّاني: الجُملةُ الفعليّة

المبحثُ الأوّل - آراء سيبويه في المسائل المتعلّقة بالفعل والفاعل.

المبحثُ الثّاني - آراء سيبويه في المسائل المتعلّقة بالمنصوبات.

المبحثُ الثّالث - آراء سيبويه في المسائل المتعلّقة بالتّوابع.

## الجُملة الفعلية عند النحاة:

قد أسلفْتُ الحديث عن (الجُملة) بصفته مصطلحاً عاماً عند أوائل النحاة، وما يعنيه ذلك المصطلح لديهم من خلال دراستي للجُملة الاسميّة في الفصل الأول، وذكرتُ بعض الآراء والتعريفات لهم بخصوص ذلك المصطلح، أمّا عن ضُرُوبها : فقد عرّفها ابن جني بقوله: " أمّا الجملة: فهي كلّ كلام مفيد مستقلّ بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركّبة من فعل وفاعل"<sup>(1)</sup>، وذهب المبرد إلى: " أنّ الفعل والفاعل بمنزلة الابتداء والخبر "<sup>(2)</sup>، قال أبو حيّان : "ذهب قوم إلى أنّ الفاعل ارتفع بشبهه للمبتدأ"<sup>(3)</sup>، وقد أفرد أبو علي في كتابه (المسائل العسكرية) في التحو باباً للجمل بمعناها الاصطلاحي قال: " هذا باب ائتلف من هذه الالفاظ الثلاثة والذي يسمّيه أهل العربية الجمل: وأنها ثلاثة: اسميّة وفعلية وظرفيّة"<sup>(4)</sup>، فالجُملة الفعلية: تتكوّن من زُكْنين أساسيين: هما الفعل والفاعل، الركن الأول الفعل: وهو كما عرّفه سيبويه عند حديثه عن (باب علم ما الكلم من العربية)، فذكر الفعل قال: "وأما الفعل: فأمتلته أخذتُ من لفظ احداث الأسماء، وبُيّنَت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"<sup>(5)</sup>، ويعرّف ابن هشام الفعل بقوله: "الركن الأول هو: ما دلّ على زمان وهو الفعل "<sup>(6)</sup>، أمّا الفاعل: فهو اسم مرفوع يأتي بعد الفعل، وذكر سيبويه في (باب المُسند والمُسند إليه) بقوله: "وهما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، ومثّل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم"<sup>(7)</sup>، أي: أنّه" الاسم المُسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدّماً عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعل"<sup>(8)</sup>، وحُكمه الرّفْع، والعامل فيه الفعل، ويقع الفاعل مفرداً أو مثنّى أو جمع، ومقدّماً على المفعول به وجوباً"<sup>(9)</sup>.

1 - الخصائص، لابن جني 17/1.

2 - المقتضب، للمبرد 146/1.

3 - ارتشاف الضرب، لأبي حيّان 1320/4.

4 - المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي ص 83-84.

5 - الكتاب لسيبويه 12/1.

6 - مغني اللبيب، لابن هشام 374/1.

7 - ينظر الكتاب، لسيبويه 23/1.

8 - المصدر السابق 12/1.

9 - ينظر شرح المقرب، لابن عُصْفُور 125/1.

وبعد هذا التمهيد للجُملة الفعلية، وركنيها، سأقوم بمشيئة الله بدراسة، وشرح المسائل التي نسبها  
البغدادي إلى سيبويه في الخزانة، والتي تدرج تحت هذا الفصل.

## المبحث الأول

آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالفعل والفاعل

المطلب الأول- جواز حذف الفعل مع ظرف الزمان.

المطلب الثاني-حذف فعل الفاعل جوازاً.

المطلب الثالث- اعراب الاسم الواقع بعد أداة تختصّ بالفعل.

المطلب الرابع- الخلاف حول علة رفع الفعل المضارع.

## آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالفعل والفاعل.

سأعرضُ في هذا المبحث بعض المسائل التي ذكرها البغدادي في باب (الفعل والفاعل) في كتابه (خزانة الأدب)، وقد ذكر آراءً لسيبويه في هذه المسائل، أوردها ضمن ما دُكر من أقوال العلماء، بعد عرضه للشواهد الشعرية التي استدل بها لهذه المسائل.

### المطلب الأول - جواز حذف الفعل مع ظرف الزمان.

أجاز النحويون حذف الفعل وحده إذا وقع في جملة تحتوي على ظرف زمان، وذلك استغناءً عنه بظرف الزمان لدلالته على الفعل، إن كان في زمنه، فيُحذف الفعل الماضي مع الظروف التي تدلّ على الماضي (كأمس والبارحة وآنفاً)، ويُحذف الفعل المضارع مع الظروف التي تدلّ على المضارع مثل: (الآن - اليوم)، فيجوز أن تقول: نزلنا المنزل الذي البارحة، على تقدير نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة، ونزلنا المنزل الذي آنفاً، على تقدير نزلنا المنزل الذي نزلناه آنفاً، فيكون الفعل قد حُذف مع الظرف الذي يتناسب مع زمنه، فالأفعال تُحذف مع الأوقات التي هي فيها، ولا يجوز أن تقول نزلنا المنزل الذي يوم الخميس؛ لأنّ هذا الوقت وهو يوم الخميس لا يدلّ على الفعل (نزلنا)، فالفعل هنا يدلّ على الزمن الماضي، أمّا يوم الخميس فلا دلالة فيه على الماضي، فيُحتمل أن يكون يوم الخميس هذا، يُقصد به يوم الخميس الآتي لا الماضي.

نقل البغدادي شاهداً من شواهد سيبويه في باب (لا) النافية للجنس قول الشاعر:

يَا صَاحِبِي دَنَا الرَّوَّاحُ فَسِيرَا      لَا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا<sup>(1)</sup>

والشاهد في هذا البيت: (كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا)، حيث حذف الفعل (أرى) على أنّ (زائراً) قيل منصوب على تقدير فعل، أي: لا أرى كعشية اليوم زائراً، "أجاز سيبويه حذف الفعل مع ظرف الزمان المناظر له في الزمن لدلالة ظرف الزمان على الفعل، لذلك أول قول الشاعر السابق بأنّه: إنّما أراد لا أرى كالعشية زائراً، وأشار إلى أنّ: فيه معنى التعجب" (2) وتبعه المُبرّد: "فأجاز حذفه لكثرة استعماله، ووجود ما يدلّ عليه فقوله: لا كالعشية على اضمار فعل كأنّه قال: لا أرى كالعشية أي:

1 - البيت لجرير في ديوانه ص 290، وكتاب سيبويه 293/2، وهو من البحر الكامل.

2 - ينظر الكتاب لسيبويه 293/2.

كواحد أراه العشيّة، وقال: لأنّ الزائر والمزور ليسا بالعشيّة، فيكون بمنزلة: لا زيد رجلاً" (1) "وكذلك أجاز ابن الحاجب، وتبعه الرّضي حذف الفعل إذا قامت قرينة تدلّ عليه، وذلك كدلالة ظرف الزّمان على الفعل المحذوف من جُمَلته، والمتّفق معه في الزمن" (2) وقد نقل أبو العباس ثعلب في (أماليه): قاعدةٌ لحذف الفعل مع الظرف الزّماني، "حيث ذكر أنّ الكسائي والفراء يجيزان حذف الفعل إذا كان الوقت يدلّ على الفعل، وهو قريب، واكتفوا بالوقت من الفعل؛ لأنّ الوقت قريب يدلّ على فعل لقرينه" (3) أمّا من حيث الاعراب: فسيبويه يرى نصب (زائراً) على تقدير فعل محذوف، أي: لا أرى كعشيّة اليوم زائراً، حيث قال: "وأما قول جرير: لا كالعشيّة زائراً ومزوراً فلا يكون إلّا نصباً؛ من قبل أنّ العشيّة ليست بالزائر، وإتّما أراد: لا أرى كالعشيّة زائراً، كما تقول ما رأيت كالיום رجلاً، فكاليوم كقولك في اليوم، لأنّ الكاف ليست باسم، وفيه معنى التّعجب، كما قال: تالّله رجلاً، وسبحان الله رجلاً، وإتّما أراد تالّله ما رأيت رجلاً، ولكنّه يترك الإظهار استغناء" (4)؛ "لأنّ المخاطب يعلم أنّ هذا الموضع إنّما يُضمّر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه" (5) وأجاز البغدادي الرّفيع واستقبّحه قال: " ويجوز الرّفيع هنا، وهو قبيح لأنّ الزائر ليس هو العشيّة، ويجوز رفعه كأنك أردت كصاحب العشيّة، فحذفت صاحباً العشيّة إذا رفعتهما دلالة على ما حذفت" (6).

من خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص عدّة آراء هي:

- 1- أجاز سيبويه حذف الفعل مع ظرف الزّمان المناظر له في الزّمن لدلالة ظرف الزّمان على الفعل.
- 2- تبع المبرّد سيبويه، فأجاز حذفه لكثرة استعماله، ووجود ما يدلّ عليه.
- 3- الكسائي والفراء يجيزان حذف الفعل إذا كان الوقت يدلّ على الفعل، وهو قريب، واكتفوا بالوقت من الفعل؛ لأنّ الوقت قريب يدلّ على فعل لقرينه.

1 - ينظر المقتضب، للمبرد 443/2، 444.

2- ينظر شرح الكافية، للرّضي 173/1 وما بعدها.

3 - مجالس ثعلب 321.

4 - أي: (بترك إظهار الفعل).

5 - الكتاب لسبويه 293/2، 294.

6 - خزانة الأدب، للبغدادي 97/4.

4- أجاز ابن الحاجب، وتبعه الرّضي حذف الفعل إذا قامت قرينة تدلّ عليه، وذلك كدلالة ظرف الزّمان على الفعل المحذوف من جملته، والمتّفق معه في الزّمن.

5- يرى سيبويه نصب (زائراً) على تقدير فعل محذوف أي: لا أرى كعشيّة اليوم زائراً.

والرّأي الذي أختاره من آراء العلماء في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه الكسائي، والفرّاء بجواز حذف الفعل إذا كان الوقت يدلّ على الفعل، وهو قريب؛ لأنّ الوقت القريب يدلّ على فعل لقربه. والله أعلم.

## المطلب الثاني- حذف فعل الفاعل جوازاً.

للفاعل أحكام منها: أنه يجوز حذف فعله، وذلك إذا استلزمه فعل قبله، أو أُجيب به نفي، أو استفهام ظاهر، أو مقدر، قال سيبويه: " في (باب ما يُحذف منه الفعل لكثرتيه في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل) " (1)، بعد إن أورد أمثلة كثيرة لحذف الفعل، فقد ذكر البغدادي شاهداً من شواهد سيبويه في (باب الفاعل) (2) قول الشاعر:

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ (3)

والشاهد في هذا البيت: رفع (ضارع) بإضمار فعل دلّ عليه ما قبله، وتقديره: لِيُبِكَ يَزِيدُ يَبْكِيهِ ضَارِعٌ ف(ضارع) فاعل لفعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام المقدر، كأنه قيل من يبكيه؟ فقيل ضارع، أي: يبكيه ضارع ثم حذف الفعل (4)، فسيبويه "يجيز حذف فعل الفاعل، وإنّ الحذف والذكر سيان" (5)، وذكر المبرّد في باب (ما يُحمل على المعنى، وحمله على اللفظ أجود) " أنّ نحو: ما جاءني من أحدٍ عاقل، يجوز فيه رفع (عاقل) حملاً على المعنى، إذ معناه: ما جاءني أحد، وحمله على اللفظ أجود فيجرّ" (6)، وذكر الفراء عند ذكر قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (7) " أنّ: العامل في رفع الشركاء على قراءة (8) رفع القتل، إذا لم يسمّ فاعله ويرفع الشركاء بفعل ينويه؛ كأنه قال: زينه لهم شركاؤهم" (9) وذهب جمهور النحويين إلى: "القول بعدم جواز القياس على ما سُمع، بل يُكتفي بما وَرَدَ عن العرب، والوقوف عنده، ويتضح ذلك من نصوصهم" (10)، ذهب ابن جنيّ إلى: جواز القياس على ما سُمع من حذف الفعل وقال: "لأنه

1 - ينظر الكتاب، لسيبويه 280/1.

2 - ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 303/1.

3- البيت نُسب إلى كثيرين منهم نهشل بن حرّى، ولبيد بن ربيعة، والحارث بن ضرار النهشلي، الكتاب لسيبويه 288/1 وخزانة الادب 313/1 وهو من البحر الطويل.

4- ينظر شرح التصريح على التوضيح، للأزهري 401/1.

5 - ينظر الكتاب، لسيبويه 288/1.

6 - المقتضب للمبرّد 281/3، 282.

7 - سورة الأنعام من الآية 137.

8 - هي قراءة الحسن، والسلمي، وأبي عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر، تفسير ابي حيان 229/4.

9 - ينظر معاني القرآن، للفراء 357/1.

10 - ينظر ارتشاف الضرب، لابي حيان 181/2، وهمع الهوامع 515/1.

لما قال لبيك يزيد فكأنته قال: لبيكيه ضارع لخصومه، وعلى هذا القول : آكل الخبرُ زيد، وراكب  
الفرسُ محمدٌ ، فترفع (زيداً ) و(محمدأ) بفعلٍ ثانٍ يدلُّ عليه الأوّل " (1)

ومن خلال دراستي لهذه المسألة، أستخلصُ من آراء العلماء ما يلي:

1- للفاعل أحكام منها: أنه يجوز حذف فعله، وذلك إذا استلزمه فعل قبله، أو أجيب به نفي، أو استفهام ظاهر، أو مقدر .

2-أجاز سيبويه حذف فعل الفاعل، وإنّ الحذف والدّكر سيّان.

3-ذهب جمهور النحويين إلى القول بعدم جواز القياس على ما سمع، بل يكتفي بما وردّ عن العرب، والوقوف عنده، ويتّضح ذلك من نصوصهم.

4- ذهب ابن جنّي إلى جواز القياس على ما سمع من حذف الفعل.

والرأي الذي أخترته في هذه المسألة: هو جواز القياس على ماوردّ عن العرب، وسُمع عنهم مالم يؤدّ ذلك إلى اللبس؛ لأنّ في القياس عليه توسيعاً في اللغة، فإنّ أدّى إلى اللبس لم يُجز.

والله أعلم.

---

1 -الخصائص، لابن جنّي 424/2.

## المطلب الثالث - اعراب الاسم الواقع بعد أداة تختصّ بالفعل.

لا تَجْرَعِي إِنْ مُنَفِّسٌ أَهْلَكَتُهُ      وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْرَعِي (1)

والشاهد في هذا البيت: (إِنْ مُنَفِّسٌ)، حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط (إِنْ)، والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل. والفعل إذا جاء بعد أداة من أدوات تختصّ بالدخول عليه، وجب نصبه، قال ابن مالك:

" وَالنَّصْبُ حَتَّمْ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا      يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَأَنَّ وَحَيْثُمَا (2)

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أنه يجب نصب الفعل إذا جاء بعد أدوات تختصّ بالدخول على الأفعال، كأدوات الشرط والتحضيض، والاستفهام وغيرها (3)، ذكر البغداديّ هذا الشاهد في باب الفاعل، ونسب فيه رأياً لسيبويه قال: " وكذا أورده سيبويه بنصب (مُنَفِّسٌ) على أنه منصوب بفعل مضمر تقديره، إِنْ أَهْلَكْتُ مَنْفَساً أَهْلَكَتُهُ، فأهلكته المذكور مفسّر للمحذوف " (4)، فرواية البيت مختلف فيها بين البصريين، والكوفيين، "فرواه البصريون: بنصب (مُنَفِّسٌ)، أما الكوفيون: فقد رووه بالرفع على تقدير فعل رافع ل (مُنَفِّسٌ) أي: هلك مُنَفِّسٌ و أَهْلَك مُنَفِّسٌ" (5)، الاسم الواقع بعد أداة شرط أو تحضيض أو ظرف زمان للمستقبل أو غير ذلك مما يختصّ بالفعل يجب نصبه بعدها، نحو: إِنْ زِيداً رَأَيْتَهُ فَاضْرِبْهُ، وحيثما عمراً لقيته فاكرمه، وقد يُرفع هذا الاسم بفعل مضمر مفسراً بالمذكور بعده، وذلك نحو قوله تعالى: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ» (6)، ورواية البيت بالرفع لمنفس وتقدير الكلام: إِنْ هَلَكَ مَنْفَسٌ أَهْلَكَتُهُ" (7)، وذهب أكثر البصريين إلى وجوب نصبه، وإِنْ رُفِعَ فعلى أنه فاعل لا مبتدأ، قال سيبويه: "ونقول في الخبر وغيره إِنْ زِيداً تَرَهُ تَضْرِبْهُ، تنصب زيداً؛ لأنّ الفعل إِنْ يَلِي (إِنْ) أُولَى" (8) ورأى المبرّد أيضاً:

1 - البيت للنمر بن ثولب، ينظر الكتاب 1/134، ومعاني القرآن، للأخفش 2/550. وهو من البحر الكامل.

2 - شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 1/520.

3 - ينظر المصدر السابق 1/520.

4 - خزانة الأدب، للبغدادي 1/314.

5 - ينظر المصدر السابق 1/314، 315 ملخصاً.

6 - سورة التوبة من الآية 6.

7 - شرح الزجاجي، لابن عصفور 1/354.

8 -، الكتاب، لسيبويه 1/134.

"وجوب نصب الاسم بعد حرف الشرط؛ لأنّ الفعل في هذه الحالة مفسر بما بعده قياساً على نصب الاسم بعد الاستفهام نحو أزيداً ضربته؟ بالفعل المحذوف الذي يفسره ما بعده، وحجته أنّ حروف الشرط لا تقع إلّا على الأفعال فمن تم وجوب نصب الاسم بذلك المحذوف" (1)، وذهب الكوفيون والأخفش إلى: "القول برفع الاسم الواقع بعد أداة تختصّ بالفعل، وهو مرفوع عندهم على الابتداء أو الفاعلية، ورووا قول الشاعر:

لا تجزعي إنْ مُنِفسٌ أهْلكتُهُ      وإذا هَلكتُ فعِنْدَ ذلكَ فاجزعي (2)

برفع (مُنِفسٌ) بفعل محذوف، على أنّه فاعل لفعل محذوف فسره المذكور بعده، وتقدير الكلام على تلك الرواية: لا تجزعي إنْ هلك منفس، وعلى إنّه نائب فاعل لفعل محذوف فسره ما ذكر بعده، وتقدير الكلام على ذلك: لا تجزعي إنْ أهلك منفس" (3) "وأجاز الكسائي ارتفاعه على الابتداء، والجُملة في موضع جزم" (4) "وأجاز الأخفش في (أحد) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (5) أنْ يكون مرفوعاً على الابتداء، وأنْ يكون مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده" (6).

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة أستخلص ما يلي:

أدوات الشرط نحو: إنْ ومنْ... الخ، وأدوات الزمان الذي أريد به الاستقبال نحو: إذا، وأدوات التّحضيض نحو: هلاً... الخ، لا يليها إلّا الأفعال، فإذا وليها الاسم علم منه أنّ العامل فيه محذوف نحو: إنْ زيداً لقبته فأكرمه، وهذا العامل مفسر بما يذكر بعد الاسم من أفعال، ومما حذف منه العامل، وفسره ما بعده، كقول الشاعر في الشاهد السابق.

1- ذهب سيبويه، والبصريون إلى نصب (مُنِفسٌ) في الشاهد المذكور على أنّه منصوب بفعل مضمّر تقديره: إنْ أهلكتُ منفساً أهلكتُهُ، فأهلكته المذكور مفسر للمحذوف.

1 - ينظر المقتضب، للمبرد 74/2.

2 - ينظر معاني القرآن، للأخفش 550/2، البيت تمّ تخريجه،

3 - خزانة الادب، للبغدادي 314/1.

4 - ارتشاف الضرب، لأبي حيان 550/2.

5 - سورة التوبة من الآية 6.

6 - معاني القرآن، للأخفش 540/2.

2- أمّا الكوفيون فقد رووه بالرفع على تقدير فعل رافع ل (مُنْفِسٌ)، أي: هلك مُنْفِسٌ أو أهلك مُنْفِسٌ، وذهبوا إلى القول: برفع الاسم الواقع بعد أداة تختصّ بالفعل، وهو مرفوع عندهم على الابتداء أو الفاعلية.

3- وذهب المُبرّد إلى وجوب نصب الاسم بعد حرف الشرط؛ لأنّ الفعل في هذه الحالة مفسرا بما بعده قياسا على نصب الاسم بعد الاستفهام نحو: أزيداً ضريرته؟ بالفعل المحذوف الذي يفسره ما بعده، وحجّته؛ أنّ حروف الشرط لا تقع إلا على الأفعال.

والرأي الذي أختاره في هذه المسألة: هو الإعراب بالرفع ل(مُنْفِسٌ)؛ على أنّه: مرفوع بفعل محذوف لا على أنّه: مبتدأ، فهذه الأحرف لا تُبَدِّئُ بعدها؛ لأنّها وُضِعَتْ أصلاً لتدخل على الفعل، فلا يصحّ دخولها على الأسماء، بل إنّ دخولها على الأسماء يُخرجها من اختصاصها الذي وُضِعَتْ له، وكان الرفع أولى. والله أعلم.

## المطلب الرابع - الخلاف حول علة رفع الفعل المضارع.

اتَّفَقَ التَّحْوِيلُونَ عَلَى رَفْعِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ أَدَاةُ نَصْبٍ، أَوْ أَدَاةُ جَزْمٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ الَّذِي أَوْجِبَ لَهُ الرَّفْعُ، فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ: يَرْتَفِعُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْاسْمِ، وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ: يَرْتَفِعُ لِتَعْرِيتِهِ مِنَ الْعَوَامِلِ النَّاصِبَةِ، وَالْجَازِمَةِ، وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى: "أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالرَّائِدِ فِي أَوَّلِهِ، ذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ فِي خِرَازِنَتِهِ شَاهِدًا مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيْبِيهِ فِي (بَابِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ)"<sup>(1)</sup> قول الشاعر:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ (2) وَمَا كِدْتُ آيِبًا      وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ (3)

والشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ: (وَمَا كِدْتُ آيِبًا)، حَيْثُ أَعْمَلُ (كَادَ) عَمَلَ (كَانَ)، فَرَفَعَ الْاسْمَ، وَنَصَبَ الْخَبَرَ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ بِخَبْرِهَا مَفْرَدًا، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً فَعَلَهَا مَضَارِعٌ (4)، ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي فِي بَابِ (امْتِنَاعِ الْعَرَبِ مِنَ الْكَلَامِ بِمَا يَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ) بِقَوْلِهِ: "وَإِنَّمَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ إِذَا اسْتَعْنَتَ بَلْفِظٍ عَنْ لَفْظٍ؛ كَاسْتَعْنَأْتَهُمْ بِقَوْلِهِمْ: مَا أَجُودُ جَوَابَهُ عَنْ قَوْلِهِمْ مَا أَجُوبُهُ، أَوْ؛ لِأَنَّ قِيَاسًا آخَرَ عَارِضَهُ، فَعَاقَ عَنْ اسْتَعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ؛ وَكَاسْتَعْنَأْتَهُمْ بِ (كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ) عَنْ قَوْلِهِمْ: كَادَ زَيْدٌ قَائِمًا أَوْ قِيَامًا، وَرَبِمَا خَرَجَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ، قَالَ تَأَبَّطُ شَرًّا:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا      وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ (5)

هَكَذَا صَحَّ رَوَايَةُ هَذَا الْبَيْتِ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي شِعْرِهِ، فَأَمَّا رَوَايَةُ مَنْ لَا يَضْبِطُهُ: مَا كُنْتُ أَنبَاءً، وَلَمْ أَكُ أَنبَاءً، فَلَبَعْدَهُ عَنْ ضَبْطِهِ، وَيُؤَكِّدُ مَا رَوَيْنَاهُ نَحْنُ مَعَ وُجُودِهِ فِي الدِّيْوَانِ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهُ: فَأُبْتُ وَمَا كِدْتُ أَتُوبُ، فَأَمَّا (كُنْتُ)، فَلَا وَجْهَ لَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ" (6)

1 - ينظر خزانة الأدب للبغدادي 374/8.

2 - (فَهْمٌ) اسم قبيلته، أي رجعت إلى قبيلتي، ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 515/1، 516.

3 - البيت لتأبط شرأ، في ديوانه ص 91، جمع وتحقيق: علي ذو الغفار، دار العرب الإسلامي، ط 1984م، وبلا نسب في شرح الكافية، للرّضوي 23/4، وهو من البحر الطويل.

4 - ينظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان - ط الأولى 2007 م 405/1.

5 - البيت لتأبط شرأ، في ديوانه ص 91، وتمّ تخريجه.

6 - الخصائص لابن جني 386/1.

نُقِلَ عن النَّحَّاسِ، كما نُقِلَ عن الخليل، وسيبويه أَنَّ الفعل المضارع رُفِعَ لمضارعه الأسماء، وعن الفراء أَنَّهُ: رُفِعَ لتعريفه من النَّوَاصِبِ والجوازم، حيث يقول: عند التعلُّيقِ على قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(1)</sup>، ف﴿نَعْبُدُ﴾ فعل مستقبل مرفوع عند الخليل، وسيبويه؛ لمضارعه الأسماء، وقال الفراء: "هو مرفوع بسلامته من الجوازم والنَّوَاصِبِ"<sup>(2)</sup>، وذهب سيبويه، وتبعه جُمهور البصريين غير الأخفش والزجاج<sup>(3)</sup> إلى: "أَنَّ مرفوع لوقوعه موقع الاسم"<sup>(4)</sup>، قال سيبويه: "هذا باب وجه دخول الرَّفْعِ في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، اعلم أَنها: إذا كانت في موضع اسم مبتدئ، أو موضع اسم بُني على مبتدئ، أو موضع اسم مرفوع غير مبتدئ، ولا مبني على مبتدئ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب، فإنها: مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرَّفْعُ، وهي سبب دخول الرَّفْعِ فيها"<sup>(5)</sup>، واختار ابن مالك ما ذهب إليه الفراء والأخفش، حيث قال: "يرتفع المضارع لتعريفه من النَّاصِبِ والجازم؛ لا لوقوعه موقع الاسم خِلافًا للبصريين"<sup>(6)</sup>.

وَمِنْ خِلالِ دراستي لهذه المسألة أُستخلصُ مِنْ آراءِ العلماء ما يلي:

- 1- اتَّفَقَ النَّحْوِيُّونَ على رفع الفعل المضارع إذا لم تدخل عليه أداة نصب، أو أداة جزم.
- 2- اختلفوا في العامل الذي أوجب له الرَّفْعُ، فذهب البصريون إلى أَنَّهُ: يرتفع لقيامه مقام الاسم وذهب أكثر الكوفيين إلى أَنَّهُ: يرتفع لتعريفه من العوامل النَّاصِبَةِ، والجازمة.
- 3- نُقِلَ عن الخليل وسيبويه، وتبعهم النَّحَّاسُ، أَنَّ: الفعل المضارع رُفِعَ لمضارعه الأسماء.
- 4- نُقِلَ عن الفراء، أَنَّهُ: رُفِعَ لتعريفه من النَّوَاصِبِ والجوازم.
- 5- ذهب الكِسَائِيُّ إلى أَنَّهُ: يرتفع بالزَّائِدِ في أوَّلِهِ.
- 6- اختار ابن مالك ما ذهب إليه الفراء، والأخفش، حيث قال: يرتفع المضارع لتعريفه من النَّاصِبِ والجازم؛ لا لوقوعه موقع الاسم خِلافًا للبصريين.

1 - سورة الفاتحة من الآية 4.

2 - ينظر إعراب القرآن، للنحاس 17/1.

3 - ينظر التصريح على التوضيح 356/2.

4 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 237/7.

5 - الكتاب لسيبويه 9/3، 10.

6 - شرح التسهيل، لابن مالك 372/3 وما بعدها.

والرأي الذي أختاره في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه الفراء ومَنْ تَبِعَهُ وهو: رافع الفعل المضارع  
تجرّده من النَّاصب والجازم؛ لأنّ هذا الرأي أيسر من غيره (1). والله أعلم

---

<sup>1</sup> -ينظر شرح الاشموني 406/3، 407.

## المبحثُ الثاني

آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالمنصوبات

المطلب الأول - العامل في انتصاب المفعول معه.

المطلب الثاني - جواز نصب المصدر بإضمار فعل.

المطلب الثالث - وقوع الاسم المعرفة حالاً.

المطلب الرابع - وقوع الحال وصفاً مقدماً على موصوفه.

المطلب الخامس - النصب على الاستثناء المنقطع.

## المسائل المتعلقة بالمنصوبات

سأعرض في هذا المبحث بعض المسائل التي ذكرها البغدادي في خزائنه في باب (المنصوبات)، وأتناول آراء سيبويه التي أوردها، ونسبها إليه مع ذكر آراء العلماء الموافقين والمخالفين لآرائه بعد عرض الشواهد الشعرية في هذا الشأن.

### المطلب الأول - العامل في انتصاب المفعول معه.

المفعول معه: "هو اسم فضلة يأتي بعد واو بمعنى (مع) مسبقاً بجملة فيها فعل أو شبهه، والفعل إما ظاهراً أو مقدراً" <sup>(1)</sup>، يقول ابن مالك:

ويُنصبُ تالي الواو مفعولاً معه في نحو «سيري والطريق مسرعة»

بما من الفعل وشبهه سبق ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ <sup>(2)</sup>

قال الشاعر:

أزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي مَعَ الرَّحَالَةِ أَنْ تَمِيلَ مُمِيلًا <sup>(3)</sup>

والشاهد في هذا البيت: نصبُ (الجماعة)، على تقدير إضمار فعل، فكأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فالجماعة مفعول معه على تقدير إضمار فعل، دَكَرَ البغداديُّ شاهداً في (باب المفعول معه)، وعرض فيه رأياً لسيبويه قال: قال سيبويه: "زعموا أنّ الراعي كان ينشد هذا البيت نصباً، وقال: كأنه قال: أزمان كان قومي مع الجماعة، وحذف كان؛ لأنهم يستعملونها كثيراً في هذا الموضع، ولا لبس فيه، ولا تغير معنى" <sup>(4)</sup>، ومثله قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾ <sup>(5)</sup>، أراد: ما كانت تتلو، قال سيبويه: "هذا (باب ما يظهر فيه الفعل وينصب فيه الاسم)؛ لأنه مفعول معه، ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: امرأً ونفسه، وذلك قولك: ما

1 - شرح ابن عقيل 261/2.

2 - المصدر السابق 90/2.

3 - البيت للراعي النميري، في ديوانه ص134، وهو من البحر الكامل.

4 - خزائنه الأدب، للبغدادي 3/145.

5 - سورة البقرة من الآية 102.

صنعت وأباك، ولو تُرُكت النَّاقَةُ، وفصِيلُهَا لِرَضِعِهَا، وإِنَّمَا أُرِدْتَ مَا صَنَعْتَ مَعَ أَبِيكَ، ولو تُرُكتِ النَّاقَةُ مَعَ فَصِيلِهَا، فَالْفَصِيلُ: مَفْعُولٌ مَعَهُ وَالْأَبُ كَذَلِكَ، وَالْوَاوُ لَمْ يَغْيِرِ الْمَعْنَى؛ وَلَكِنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ مَا قَبْلَهَا، وَمِثْلُ ذَلِكَ: مَازَلْتُ وَزَيْدًا حَتَّى فَعَلْتُ، أَي: مَازَلْتُ بَزِيدٍ حَتَّى فَعَلْتُ، فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ. وَمَازَلْتُ أُسِيرُ وَالنَّيْلَ، أَي: مَعَ النَّيْلِ، وَقَالَ (1):

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ      مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ (2)

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ: "(وَبَنِي)"، حَيْثُ نَصَبَهُ عَلَى أَنَّهُ: مَفْعُولٌ مَعَهُ، بِالرَّغْمِ مِنْ وَجُودِ الضَّمِيرِ الْمُؤَكَّدِ لِلضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ بِالْعَطْفِ عَلَى اسْمِ (كَانَ)" (3)، قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: "وَإِنَّمَا حَمَلَ عَلَى إِضْمَارِ (كَانَ)"، وَلَمْ يَحْمَلْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ إِلَى قَوْمِي، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَرْمَانَ كُونَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَقْدَّرَ بِأَنَّ وَالْفِعْلَ مِنْ قَبِيلِ الْمُوصُولَاتِ، وَحَذْفِ الْمُوصُولِ وَإِبْقَاءِ شَيْءٍ مِنْ صِلَتِهِ لَا يَجُوزُ، فَإِنَّ قُلْتَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ قَوْمِي مِنْ قَوْلِهِ: أَرْمَانَ قَوْمِي، مَحْمُولٌ عَلَى فِعْلِ مُضْمَرٍ؟ قُلْتَ: لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمَصَادِرِ؛ وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ لَا يُضَافُ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا إِلَى مَصْدَرٍ، أَوْ جُمْلَةٍ تَكُونُ فِي مَعْنَاهُ، نَحْوُ: هَذَا يَوْمٌ قَدُومٌ زَيْدٍ؛ وَقَوْلُهُمْ: يَوْمَ الْجَمَلِ، وَيَوْمَ حَلِيمَةَ، فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: يَوْمَ حَرْبِ الْجَمَلِ وَنَحْوَهُ" (4).

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي نَاصِبِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، فَذَهَبَ كُلُّ مَنْهُمْ إِلَى مَذْهَبٍ: فَذَهَبَ "جَمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ" إِلَى: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبَّهَهُ بِتَوْسُطِ الْوَاوِ" (5)، وَحَجَّتَهُمْ فِي ذَلِكَ: "أَنَّ الْأَصْلَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ: اسْتَوَى الْمَاءُ مَعَ الْخَشْبَةِ، فَلَمَّا أَقَامُوا الْوَاوَ مَقَامَ (مَعَ) قَوِي الْفِعْلِ بِالْوَاوِ، فَتَعَدَّى إِلَى الْأَسْمَاءِ بَعْدَهَا فَنَصَبَهُ، كَمَا تَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ: أَخْرَجْتَ زَيْدًا، وَبِالضَّعِيفِ فِي نَحْوِ خَرَجْتَ زَيْدًا، وَبِحَرْفِ الْجَرِّ فِي نَحْوِ: خَرَجْتَ بَزِيدٍ" (6)، "وَأَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ فِي الْمَعْنَى" (7)، وَوَأَقْفَهُمُ الْأَخْفَشُ فِي ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ: اخْتَلَفَ مَعَهُمْ فِي كَيْفِيَّةِ انْتِصَابِهِ،

1 - الكتاب، لسيبويه 1/ 297، 298

2 - البيت لم يعرف قائله، ينظر شرح ابيات سيبويه 1/ 429، ينظر همع الهوامع للسيوطي 1/ 221، وهو من البحر الوافر

3 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 1/ 437

4 - ينظر خزائن الادب، للبغدادي 3/ 146

5 - ينظر الكتاب، لسيبويه 1/ 297، والسيرافي على هامش الكتاب 1/ 297

6 - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الانباري 1/ 248

7 - ينظر شرح التصريح على مضمون التوضيح، للأزهري 1/ 343

"فذهب إلى أنه: منتصب بالفعل المتقدم انتصاب الظرف، وأنّ (الواو) هي التي هيأت له الظرفية"<sup>(1)</sup> فسيبويه يرى أنّ: المفعول معه منتصب بالفعل بواسطة واو المعية، بينما يرى الأخفش أنّ المفعول معه منتصب بالفعل مباشرة، كانتصاب الظروف، قال: "وذلك أنّ (الواو) في قولك: قمت وزيداً، إنما هي واقعة موقع (مع)، فكأنك قلت: قمت مع زيداً، فلما حذف (مع)، وقد كانت منتصبة على الظرف، ثم أقت الواو مقامها، انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب (مع) الواقعة (الواو) موقعها"<sup>(2)</sup>، قال تعالى: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾<sup>(3)</sup>، فيجوز في العربية أن تكون (بآخر) كما تقول: استوى الماء والخشبة، أي: بالخشبة، وخلطت الماء واللبن، أي: باللبن"<sup>(4)</sup> "وذهب الكوفيون إلى أنّ: النَّاصِبَ له عامل معنوي"<sup>(5)</sup>، وذهب الزجاج إلى أنه: منصوب بإضمار فعل بعد (الواو)، قال: "وذلك من أجل أنه: لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما (الواو)"<sup>(6)</sup>.

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يُمكن أن استخلص منها ما يلي:

- 1- أنّ المفعول معه هو: اسم فضلة يأتي بعد (واو) بمعنى (مع) مسبقاً بجملة فيها فعل أو شبهه.
- 2- يرى سيبويه أنّ: المفعول معه منتصب بالفعل بواسطة واو المعية.
- 3- ذهب جمهور البصريين إلى أنّ: المفعول معه منصوب بما تقدّمه من فعلٍ أو شبهه بتوسّط (الواو)، وأنّ المفعول معه عندهم هو المفعول به في المعنى.
- 4- وافق الأخفش جمهور البصريين في العامل الذي نصب المفعول معه بما تقدّمه من فعلٍ أو شبهه بتوسّط (الواو)، وخالفهم في كيفية انتصابه، فذهب إلى أنه: منتصب بالفعل المتقدم انتصاب الظرف، وأنّ: (الواو) هي التي هيأت له الظرفية.
- 5- ذهب الكوفيون إلى أنّ: النَّاصِبَ له عامل معنوي.
- 6- ذهب الزجاج إلى أنه: منصوب بإضمار فعل بعد (الواو).

1 - ينظر سر صناعة الاعراب، لابن جنّي 1/ 128.

2- ينظر ارتشاف الضرب، لابي حيان 2/ 286.

3 - سورة التوبة من الآية 102.

4 - ينظر معاني القرآن، للأخفش 2/ 564.

5 - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الانباري 1/ 248.

6- ينظر السيرافي على هامش الكتاب 1/ 297.

والرأي الذي أختاره: هو ما ذهب إليه الجمهور بأنّ المفعول معه منصوب بما تقدّمه من فعلٍ أو شبهه بتوسّط (الواو)، وأنّ الأصل في نحو قولهم: استوى الماء والخشبة: استوى الماء مع الخشبة، فلما أقاموا (الواو) مقام (مع) قوي الفعل (بالواو)، فتعدّى إلى الاسم بعدها فنصبه، كما تعدّى بالهمزة في نحو: أخرجت زيدا، وبالتّضعيف في نحو خرجت زيدا، وبحرف الجرّ في نحو: خرجت بزید، وأنّ المفعول معه هو: المفعول به في المعنى. والله أعلم.

## المطلب الثاني - جواز نصب المصدر بإضمار فعل.

المفعول المطلق: "هو المصدر الفضلة، المنتصب: توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده، وسمّي مفعولاً مطلقاً، لصدق المفعول عليه غير مُقَيّد بحرف جرّ، ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنّه: لا يقع عليه اسمُ المفعول إلاّ مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له" (1)، وعلّة انتصابه؛ لوقوع الفعل عليه، قال ابن مالك:

"وبمِثْلِهِ أو فعلٍ أو وصفٍ نُصِبَ وكونُهُ أصلاً لهذينِ انْتِخِبَ" (2)

اختلف التّحويرون في أصل المصدر هل هو مشتقّ من الفعل أم العكس؟ فذهب البصريون إلى: أنّ الفعل مشتقّ من المصدر، واستدلوا على ذلك بعدّة أوجه: الوجه الأول: "أنّه يُسمّى مصدرًا؛ والمصدر: هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلما سُمّي مصدرًا دلّ على أنّه: قد صدر عنه الفعل، والوجه الثاني: أنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق، والفعل يدلّ على زمان معيّن، والوجه الثالث: أنّ الفعل يدلّ على شيئين؛ والمصدر يدلّ على شيء واحد، وأنّ المصدر اسم، وهو يستغني عن الفعل، والفعل لا بدّ له من اسم، وما يكون مفتقراً لغيره، ولا يقوم بنفسه أولى بأن يكون فرعاً، والوجه الرابع: أنّ الفعل يتضمّن المصدر، والمصدر لا يتضمّن الفعل، أمّا ما ذهب إليه الكوفيون إلى أنّ: المصدر مأخوذ من الفعل، فقد استدلّوا على ذلك بثلاثة أوجه: أنّ المصدر يعتلّ لاعتلال الفعل، ويصحّ لصحّته، والوجه الثاني: أنّ الفعل يعمل في المصدر، ولاشكّ أنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، والوجه الثالث: أنّ المصدر يُذكر توكيداً للفعل، ولاشكّ أنّ رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد؛ فدلّ على أنّ المصدر مأخوذ من الفعل" (3)، ذكر البغداديّ في خزانتة شاهداً من شواهد سيبويه في (باب المفعول المطلق)، (4) قول الشّاعر:

فَقُلْتُ لَهُ: فَاهَا لِفَيْكَ، فَإِنِّهَا قَلُوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَاذِرُهُ (5)

1 - ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 221 / 2، 222.

2 - ينظر المصدر السابق 1 / 557.

3 - ينظر اسرار العربية، لأبي البركات الأنباريّ ت (577 هـ) تح: يوسف هيّود، دار الأرقم، بيروت ط1 / 1999م، ص 137، 138.

4 - ينظر خزانة الادب، للبغداديّ، 2 / 116، 117.

5 - البيت لأبي بيدرة الأسديّ، ينظر فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي، تح: محمد علي سلطان، دار النبراس، مكتبة الغنداجي، ط1، 2009م، ص625، وهو من البحر الطويل.

والشاهد في هذا البيت: (فَاها لِفِيكَ)، أي: فم الداهية، "ونصبه على إضمار فعل، على أن (فَاها لِفِيكَ)، وضع موضع المصدر، والأصل فوها لفيك؛ فلما صارت الجملة بمعنى المصدر، أي: أصابته داهية، أعرب الجزء الأوّل بإعراب المصدر، فصار (فَاها لِفِيكَ)، وقيل فَاها منصوب بفعلٍ محذوف، أي: جعل الله فا الداهية إلى فيك، ولهذا أنشده سيبويه" (1)، وذكر سيبويه هذا البيت الشاهد في كتابه قال: "هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها" (2)، وذلك قولك: "تُرباً، وجندلاً، وما أشبه ذلك، فإن أدخلت (لك) فقلت: ترباً لك، كأنه قال: ألزمتك الله وأطعمك الله تُرباً وجندلاً، وما أشبه هذا الفعل، واختزل الفعل هاهنا؛ لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تَرَبَّتْ يداك (وجندلت)، وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأً مبنياً عليه ما بعده، ومن ذلك قول العرب: فَاها لِفِيكَ، وإنما تريد: فا الداهية، كأنه قال: تُرباً لفيك فصار بدلاً من اللفظ بالفعل، وأضمر له كما أضمر للتُرب والجندل، فصار بدلاً من اللفظ بقوله: دهاك الله، وقال أبو سِدْرَةَ الهُجَمِي " (3):

فَقُلْتُ لَهُ: فَاها لِفِيكَ، فَإِنَّها قَلْوَصُ امْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرُهُ (4)

قال الأعلام: " الشاهد فيه، وله فَاها لِفِيكَ أي: فم الداهية، ونصبه على إضمار فعل، والتقدير: ألصق الله فَاها لِفِيكَ، وجعل فَاها لِفِيكَ، ووضع موضع دهاك الله، فلذلك لزم النصب؛ لأنّه بدلٌ من اللفظ بالفعل، فجرى في النصب مجرى المصدر، وخصّ الفم في هذا دون سائر الأعضاء؛ لأنّ أكثر المتألف يكون منه بما يُؤكل أو يُشرب من السّموم، ويقال: معناه فم الخيبة لفيك، فمعناه على هذا خيبك الله" (5)، قال سيبويه: "والدليل على أنّه: يريد بقوله: فَاها فم الداهية، كقول عامر بن جوين الطائي:

وداهيةٍ مِنْ دَوَاهِي المَثُونِ يَحْسَبُها النَّاسُ لَأَ فَا لَهَا (6)

1 - ينظر خزانة الادب، للبيدادي، 2/ 116

2 - ينظر الكتاب، لسيبويه، 1/ 316

3 - ينظر المصدر السابق، 1/ 314، 315، 316.

4 - البيت لأبي سِدْرَةَ الأَسَدِي، ص625، تمّ تخريجه.

5 - خزانة الأدب، للبيدادي 2/ 116.

6 - البيت لعامر بن الأحوص، ونسبه الشنمترى للنساء، وأنشده ابن يعيش 1/ 122، وهو من البحر المتقارب.

والشاهد في هذا البيت: " تعزير لما قبله، وهو أنّ المراد بفاهاها لفيك: هو فم الداهية، ومعنى لا فَا لها: لا مدخل إلى معاناتها، والتداوي منها، أي: هي داهية مشكّلة " (1).

أمّا العامل الذي نصب المصدر، فقد اختلف العلماء في عامل نصب مرادف المصدر، أو ما يلاقيه في الاشتقاق، قال ابن مالك:

"وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدِّ كُلِّ الْجَدِّ، وَأَفْرَاحِ الْجَدَلِّ" (2)

أي: " أنّه قد ينوب عن المصدر ما يدلّ عليه، كالمصدر المرادف للمصدر نحو: (قعدت جلوساً)، فالجلوس نائب مناب القعود؛ لمرادفته له، والجدل نائب مناب الفرح؛ لمرادفته له" (3)، ولهم في ذلك ثلاثة آراء: الرأى الأول: " إنّ العامل في التّصّب فيهما الفعل الظاهر، وهو ما ذهب إليه المازني والمبرّد" (4)، ونسب ابن يعيش، وابن مالك هذا القول أيضاً " للمبرّد والسّيرافي" (5) وقد صحّح هذا القول ابن عصفور حيث قال: " وهو صحيح؛ لأنّه طالب له من جهة المعنى، فلا فائدة من تكلف الإضمار" (6)، واختار هذا القول الرّضويّ، ونسبه للمبرّد والسّيرافي؛ لأنّ الأصل عدم التّقدير (7) الرأى الثاني: إنّ العامل فيهما فعل مقدّر، دلّ عليه الفعل المذكور، ففي نحو: اجلس قعوداً، يقدر فعل فيقال: اجلس فاقعد قعوداً، وفي قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (8)، وقوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ (9) ف ( نَبَاتًا ) و ( تَبْتِيلًا )، منصوبان بفعل مقدّر، تقديره في الآية الأولى: - والله أعلم - أنبتكم فنبتم نباتاً، وفي الآية الثانية: وتبتّل إليه فبتّل إلى نفسك تبتيلاً؛ لأنّ الأصل فيها: أنبتكم إنباتاً، وتبتّل إليه تبتيلاً، قال سيبويه: " وإنّ شئت نصبتّه على إضمار فعل آخر، فيكون بدلاً من اللفظ بالفعل، فنقول سير عليه سيراً، وضرب به ضرباً" (10)، وقد بيّن الأعلام

1- ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 2/ 116.

2- ينظر تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2/ 224.

3- ينظر المصدر السابق 2/ 224، 225.

4- ينظر همع الهوامع، للسيوطي 2/ 99.

5- ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 1/ 217، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 183.

6- جمل الزجاجي، لابن عصفور، قدّم له فواز الشعار اشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العالمية، بيروت ط1/ 1998 م، ج 2/ 424.

7- ينظر شرح الكافية، للرضي 2/ 303.

8- سورة نوح الآية 17.

9- سورة المزمل من الآية 8.

10- الكتاب، لسبويه 1/ 231.

الشنمترى مذهب سيبويه فقال: " ومذهب سيبويه أنه: إذا جاء المصدر من فعل ليس من حروفه، كان بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر" (1)، " ووافق الأخفش قول سيبويه والمازني وأجازهما" (2). ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

أولاً: خلاف العلماء من حيث الأصل والاشتقاق للمصدر.

1- ذهب البصريون إلى أن: الفعل مشتق من المصدر، واستدلوا على ذلك بعدة أوجه تم ذكرها.

2- ذهب الكوفيون إلى أن: المصدر مأخوذ من الفعل، واستدلوا على ذلك بثلاثة أوجه تم ذكرها.

ثانياً: خلاف العلماء في العامل الذي نصب المفعول المطلق، ومرادف المصدر.

1- ذهب سيبويه إلى أن: العامل فيهما فعل مقدر، دلّ عليه الفعل المذكور.

2- ذهب المازني والمبرد والسيرافي إلى أن: العامل في النصب فيهما الفعل الظاهر.

3- وافق الرضي ما ذهب إليه المبرد والسيرافي في أن: العامل في النصب فيهما الفعل الظاهر.

4- وافق الأخفش قول سيبويه والمازني وأجازهما.

5- صحّ ابن عصفور ما ذهب إليه للمبرد والسيرافي وقال: هو صحيح؛ لأنه طالب له من جهة

المعنى، فلا فائدة من تكلف الإضمار.

والرأي الذي أختاره هو ما ذهب إليه المازني، والمبرد، ومن تبعهم، في أعمال الفعل الظاهر؛ لأن

الظاهر لا يحتاج إلى تقدير، والذي لا يحتاج إلى تقدير أولى ممن يحتاج إلى تقدير، كما قال

الرضي: "لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه" (3). والله أعلم.

1 - النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنمترى، ضبط نصه د يحي مراد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1/ 389.

2 - ينظر شرح الرضي على الكافية 1/ 116.

3 - شرح الرضي على الكافية 1/ 116.

## المطلب الثالث - وقوع الاسم المعرفة حالاً

اتفق النحاة على أنّ الحال لا تكون إلّا اسماً، ويجب أن يكون نكرة، وقد عرّفه أبوحيان بقوله: "هو اسم منصوب يبيّن هيئة صاحبها" (1)، يقول ابن مالك:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ      مفهَمٌ في حالٍ كفرداً أذهب (2)

وعرّفه بأنّه: "الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئته، نحو: فرداً أذهب، ف (فرداً) حال لوجود القيود المذكورة فيه" (3) قال الشاعر:

فأرسلها العِراكَ ولمْ يذُدها      ولمْ يُشْفَقْ على نَعَصِ الدِّخَالِ (4)

والشاهد فيه هو: (العِراكَ)، حيث وقع حالاً مع كونه معرفة، والحال لا يكون إلّا نكرة.

أورد البغدادي في خزانته شاهداً من شواهد سيبويه في (باب الحال)، "على أنّ المصدر المعرّف باللام، قد يقع حالاً كما في البيت السابق: فإنّ (العِراكَ) مصدر: عارك يُعَارِكُ مُعَارَكَةً وعِراكاً، يقال: أوردَ إبله العِراكَ: إذا أوردها جميعاً الماء، كما في قولهم: اعتَرَكَ القومُ: أي: ازدحموا في المعركة، وذكر مذهب سيبويه على أنّه: مصدر وقع حالاً" (5)، قال سيبويه في (باب المصدر): "هذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك: (أرسلها العِراكَ). قال لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العِراكَ ولمْ يذُدها      ولمْ يُشْفَقْ على نَعَصِ الدِّخَالِ (6)

كأنّه قال: اعتراكاً، وليس كلُّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام، كما أنّه ليس كلُّ مصدر في باب الحمد لله، والعَجَبَ لك، تدخله الألف واللام، وإنّما شُبّه بهذا حيث كان مصدراً وكان غير الاسم الأوّل" (7)، قال ابن مالك:

1 - ارتشاف الضرب، لأبي حيان 2 / 334.

2 - شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 108/2.

3 - ينظر المصدر السابق 2 / 243.

4 - البيت للبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط1، 2004م، في ديوانه ص86، وهو من البحر الوافر.

5 - ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 3 / 192، 193.

6 - البيت للبيد بن ربيعة العامري، تمّ تخريجه.

7 - الكتاب، لسيبويه 1 / 372.

"والحال إن عُرِفَ لفظاً فاعتقدُ" تنكيهه معنى كوحده اجتهد<sup>(1)</sup>

ومذهب جمهور النحويين: "أنّ الحال لا تكون إلا نكرة، وإنّ ما وردَ منها معرفة لفظاً فهو منكر بمعنى، كقولهم: جاءوا الجماء الغفير" <sup>(2)</sup>، ففي الشاهد السابق (العراك)، عدّة مذاهب منها: مذهب سيبويه على أنّه: مصدر وقع حالاً، ومذهب جمهور البصريين: "أنّ الحال إذا وقعت في كلام العرب معرفة فهي: على التأويل بنكرة" <sup>(3)</sup>، أمّا مذهب جمهور الكوفيين فيرى: "أنّ (العراك) مضمّن معنى (أوردَها)، فهو مفعول به ثانٍ لأوردَها" <sup>(4)</sup>، فجمهور الكوفيين: "يجيزون مجيء الحال معرفة إذا كانت بمعنى الشرط، نحو: محمد الرّكّاب أوجه منه الماشي، بنصب كلّ من الرّكّاب والماشي، وهو بمعنى إذا ركب وإذا مشي" <sup>(5)</sup>، وزعم ثعلب أنّ الرواية: (وأوردَها العراك)، وأنّ العراك مفعولٌ ثانٍ لأوردَها" <sup>(6)</sup>، وذهب يونس بن حبيب ت(182هـ) شيخ سيبويه: إلى أنّه "يجوز مجيء الحال معرفة مطلقاً، سواء أكانت في معنى الشرط أم لم تكن" <sup>(7)</sup>، وذكر البغدادي: "أنّ مذهب ابن الطّراوة ت(528هـ) هو: أنّ (العراك)، نعتٌ مصدرٍ محذوف، وليس بحال، أي: فأرسلها الإرسال العراك" <sup>(8)</sup>.

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

- 1- أنّ الحال لا تكون إلا اسماً، ويجب أن يكون نكرة، وفي الشاهد (العراك) من البيت السابق مذاهب عديدة نذكرها:
- 2- مذهب جمهور البصريين أنّ الحال إذا وقعت في كلام العرب معرفة فهي على التأويل بنكرة.
- 3- مذهب جمهور الكوفيين يرى أنّ (العراك) مضمّن معنى أوردَها فهو: مفعول به ثانٍ لأوردَها.

1 - ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 2/ 248.

2 - ينظر المصدر السابق 1/ 630.

3 - ينظر شرح شذور الذهب، لابن هشام 1/ 275.

4 - ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 3/ 193.

5 - ينظر شرح شذور الذهب، لابن هشام 1/ 275.

6 - ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 3/ 193.

7 - ينظر شرح شذور الذهب، لابن هشام 1/ 275.

8 - خزانة الأدب، للبغدادي 3/ 193.

- 4- جُمهور الكوفيين يجيزون مجيء الحال معرفة إذا كانت بمعنى الشرط.
- 6- ذهب يونس بن حبيب إلى أنه: يجوز مجيء الحال معرفة مطلقاً سواء أكانت في معنى الشرط أم لم تكن.
- 7- وزعم ثعلب أن الرواية: (وأوردَها العِراك) وأنَّ العِراكَ مفعولٌ ثانٍ لأوردَها.
- 8- ذهب ابن الطراوة إلى أنَّ (العِراكَ) نعت مصدر محذوف، وليس بحال.
- والرأي الذي أختره هو ما ذهب إليه سيبويه، وهو: أنَّ (العِراكَ) مصدر وقع حالاً، والحال لا يكون معرفة، وجاز هذا؛ "لأنَّه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة" (1). والله أعلم.

---

1 - ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي 2/ 700.

## المطلب الرابع - وقوع الحال وصفاً مقدماً على موصوفه.

الوصف: "اللفظ يتبع الاسم الموصوف تجلية له، وتخصيصاً ممّن له مثل اسمه، بذكر معنى في الموصوف، أو شيء من سببه، ولا يكون الوصف إلاّ فعلاً، أو راجعاً إلى معنى الفعل" (1)، فالصفة: تابعة للموصوف في الاعراب رفعاً، ونصباً، وجزأً، وفي التعريف، والتذكير، وفي الافراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتعريف، واشترط النحاة لبقائها صفة: أن يتقدم الموصوف عليها، أما إذا تقدّمت الصفة على الموصوف، وكانا نكرتين تحوّلت إلى حال، كما في قول الشاعر:

لميّة موحشاً طَلُّ      يُلُوحُ كأنَّهُ خِلُّ (2)

والشاهد في هذا البيت: (موحش)، حيث تقدّمت على (طَلُّ)، فنُصبت على الحال، "وكان أصله صفة ل(طَلُّ) فتقدّمت على الموصوف فصارت حالاً" (3)، فأصل الكلام: لميّة طَلُّ موحش، برفع (موحش) على (طَلُّ)، فوجب أن ينصبه على أنه حال؛ "لأنّ الصفة لا يجوز أن تتقدّم على الموصوف" (4)، أورد البغداديّ شاهداً من شواهد سيبويه في (باب الحال)، ذكر فيه رأياً لسيبويه وهو: أن (موحشاً) انتصب على الحال، فقال: "قال النحاة: انتصب موحشاً على الحال من طَلُّ، والعامل الجار والمجرور، وهذا كلام فيه نظر؛ لأنّ الجار والمجرور، إمّا أن يُقال فيه ما قال سيبويه، أو ما قال الأخفش \_ وبين مذهب سيبويه، وما يرد عليه من اختلاف العامل في الحال وذيها" (5)، أي: صاحبها، قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب لأتفه قبيح، وأن يوصف بما بعده ويبني على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائماً رجلاً، وفيها قائماً رجلاً. لما لم تجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم، وأتاني قائم، جعلت القائم حالاً، وكان المبني على الكلام الأوّل، وما بعده ....." وحمل هذا النصب على جواز فيها رجل قائماً، وصار حين أحرّ وجه الكلام، فراراً من القبح ...، وقال كُنَيْزُ:

1 - ينظر للمع في العربية، لابن جنّي، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1985م، ص82.

2 - البيت لكُنَيْزٍ عزة في ديوانه ص:506، وهو بيت مجزوء من البحر الوافر.

3 - ينظر هامش الكتاب، لسيبويه 122/2، 123.

4 - ينظر شرح شذور الذهب، لابن هشام 1/48.

5 - خزانة الأدب، للبغداديّ 3/210.

## لميةً موحشاً طللُ

والشاهد فيه: نصب (موحشاً) على الحال، وكان أصله صفة ل (طلل)، فتقدّمت على الموصوف فصارت حالاً، وهذا قليل في الكلام كثير في الشعر؛ لأنه ليس بفعل<sup>(1)</sup>، فسيبويه جعل تقديم الحال على صاحبه أو عامله جائزاً في الشعر، وأنه من باب الضرورة الشعرية، وهو لا يجوز وقوع العامل في الحال الجار والمجرور، ويقول: "عليك أميراً زيد لأنه: ليس بفعل، وكلما تقدّم كان أضعف له وأبعد، فمن ثمّ لم يقولوا: قائماً فيها رجل، ولم يحسن حسن: فيها قائماً رجلاً"<sup>(2)</sup>، ووافق ابن يعيش سيبويه في اعراب الشاهد في البيت السابق قال: "ف (موحشاً) في الأصل نعت ل (طلل) وهما نكرتان، فلما قدّم النعت على المنعوت أعرب حالاً"<sup>(3)</sup>، كذلك نقل البغدادي رأياً للأخفش للشاهد السابق من البيت أنّ العامل في الحال هو: "العامل في (ذبيها) أي: صاحبها، فهو يرفع (طلل) على أنه: فاعل، والرافع له الجار والمجرور، فإن كان العامل غير متصرف لم تتقدّم الحال عليه، ولا على صاحب الحال، والعامل في الحال الجار والمجرور، وصاحب الحال الضمير الذي في الجار والمجرور"<sup>(4)</sup>، وذهب الكوفيون إلى: "عدم جواز تقديم الحال على صاحبه الجار والمجرور"<sup>(5)</sup>، وأغلب النحاة لم يجوزوا تقديم الحال على صاحبه عندما يكون اسماً جامداً نحو: أسماء الإشارة، أو الجار والمجرور، قال أبو علي الفارسي: "إذا قلت هذا عاقلاً رجلاً، نصبت على الحال، وإنما لم يجرّ الرفع؛ لأنّ الرجل جوهر، والجوهر إنّما يُنعت بما يُحلّيه، والتحلّية هي العقل، فلا يجوز أن يجعل ما هو موصوف صفة، فلما قبّح نصب على الحال"<sup>(6)</sup>.

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

1- اشترط النحاة لبقاء الصفة أن يتقدّم الموصوف عليها، أمّا إذا تقدّمت على الموصوف،

وكانا نكرتين فإنّها: تصير حالاً.

1 - ينظر الكتاب لسبويه 2 / 122، 123.

2 - ينظر المصدر السابق 2 / 122، 123.

3 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 2 / 64.

4 - ينظر خزنة الأدب، للبغدادي 3 / 209.

5 - ينظر شرح السيوطي، توضيحات البهجة المرضية في شرح الألفية، للشيرازي 1 / 342، 343.

6 - المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تح: مصطفى الحديري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ص 31، 32.

2- سيبويه جعل تقديم الحال على صاحبه أو عامله جائزاً في الشعر، وأنه: من باب الضرورة الشعرية.

3- ذهب سيبويه إلى أنّ: الصّفة إذا تقدّمت على الموصوف، وهما نكرتان صارت حالاً.

4- ووافق ابن يعيش سيبويه فيما ذهب إليه وهو أنّه: إذا تقدّم النّعت على المنعوت، وكانا نكرتين أعرب حالاً.

5- ذهب الكوفيون إلى عدم جواز تقديم الحال على صاحبه الجارّ والمجرور.

6- أغلب النّحاة لم يجوّزوا تقديم الحال على صاحبه عندما يكون اسماً جامداً نحو: أسماء الإشارة أو الجارّ والمجرور.

الرأي الذي أختره ما ذهب إليه النّحاة وهو: إبقاء الصّفة يُشترط أن يتقدّم الموصوف عليها، فإن اختلف هذا الشرط، وتقدّمت الصّفة على الموصوف أعربت حالاً، وكان المسوّغ لمجيء الحال التّقديم. والله أعلم.

## المطلب الخامس - النصب على الاستثناء المنقطع.

الاستثناء هو: "المُخْرَجُ تَحْقِيقاً أَوْ تَقْدِيرًا مِنْ مَذْكُورٍ أَوْ مَتْرُوكٍ ب(إِلَّا) أَوْ مَا بِمَعْنَاهَا بِشَرَطِ الْفَائِدَةِ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ حَقِيقَةً فَمَتَّصِلٌ، وَإِلَّا فَمَنْقُطٌ" (1)، فإخراج التَّحْقِيقِي: هو أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، كَقَوْلِكَ: حَضَرَ الطَّلَابُ إِلَّا طَالِبًا، وَهُوَ الْاِسْتِثْنَاءُ الْمَتَّصِلُ، أَمَّا الْإِخْرَاجُ التَّقْدِيرِي: فَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، كَقَوْلِكَ: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا حَمَارًا، فَالْحَمَارُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْقَوْمِ، وَهَذَا هُوَ الْاِسْتِثْنَاءُ الْمَنْقُطُ (2)، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ      أَفُوتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أُسَائِلُهَا      عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إِلَّا أَوَارِيَّ لِأَيًّا مَا أَبِينُهَا      وَالنُّؤَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَدِّ (3)

وَالشَّاهِدُ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ: هُوَ (إِلَّا أَوَارِيَّ) (4)، حَيْثُ نَصَبْتُ عَلَى الْاِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِ، أورد البغدادي في خزانته شاهداً من شواهد سيبويه في (خبر (ما) و(لا) المشبهين بليس)، ذكر فيه رأياً لسيبويه قال البغدادي: "وقد أورد سيبويه هذه الأبيات الثلاثة، قال الأعمش: الشاهد في قوله (إِلَّا أَوَارِيَّ) بالنصب على الاستثناء المنقطع؛ لأنّها من غير جنس الأحدين، والرّفْعُ جائز على البدل من الموضع، والتقدير: وما بالرّبْعِ أحدٌ إِلَّا الأَوَارِيَّ على أن يُجْعَلَ مِنْ جِنْسِ الْأَحْدَيْنِ". (5)، قال سيبويه: "هذا بابٌ يختار فيه النَّصْبُ؛ لأنَّ الْآخِرَ لَيْسَ مِنْ نَوْعِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حَمَارًا، فَجَاءُوا بِهِ عَلَى مَعْنَى، وَلَكِنَّ حَمَارًا، وَكَرِهُوا أَنْ يُبَدِّلُوا الْآخِرَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ مِنْ نَوْعِهِ، فَحُمِلَ عَلَى مَعْنَى، وَلَكِنَّ، وَعَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ كَعَمَلِ الْعَشْرِينَ فِي الدَّرَاهِمِ" (6)، وَقَالَ سِيبَوِيهٌ أَيْضًا: "فِي بَابِ النَّصْبِ فِي فِيمَا يَكُونُ مُسْتَثْنَىً مَبْدَلًا، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ يُونُسُ وَعِيسَى جَمِيعًا أَنَّ: الْعَرَبِيَّ الْمُؤْتَوَّقَ بَعْرَبِيَّتَهُ يَقُولُ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا. وَعَلَى

1 - شرح المفصل، لابن يعيش، 2/ 55.

2 - ينظر ارتشاف الضرب، لابن حيان، 3/ 1511.

3 - الأبيات للنابغة الذبياني، في ديوانه ص30، وهو من البحر البسيط.

4 - معنى الأوارِي: وهي جمع أريّة، وهي التي تُحبس بها الخيل من، وتدّ وحلّ.

5 - خزانة الأدب، للبغدادي 4/ 125.

6 - الكتاب، لسيبويه 2/ 319.

هذا: ما رأيتُ أحداً إلا زيدا، فينصبُ زيدا على غير رأيتُ؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول...، ومثله في الانقطاع من أوله: إن لفلانٍ والله مالا إلا أنه شقي؛ فإنه لا يكون أبداً على إن لفلانٍ، وهو في موضع نصبٍ وجاء على معنى: لكنّه شقيّ" (1)، وذكر أيضاً البغدادي في خزائنه قولاً: "أن في رواية الأوربي، والنوى بالرفع على لغة تميم، بالإبدال من موضع (من) أحد؛ وذلك على ثلاثة أوجه: الأول أنه: أراد ما بالربيع إلا الأوربي، فذكر من أحد تأكيداً، وكأنه في التقدير: ما بالربيع شيء أحد، ولا غيره إلا الأوربي، والوجه الثاني: أنه جعل الأوربي من جنس أحد على المجاز، كما تقول: تحية السيف، وما أنت إلا أكل وشرب؛ فجعل التحية السيف، وجعله الأكل، والشرب مجازاً، والوجه الثالث: أنه خلط من يعقل بما لا يعقل، ثم غلب من يعقل فقال: ما بالربيع من أحد، وهو يريد من يعقل، ومن لا يعقل، ثم أبدل الأوربي من لفظ اشتمل عليه، وعلى غيره، والقولان الأولان لسيبويه، والثالث للمازني" (2)، تبع المبرد سيبويه فرجح النصب على جواز الرفع على البديل، ولكنّه أوجب النصب ل (ابتغاء) في قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى (19) إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ (3)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (4)، ونقل عن بني تميم: "رفع المستثنى في الآية" (5)، بينما أجاز الفراء: الرفع والنصب بلا ترجيح مستنداً بقوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ (6)، قال: "كذلك كان قوم يونس منقطعين من قوم غيره من الأنبياء، ولو كان الاستثناء هنا قد وقع على طائفة منهم لكان رفعاً، وقد يجوز الرفع فيها، كما أنّ المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد إلا ما قبل إلا، كما قال الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْبَسُ      إِلَّا الْيَعَافِيرُ (7) وَالْأَلْبَعِيسُ (8)

1 - الكتاب لسيبويه 2 / 319.

2 - خزانة الأدب، للبغدادي 4 / 128، 129.

3 - سورة الليل الآيتان 19، 20.

4 - سورة هود من الآية 43.

5 - ينظر المقتضب، للمبرد 4 / 610-612.

6 - سورة يونس من الآية 98.

7 - البعافير: جمع يعفور وهو ولد الضبي، والبعيس: جمع أبعيس وبعساء، وهي بقر الوحش لبياضها، وأصله في الإبل فاستعاره للبقرة.

8 - البيت لجران العود في ديوانه ص53، وهو من البحر الرجز.

والشاهد في البيت السابق: رفع (الْيَعَافِرُ وَالْعِيسُ)، بدلاً من الأنيس على الاتساع والمجاز. والنصب في قوله تعالى: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ»<sup>(1)</sup>؛ لأنَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ لا ينسب إلى العلم<sup>(2)</sup>، يقول سيبويه في الشاهد السابق: "جَعَلَهَا أَنيسَهَا، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَسَّرْتُهُ فِي الْحَمَارِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَهُوَ فِي كِلَا الْمَعْنِيَيْنِ إِذَا لَمْ تَنْصِبْ بَدْلًا"<sup>(3)</sup>.

وَمِنْ خِلَالِ ذِكْرِ آرَاءِ الْعُلَمَاءِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُمْكِنُ أَنْ اسْتَخْلَصَ مَا يَلِي:

- 1- الاستثناء: هو المُخْرَجُ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا مِنْ مَذْكُورٍ أَوْ مَتْرُوكٍ ب(إِلَّا) أَوْ مَا بِمَعْنَاهَا بشرط الفائدة.
- 2- الإخراج التَّحْقِيقِي: هو أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهُوَ الْاسْتِثْنَاءُ الْمَتَّصِلُ.
- 3- الإخراج التَّقْدِيرِي: هو أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهُوَ الْاسْتِثْنَاءُ الْمَنْقَطِعُ.
- 4- يري سيبويه في الشاهد (إِلَّا أَوَارِي) النَّصْبَ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ الْمَنْقَطِعِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَحْدِيثِ، وَالرَّفْعَ جَائِزًا عَلَى الْبَدْلِ مِنَ الْمَوْضِعِ، وَالتَّقْدِيرِ: وَمَا بِالرَّبْعِ أَحَدٌ إِلَّا الْأَوَارِيَّ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ مِنْ جِنْسِ الْأَحْدِيثِ.
- 5- ذكر البغدادي أَنَّ فِي رِوَايَةِ (الْأَوَارِي) وَ(النَّوِي) عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، الْأَوَّلُ: أَنَّهُ أَرَادَ مَا بِالرَّبْعِ إِلَّا الْأَوَارِيَّ، فَذَكَرَ مِنْ أَحَدٍ تَأْكِيدًا، وَكَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ: مَا بِالرَّبْعِ شَيْءٌ أَحَدٌ وَلَا غَيْرَهُ إِلَّا الْأَوَارِيَّ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ جَعَلَ الْأَوَارِيَّ مِنْ جِنْسِ أَحَدٍ عَلَى الْمَجَازِ، وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ خَلَطَ مَنْ يَعْقِلُ بِمَا لَا يَعْقِلُ، ثُمَّ غَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ فَقَالَ: مَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ، وَهُوَ يَرِيدُ مَنْ يَعْقِلُ، وَمَنْ لَا يَعْقِلُ.
- 6- تَبَعَ الْمَبْرَدُ سِبْيُوِيَهَ فَرَجَّحَ النَّصْبَ عَلَى جَوَازِ الرَّفْعِ عَلَى الْبَدْلِ.
- 7- أَجَازَ الْفَرَّاءُ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ بِلَا تَرْجِيحٍ.

<sup>1</sup> - سورة النساء من الآية 157.

<sup>2</sup> - معاني القرآن، للفراء 2/ 30.

<sup>3</sup> - الكتاب، لسيبويه 2/ 322.

والرأي الذي أختاره في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه سيبويه في القول بالتّصّب على الاستثناء  
المنقطع؛ لأنّه أسهل وأيسر. والله أعلم

## المبحثُ الثالث

آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالتّوابع.

المطلب الأول: وصف النّكرة بِنِيَّةِ التّنوين وإغفال الإضافة.

المطلب الثاني: جواز أن تكون (إلا) صفة بمنزلة (مثل) و(غير).

المطلب الثالث: جواز حذف الاسم الموصوف لدلالة الصّفة عليه.

المطلب الرابع: العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الخافض.

## آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالتوابع.

سأناقش في هذا المبحث بعض المسائل التي تتعلق بالتوابع، والتي ذكرها البغدادي في خزائنه، وقد أورد فيها آراءً لسيبويه من ضمن ما ذكر من آراء للعلماء في هذه المسائل بعدما عرض الشواهد الشعرية في هذا الباب.

### المطلب الأول: وصف النكرة بنية التووين واغفال الإضافة.

**التوابع:** جمع تابع، والتابع في اللغة: " ما يشابه الذي قبله" (1)، وفي التنزيل قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا ﴾ (2)، أما في الاصطلاح: فقد عرّفها الرّماني (ت384هـ) بأنّها: "الجارية على إعراب الأول" (3)، فهي عبارة: " عن الكلمات التي لا يمسه الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها" (4)، وقد عرّف الأستاذ عباس حسن التابع بأنه: " لفظ متأخر دائماً يتقيد في إعرابه بنوع في لفظ معين متقدّم عليه سُمي المتبوع، بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع ... سواء أكان النوع الإعرابي في الأول لفظياً ...، أم تقديرياً ...، أم محلياً" (5)، وقد جعلها النحاة ضرباً هي: النعت ، البدل ، التوكيد ، العطف ، قال ابن مالك :

"ويتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل" (6)

الصفة أو النعت: " هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به" (7)

ونظرن من خلل السنور بأعين مريضى مخالطها السقام صحاح (8)

1 - ينظر تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تح: مصطفى حجازي التراث العربي، الكويت، ط2001م، مادة(تبع)، ج3/11/36.

2 - سورة إبراهيم من الآية 21.

3 -رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن حسن الرّماني، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر لبنان المكتبة الشاملة 68.

4 - ينظر شرح قطر الندى، عيد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين بن هشام ت761هـ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة ط11 1383هـ، ص283.

5 - النحو الوافي ، عباس حسن ت1398هـ، دار المعارف ، ط15، 434/3.

6 - ينظر الخلاصة متن ألفية ابن مالك ص249.

7 - أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، لابن هشام، 299/3.

8 -البيت لابن ميادة المرّي في ديوانه ص100، وهو من البحر الكامل.

والشاهد في هذا البيت: (مُخَالِطِهَا)، إذ وصف بها التُّكْرَةَ (أعين)، لما في مخالطها من نيّة التَّنْوِينِ، وإغفال الإضافة، أورد البغداديّ في خزائنه شاهداً من شواهد سيبويه في (باب التّعت)، ذكر فيه رأياً لسيبويه، قال البغداديّ: " قال سيبويه: سَمِعْنَا الْعَرَبَ تُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ جَرّاً، وَمَرَادُهُ الرُّدُّ عَلَى يُونُسَ فِي زَعْمِهِ أَنَّ الْوَصْفَ إِذَا كَانَ لِلْإِسْتِقْبَالِ يَجِبُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَلَا يَجُوزُ إِتْبَاعُهُ لَمَّا قَبْلَهُ، فَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ لِرَفْعِ الْوَصْفِ، فَدَلَّ رُؤْيَاةُ الْجَرِّ عَلَى جَوَازِ مَا زَعَمَهُ" (1)، وقال البغداديّ أيضاً: " وَنَصُّ سَيْبَوِيهِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ نَصْباً إِذَا كَانَ وَقِيعاً، وَيَجْعَلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ رَفْعاً إِذَا كَانَ غَيْرَ وَقِيعٍ، هَذَا قَوْلُ يُونُسَ" (2)، وذكر سيبويه في (باب ما يجرى عليه صفة ما كان من سببه، وصفة ما التبس به، أو بشيء من سببه كمجرى صفة التي خلصت له)، الشاهد السابق حيث قال: " ولو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه، ولكنّا سَمِعْنَاهَا تُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ جَرّاً، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مِيَادَةَ الْمُرِّيِّ مِنْ غَطْفَانَ:

وَتَظَرَّنَ مِنْ حَلَلِ السُّنُورِ بِأَعْيُنٍ      مَرَضَى مُخَالِطِهَا السَّقَامُ صِحَاحٍ

وسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَرُويهِ وَيَرُوي الْقَصِيدَةَ الَّتِي فِيهَا هَذَا الْبَيْتُ، لَمْ يُلَقِّنْهُ أَحَدٌ هَكَذَا" (3) وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ مِنَ الْعَرَبِ بَيْتاً آخَرَ، أَي: غَيْرِ ابْنِ مِيَادَةَ مِنَ الْعَرَبِ فَأَجْرُوهُ هَذَا الْمَجْرَى (4)، وَهُوَ قَوْلُهُ:

وَحَمِيْنُ الْعَرَاقِيْبِ الْعَصَا وَتَرَكَنْهُ      بِهِ نَفْسٌ عَالٍ مُخَالِطُهُ بُهْرٌ (5)

والشاهد في البيت: على "أَنَّ (مُخَالِطُهُ) بِالرَّفْعِ صِفَةٌ لِنَفْسٍ، وَ(بُهْرٌ) فَاعِلُهُ، وَالْإِضَافَةُ لِفِظِيَّةٍ وَالتَّنْوِينِ مَقْدَرٌ لِنِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ، كَمَا فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ" (6)، قال سيبويه: "وَإِنَّ الْأَعْيَتِ التَّنْوِينِ وَأَنْتَ تَرِيدُ مَعْنَاهُ جَرَى مِثْلَهُ إِذَا كَانَ مَنْوَنًا، وَبِدَلِّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَلَاذِمِكَ، فَيَحْسُنُ وَيَكُونُ صِفَةً

1 - خزانة الادب، للبغداديّ 5/ 24.

2 - المصدر السابق 5/ 24.

3 - الكتاب، لسيبويه 2/ 20.

4 - المصدر السابق 2/ 20.

5 - البيت للأخطل في ديوانه 198، وهو من البحر الطويل.

6 - خزانة الادب، للبغداديّ 5/ 26.

للنكرة بمنزلة إذا كان منوناً" (1)، وقال أبو سعيد السيرافي: " في هذا الباب أشياء أجمع التحويون عليها، واختلفوا في غيرها، فجعل سيبويه المجمع عليه أصلاً قدره، وردّ إليه ما اختلف فيه... والذي أجمعوا عليه أنّ الصفة إذا كانت فعلاً للأول أو لسببه أو لها التباس به، وكانت منونة، فإنها تجرى على الأول...، ثم اختلفوا إذا كانت مضافة، فأما سيبويه فأجرى جميعها على الأول كما هي لو كانت منونة، وأجرى غيره بعضها على الأول، ومنع إجراء بعض" (2)، فسيبويه يرى: "أنّ الوصف إنّ كان منوناً فلا خلاف في جريانه على الموصوف" (3)، ولمنّ خالف سيبويه في الصفة المضافة التي ليست للأول، ولما التبس به مذهبان أحدهما : مذهب عيسى بن عمر ت(149هـ) ، وهو أنّه "جعل ما في هذا الباب عمّلين أحدهما : عمل ثابت ليس فيه علاج يروونه نحو: الأخذ واللازم والمخالط، وما أشبهه ، والآخر: عمل فيه علاج نحو : الضارب والكاسر، وفتح اللفظ به فيه على ثلاثة أقسام ، فجعل ما كان من باب الصفات من باب الضارب والكاسر، إذا لم يكن الاسم الأول موصوف رفعاً على كل حال، كقولك: مررت برجل ضاربه عمرو، ورأيت رجلاً ضارب أبيه عمرو(4)، والثاني : أنّه جعل اللازم نصباً إذا كان واقعاً، كقولك : مررت برجل ملازمه زيد، وبما مخالفته عسل ، إذا كانت الملازمة والمخالطة قد وقعت ووجدت، كأنّه قال: ملازمه الساعة ومخالطه الساعة، والثالث: أنّه جعل الفعل والملازم إذا كان غير واقع جارياً على الأول، وذلك كقولك :مررت برجل مفارقه الروح، وبرجل مُتلفه السير، إذا لم يقع المتلف، ومفارقه الروح، كأنّه قال: متلفه غدا السير، والمذهب الآخر: مذهب يونس ت(182هـ) وهو: "أنّه يجعل ما كان واقعاً من ذلك نصباً كمذهب عيسى في الفعل اللازم الذي لا علاج فيه، ويجعل ما كان غير واقع رفعاً على كلّ حال بمعنى في الفعل اللازم، وفيما كان علاجاً نحو: الضرب والكسر" (5)، ووافق الفراء سيبويه، " إلاّ فيما كان علاجاً واقعاً نحو: مررت برجل ملازمه رجل، فيلتزم النصب" (6)، والعلاج ما كان من المرفوع به فعل وأضيف إليه، وغير العلاج ما لم يكن له فعل يفعل، نحو : مررت برجل مخالفته

1 - الكتاب، لسيبويه 2 / 19-18.

2 - هامش الكتاب، لسيبويه 2 / 19.

3 - ينظر الكتاب لسيبويه 1 / 421 وما بعدها.

4 - شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 2 / 351.

5 - المصدر السابق 2 / 352.

6 - همع الهوامع، للسيوطي 2 / 117 ،

داء، فليس للداء فعل يفعله، والواقع ما كان حالاً ، وغير الواقع ما كان مستقبلاً، مَنْ نصب فعلى الحال، وَمَنْ رفع فعلى الابتداء.

وَمِنْ خِلالِ ذِكْرِ آراءِ العلماءِ لهذه المسألة يمكنُ أَنْ استخلصَ ما يلي:

- 1- التَّعْت: هو التَّابِع الَّذِي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به.
- 2- اتَّفَقَ العلماءُ أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا كَانَتْ فِعْلاً لِلأَوَّلِ أو لسببه أو لها التَّبَاسُ به، وكانت منوَّنة، فَإِنَّهَا تَجْرِي على الأَوَّلِ.
- 3- اختلف العلماء في الصِّفَةَ إِذَا كَانَتْ مضافة، فأما سيبويه فأجرى جميعها على الأَوَّلِ كما هي لو كانت منوَّنة، وأجرى غيره بعضها على الأَوَّلِ.
- 4- سيبويه يرى أَنَّ الوصفَ إِذْ كَانَ منوَّناً فلا خلاف في جريانه على الموصوف.
- 5- وخالف عيسى بن عمرو سيبويه في الصِّفَةَ المضافة التي ليست للأَوَّلِ، ولما التبس به فجعل ما في هذا الباب عَمَلِينَ، أحدهما: عَمَلٌ ثابت ليس فيه علاج يرونه، نحو: الآخذ واللازم والمخالط وما أشبهه، والآخر: عَمَلٌ فيه علاج، نحو: الضَّارِبُ والكاسِر.
- 6- جَعَلَ عيسى بن عمرو ما كان من باب (الصِّفَاتِ) من باب (الضَّارِبِ والكاسِرِ)، إِذَا لم يكن الاسم الأَوَّلِ موصوفَ رافعاً على كل حال.
- 7- جَعَلَ عيسى بن عمرو الفعلَ اللازمَ بِعِلَّةٍ إِذَا كَانَ غير واقع جارياً على الأَوَّلِ.
- 8- وافق يونس ما ذهب إليه عيسى بن عمرو الفعلَ اللازمَ الَّذِي لا علاج فيه، حيث جعل ما كان واقعاً مِنْ ذَلِكَ نصباً، وما كان غير واقع رافعاً على كلِّ حال.
- 9- وافق الفراء سيبويه، إِلاَّ فيما كان علاجاً واقعاً فيلتزم النَّصْبُ، والعلاج ما كان من المرفوع به فعل وأضيف إليه، وغير العلاج ما لم يكن له فعل يفعله، والواقع ما كان حالاً وغير الواقع ما كان مستقبلاً.

والرَّأْيُ الَّذِي أَخْتارَهُ هو: ما ذهب إليه سيبويه، وهو حمل المُنون، وغيره على حد واحد، ودليله في ذلك قوله: " ولو أَنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه، ولكنَّا سمعناها

تُنشِدُ هذا البيتَ جرّاً، وسمعنا مِنَ العربِ مَنْ يَرويهِ، وَيَروي القصيدةَ التي فيها هذا البيتُ، لم يُلقَنه  
أحدٌ هكذا" (1)

والله أعلم.

---

1 - الكتاب، لسيبويه 2/ 20.

## المطلب الثاني: جواز أن تكون (إلا) صفة بمنزلة (مثل) و (غير).

بيّنّا أنّ النّعت: " هو التّابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلّق به" (1)

قال ابن مالك:

"فالتّعتُ تابعٌ مُتِمُّ ما سَبَقَ      يوسميه أو وَسَمَ ما بِهِ اعْتَلَقَ" (2)

قال الشّاعر:

وَكُلُّ أَحْ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ      لَعَمْرُو أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ (3)

والشّاهد فيه هو: " أنّ (إلا) صفة لكل، مع صِحّة جَعْلِهَا أداةً استثناءً، ونصب (الفرقدين) على الاستثناء، كما هو الشّرط في وصفيّة إلا". (4)، أورد البغداديّ في خزائنه شاهداً من شواهد سيبويه في (باب المستثنى)، ذكر فيه رأياً لسبويه، قال البغداديّ: "وفي البيت تخاريجُ آخر: إحداها للكوفيين، وهو أنّ (إلا)، في الشّاهد السّابق بمعنى الواو، أي: والفرقدان، كما نقله عنهم الأنباريّ فهي حرف عطف، ورجّح الأنباريّ مذهب البصريين، ورَدَّ مذهب الكوفيين، وقال: إنّ (إلا) في البيت بمعنى (لكن)، فقد أراد لكن الفرقدان فإنّهما لا يفترقان" (5) وكقوله تعالى: ﴿لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (6)، أي: ولا الذين ظلموا لا تكون لهم أيضاً حجة، وقد عاب الفراء على مَنْ قال: إنّ (إلا) بمعنى الواو بقوله: " وقد قال بعض النّحويين: إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو... فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية" (7)، وثانيها: " ما ذهب إليه الكسائي أنّ أصله: إلا أنّ يكون الفرقدان، وقد ردّ سيبويه هذا القول" (8)، حيث ذكّر سيبويه في (باب ما يكون فيه (إلا)، وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل، وغير)، وذلك قولك: " لو كان معنًا رجلٌ إلا زيدٌ لعلينا،

1- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، لابن هشام، 299/3.

2- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/ 191

3- البيت منسوب لعمر بن معدى يكرب في كتاب سيبويه 2/ 344، وهو من البحر الوافر.

4- خزنة الأدب، للبغداديّ 3/ 421.

5- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 1/ 232، 234.

6- سورة البقرة من الآية: 149

7- ينظر معاني القرآن، للفراء 1/ 89.

8- ينظر خزنة الأدب، للبغداديّ 3/ 423، 424.

والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أخلت، ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(1)</sup>، وما ذهب إليه سيبويه والكسائي من أن (إلا) في الآية: بمعنى (غير)، هو مذهب جمهور التحويين، إذ لا يجوز في (إلا) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يلزم بمفهومه أنه: لو كان فيهما آلهة غير مستثنى منهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن (آلهة) جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: قام رجالٌ إلا زيدا لم يصح اتفاقاً<sup>(2)</sup>، ونظير ذلك في الشعر قول ذي الرمة<sup>(3)</sup>:

أنيخت<sup>(4)</sup> فألقت بلدةً فوق بلدةٍ      قليلٍ بها الأصواتُ إلا (بُعْمَاهَا)<sup>(5)</sup>

كأنه قال: "قليلٍ بها الأصواتُ غيرُ بعامها، إذا كانت (غيرُ) غيرَ استثناءٍ"<sup>(6)</sup>، والشاهد في البيت السابق: وصف (الأصوات) بقوله: (إلا بُعْمَاهَا)، على "تأويل (غير)، ومعناه قليل بها الأصوات غير بعامها"<sup>(7)</sup>، وذهب سيبويه وتبعه الكسائي ونقله عنهما النحاس<sup>(8)</sup>، إلى: "أن (إلا) وما بعدها تكون صفة (كمثل، وغير) ووافقهما الأخفش والمبرد في ذلك"<sup>(9)</sup>، ودكر ابن هشام أن: "الوصف هنا مخصّص، فإن ما بعد (إلا) مطابق لما قبلها، لأن المعنى: كلُّ أخوين غير هذين الكوكبين متفارقان، وليست (إلا) استثنائية، وإلا لقال: إلا الفرقدين بالنصب"<sup>(10)</sup> "ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون)، لا يجرى في الكلام إلا على اسم، ولا يعمل فيه ناصبٌ ولا رافعٌ ولا جارٌّ، وقال عمرو بن معدي كرب:

عمرو بن معدي كرب:

1 - سورة الأنبياء من الآية 22.

2 - مغني اللبيب، لابن هشام 1/ 158، 159 بتصرف.

3 - البيت لذي الرمة في ديوانه ص 993، وهو من البحر الطويل.

4 - معناها بركت الناقة وألقت صدرها على الأرض، لسان العرب لابن منظور 3/ 95.

5 - والبُعْمَاهَا: أصله صوت الطيبي ولكنّه استعاره للناقة.

6 - الكتاب، لسيبويه 2/ 331، 332.

7 - هامش الكتاب، لسيبويه 2/ 332.

8 - ينظر اعراب القرآن، للنحاس 2/ 204.

9 - ينظر معاني القرآن، للأخفش 1/ 123، وما بعدها.

10 - مغني اللبيب، لابن هشام 1/ 158.

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ      لَعَمْرُو أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ (1)

كأته قال: وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدينِ مفارِقُهُ أخوه " (2).

ومنَّ خلالِ ذِكْرِ آراءِ العلماءِ لهذهِ المسألةِ يمكنُ أنْ استخلصَ ما يلي:

- 1- الكوفيون يرون: أنَّ (إلا) في الشاهد السابق بمعنى الواو، وهي حرف عطف.
- 2- رجَّح الأنباريّ مذهب البصريين في الشاهد السابق، وهو أنَّ (إلا)، وما بعدها تكون صفة (كمثل، وغير).
- 3- ردَّ الأنباريّ مذهب الكوفيين، وقال: إنَّ (إلا) في البيت بمعنى (لكن).
- 4- عاب الفراء على مَنْ قال: إنَّ (إلا) بمعنى الواو في الشاهد السابق، فقال: هذا صواب في التفسير خطأ في العربية.
- 5- ذهب سيبويه، وتبعه الكسائيّ ونقله عنهما النحاس إلى أنَّ: (إلا)، وما بعدها تكون صفة (كمثل، وغير)، ووافقهما الأخفش، والمبرد في ذلك.
- 6- ذهب سيبويه، والكسائيّ إلى أنَّ: (إلا) في الآية (22) من سورة الأنبياء بمعنى (غير)، إذ لا يجوز أن تكون (إلا) للاستثناء من جهة المعنى.
- 7- ذكر ابن هشام أنَّ الوصف هنا مُخصَّص، فإنَّ ما بعد (إلا) مطابق لما قبلها، وليست (إلا) استثنائية.

والرأي الذي أختاره هو: ما ذهب إليه سيبويه، والكسائي، والأخفش، والمبرد، وهو أنَّ (إلا) في قول الشاعر عمرو بن معدى كرب: ...، لَعَمْرُو أَبِيكَ (إلا) الْفَرْقَدَانِ، بمعنى (غير)، وهي، وما بعدها صفة (لكل)، وهي ليست للاستثناء؛ لأنَّ ذلك يترتب عليه فساد من جهة اللفظ، والمعنى كما ذكر ابن هشام في المُعْنِي (3)

والله أعلم.

1 - البيت منسوب لعمرو بن معدى كرب في كتاب سيبويه 2 / 344، تم تخريجه.

2 - الكتاب، لسيبويه 2 / 335.

3 - ينظر مُعْنِي اللبيب، لابن هشام 1 / 158، 159.

## المطلب الثالث: جواز حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه.

يجوز حذف المنعوت أي: (الاسم الموصوف)، وإقامة النعت مقامه إذا دلّ عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾<sup>(1)</sup>. أي: دروعاً سابغاتٍ، قال ابن مالك:

"وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقُولُ"<sup>(2)</sup>.

قال النّابغة الذبياني:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ<sup>(3)</sup> يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ<sup>(4)</sup>

والشّاهد في البيت: حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه، أي: كأنك جملٌ.

أورد البغدادي في خزائنه شاهداً من شواهد سيبويه في (باب النعت)، ذكر فيه رأياً لسيبويه، فقال البغدادي: "وقد أورده الزمخشري (في المفصل)، وصاحب (اللباب) فيما يجوز حذف الموصوف منه، إلا أنّهما جعلاه خبراً لكان، ...، وهما بذلك تابعان لسيبويه"<sup>(5)</sup>، وقد ذكر سيبويه ذلك بقوله: (هذا بابٌ يُحذفُ المستثنى فيه استخفافاً)، وذلك قولك: "ليس غيرٌ، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذلك، وليس غيرٌ ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً، واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني"<sup>(6)</sup>، وقال أيضاً: "سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحدٌ مات، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾<sup>(7)</sup>، ومثل ذلك من الشعر قول النّابغة:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ<sup>(8)</sup>

1 - سورة سبأ من الآية 11.

2 - ينظر الخلاصة متن ألفية ابن مالك ص 259.

3 - أُقْيَشٍ: حيٌّ في اليمن، جمّالهم ضعاف تنفر من كل شيء تراه، والشنّ: القرية البالية، عندما يوضع فيها الحصى ويتم تحريكها فيسمع لها صوت يزيد نفور الإبل، دلالة على الجبن، ينظر جمهرة ابن حزم 199، 216.

4 - البيت للنّابغة الذبياني، في ديوانه، ص 123 وهو من البحر الوافر.

5 - خزنة الأدب، للبغدادي 5/ 67.

6 - الكتاب، لسيبويه 2/ 344، 345.

7 - سورة النساء من الآية 159.

8 - البيت للنّابغة الذبياني، وهو من البحر الوافر، تمّ تخريجه.

أي: كَأَنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ" (1)، وكذلك أجاز الأخفش: "حذف الموصوف في البيت السابق، وقد قَدَّرَ المحذوف له، وهو: (جَمَلٌ مِنْهَا)" (2)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (3)، أي: "وَإِنْ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ" (4)، وذكر ابن جنبي في اعراب البيت السابق، أَنَّهُ قَالَ: "وَأَمَّا قَوْلُكَ: (كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ)، فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَلَوْ جَازَ لَنَا أَنْ نَجِدَ (مِنْ) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ قَدْ جَعَلْتَ اسْمًا، لَجَعَلْنَاهَا هَاهُنَا اسْمًا، وَلَمْ نَحْمَلِ الْكَلَامَ هُنَا عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ، وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ" (5)، وذكر الشنمترى هذا البيت في كتابه، وقال: "الشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الْاسْمِ لِدَلَالَةِ حَرْفِ التَّبَعِيضِ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: كَأَنَّكَ جَمَلٌ مِنْ هَذِهِ الْجِمَالِ" (6)، ولجواز حذف الاسم الموصوف، وضع النُّحَاةُ شروطاً محدَّدة: قال ابن عُصْفُور: "فلا يجوز حذف الموصوف، وإقامة الصِّفَةِ مَقَامَهُ إِلَّا مَعَ (مِنْ)، أَوْ تَكُونُ الصِّفَةُ تَمَيِّزًا لِنِعْمٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ يَاقَوْمُ، تَرِيدُ نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا يَاقَوْمُ" (7)، أَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ: فَلا يَجُوزُ عِنْدَهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ (8)، أَمَّا ابْنُ يَعِيشٍ: فَقَدْ "أَجَازَ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ، وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مَقَامَهُ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ مَتَمَكِّنَةً" (9)، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِعَاقِلٍ، أَمَّا إِذَا قَلْنَا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ" (10)، وَقَدْ فَصَّلَ السَّهْلِيُّ حَالَاتِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ:

أ- نعت يستوي فيه حذف الموصوف وذكره، كقولك: وأكلت طيباً، وشربت عذباً،

لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات" (11)

- 
- 1 - الكتاب، لسيبويه 2 / 345.
  - 2 - ينظر معاني القرآن، للأخفش 1 / 259.
  - 3 - سورة النساء من الآية 159.
  - 4 - معاني القرآن، للأخفش 1 / 259.
  - 5 - سر صناعة الاعراب، لأبي الفتح ابن جنبي 1 / 293.
  - 6 - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف المعروف بالأعلم الشنمترى، تح: زهير عبد المحسن مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1994، ص372.
  - 7 - شرح جمل الزجاجي، لابن عُصْفُور 1 / 219.
  - 8 - المصدر السابق 1 / 219.
  - 9 - شرح المفصل، لابن يعيش 3 / 60.
  - 10 - ينظر نتائج الفكر في النحو، للسهيلى، تح: محمد إبراهيم البنا، جامعة قاريونس، ط 1978، 210.
  - 11 - ينظر شرح عمدة الحفاظ وعدّ الألفظ، لابن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد ط1977، 1 / 546.

ب \_ نعت لا يجوز حذف منعوته، نحو: رأيت ظريفاً<sup>(1)</sup> ويجوز حذف المنعوت، ويقام النعت مقامه: "إذا كان النعت جملة أو شبه جملة، والمنعوت بعض اسم تقدم عليه مجرور ب(من) أو (في)، ومنهم من يشترط المنعوت مرفوعاً"<sup>(2)</sup>، ومن ذلك قولهم: "مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ"<sup>(3)</sup>، أي: إنسان ظَعَنَ، وإنسان أَقَامَ، فيكون كلٌّ من الجملتين الفعليتين: (ظَعَنَ، وَأَقَامَ) نعتاً لمحذوف، والمنعوت المحذوف (إنسان) بعض اسم تقدم عليه، وهو ضمير المتكلمين، وقد جُرَّ بحرف الجرِّ (مِنْ).

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

- 1- يجوز حذف المنعوت، وإقامة النعت مقامه إذا دلَّ عليه دليل.
- 2- تبع الزمخشري، والعكبري سيبويه في جواز حذف الموصوف منه في البيت الشاهد، إلا أنَّهما جعلاه خيراً لكان.
- 3- أجاز الأخفش حذف الموصوف في البيت السابق، وقدّر المحذوف له.
- 4- أجاز ابن جنّي حذف الموصوف في ضرورة الشعر.
- 5- ذهب ابن عُصفور إلى أنه: لا يجوز حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه إلا مع (مَنْ) أو تكون الصفة تمييزاً، أما غير ذلك فلا يجوز إلا في الضرورة الشعرية.
- 6- أجاز ابن يعيش حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه بشرط أن تكون الصفة متمكّنة.
- 7- أجاز الأزهري ت(905هـ) حذف المنعوت، ويقام النعت مقامه: إذا كان النعت جملة أو شبه جملة، والمنعوت بعض اسم تقدم عليه مجرور ب(مِنْ) أو (في).

والرأي الذي أختاره هو: ما ذهب إليه سيبويه، ومن تبعه، وهو: حذف الموصوف إذا دلت الصفة عليه، لوجوده بكثرة في القرآن الكريم، وما ثبت في كلام العرب، وأشعارهم، فحذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني. والله أعلم.

1 - ينظر نتائج الفكر في النحو، للسهيبي ص210.

2 - ينظر شرح التصريح على مضمون التوضيح، للأزهري 2 / 118.

3 - ينظر همع الهوامع، للسيوطي 2 / 120.

## المطلب الرابع: العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض.

العطف ضربان: أحدهما: عطف البيان، والثاني: عطف النسق، فعطف البيان: هو "التابع الجامع المُشبه للصفة في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله، وعطف النسق: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف" (1)، وهو على ثلاثة أقسام: القسم الأول: "العطف على اللفظ، نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ" (2)، والقسم الثاني: "العطف على المحل، نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ، ولا قاعدًا، أمّا القسم الثالث: العطف على التوهم، نحو: ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ، أي: بتوهم دخول (الباء)؛ لأنّ الباء تدخل على خبر (ليس)، فجاز العطف بالجرّ على توهم دخول (الباء) على خبر (ليس)" (3)، وضح ابن مالك أنّ: "العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصل نحو: زيدٌ ما قام إلّا هو وعمرو، وكذلك الضمير المنصوب المتصل، والمنفصل، نحو: زيدٌ ضربته وعمراً، وما أكرمتُ إلّا إياكَ وعمراً" (4)، وذكر أيضاً: في العطف على الضمير المجرور بقوله: "أمّا الضمير المجرور فلا يُعطفُ عليه إلّا بإعادة الجارّ له فقال:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفِ عَلَى      ضَمِيرِ خَفُضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا  
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى      فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُنْبِتًا (5)

أي: جعل جمهور النّحاة إعادة الخافض - إذا عطفَ على ضمير الخفض - لازماً، ولا أقول به؛ لورود السّماع نثرًا، ونظمًا بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض" (6)

قَالِيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَسْتُمُنَا      فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ (7)

1 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/ 99، 101.

2 - مغني اللبيب، لابن هشام 2/ 473.

3 - المصدر السابق 2/ 474.

4 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/ 108.

5 - المصدر السابق 108/3

6 - ينظر المصدر السابق 3/ 108، 109.

7 - البيت من شواهد سيبويه التي لم يعزها لقائل معين، ينظر الكتاب، لسيبويه 2/ 383. وهو من البحر البسيط.

والشاهد في هذا البيت قوله: "بِكَ وَالْأَيَّامِ"، حيث عَطِفَتْ (الْأَيَّامِ) على الضَّمِيرِ المجرور محلًّا بالباء-وهو الكاف- من غير إعادة الجار. أي: ما بِكَ، وبالْأَيَّامِ<sup>(1)</sup>، أورد البغدادي في خزائنه شاهداً من شواهد سيبويه في (باب العطف)، ذكر فيه رأياً لسيبويه، قال البغدادي: " قال سيبويه قبل أن ينشد هذا البيت: ومما يقبح أن يشرك المظهر علامة المضمير المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، فكرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت، وأنها لا يُتكلَّم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدلٌ من التَّوِينِ، فصارت عندهم بمنزلة التَّوِينِ، فلَمَّا ضَعَفَتْ عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسم، ولم يجز أن يُتبعوها إِيَّاه. إلى أن قال: وقد يجوز في الشعر، وأنشد هذا البيت وبيئاً آخر<sup>(2)</sup>، وقد ذكر سيبويه ذلك بقوله: (هذا بابٌ ما يحسن أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل فيه)، فقال: "أما ما يُحسن أن يشركه المظهر فهو المضمّر المنصوب...، وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمّر على المرفوع، والمجرور إذا اضطرّ الشّاعر"<sup>(3)</sup>. فجاز: قمت أنت وزيدٌ، ولم يجز: مررت بك أنت وزيدٌ؛ " لأنّ الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه؛ لأنّه بمنزلة التَّوِينِ، وقد يجوز في الشعر"<sup>(4)</sup>، واستشهد بقول الشّاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ<sup>(5)</sup>

اختلف النّحويون في جواز العطف على الضَّمِيرِ المجرور من دون إعادة حرف الجرّ (الخافض)، وهم في ذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل: " أجاز الكوفيون العطف على الضَّمِيرِ المجرور، ولم يشترطوا إعادة حرف الجر، واستدلّوا بقراءة حمزة ت(156هـ)<sup>(6)</sup>، من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(7)</sup> جرّ (الأَرْحَامَ)، عطفًا على (الهاء) المجرورة (بالباء)<sup>(8)</sup>، وذكر الأنباري: "أنّ الأخفش أجاز

1 - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/ 109.

2 - خزانة الأدب، للبغدادي 5/ 123.

3 - الكتاب، لسيبويه 2/ 377 إلى 382.

4 - الكتاب، لسيبويه 2/ 382، 383.

5 - البيت من شواهد سيبويه التي لم يعزها لقائل معين، تمّ تخريجه.

6 - هو حمزة بن حبيب الكوفي، يُكنى بأبي عمارة، ولد بالكوفة وتوفي في إيران، وهو أحد القراء السبعة في القراءات المتواترة.

7 - سورة النساء من الآية 1.

8 - ينظر التيسير في القراءات السبع، للداني، تح: أوتو تريبزل، دار الكتاب العربي، ط2، 1984م، ص93.

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ في المعطوف" (1). والمذهب الثاني: "منع البصريون العطف على الضمير المجرور، من دون إعادة حرف الجر" (2) وأنكروا قراءة حمزة وقالوا: "هو لحنٌ لا تحلّ القراءة به" (3)، ووجه القراءة في الآية السابقة: "عند البصريين للفظ (الأَرْحَام)، بالنّصب على الاضمار، والعطف، والتقدير: واتّقوا الأرحامَ لا تقطعوها؛ والسبب في ذلك أنّ ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله، فينزل لذلك معه منزلة شيء واحد، فلو عطفت من غير إعادة الخافض، لكنت قد عطفت اسماً واحداً على اسم، وحرف، إذ لا يتصوّر أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض، فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً، وحرفاً على اسم وحرفٍ مثله" (4)، وكذلك ابن السّراج لم يجوز العطف على الضمير المجرور، من دون إعادة حرف الجرّ، ويفهم ذلك من قوله: "أمّا الضمير المخفوض فلا يجوز أن يُعطف عليه الظاهر، فلا يجوز أن تقول: مررت بك، وزيد؛ لأنّ المجرور ليس له اسم منفصل، فيتقدّم بأن يقع معطوفاً عليه أحياناً، ويتأخر بأن يقع معطوفاً أحياناً أخرى" (5)، وتتبعهم في ذلك الرّجّاجي ت(340هـ)، حيث قال: "واعلم أنّ الأسماء كلها يعطف عليها إلّا المضمّر المخفوض، فإنّ العطف عليه غير جائز إلّا بإعادة الخافض" (6)، وقد ذكر أيضاً في مجالسه: "أنّ البصريين غير جائز عندهم إلّا في ضرورة الشعر، وقد قبّحه الكوفيون، وأجازوه على قبّحه" (7)، والمذهب الثالث: ما ذهب إليه الجرمي ت(225هـ)، والزيادي ت(117هـ) (8)، وهو: "إنّ أكّد الضمير المخفوض فيجوز العطف عليه دون إعادة الجار، وإن لم يؤكّد فلا يجوز أن يعطف عليه إلّا في الضرورة، فاشتراطاً تأكيد الضمير لجواز العطف دون إعادة الجار" (9).

1 - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 1/ 463.

2 - ينظر المقتضب، للمبرّد 4/ 152، والأصول في النحو، لابن السراج 2/ 80،

3 - اعراب القرآن، للنحاس 1/ 431.

4 - ينظر شرح جمل الرّجّاجي، لابن عُصْفُور 1/ 243.

5 - الأصول في النحو، لابن السراج 2/ 35.

6 - الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن إسحاق الرّجّاجي، تح: د علي توفيق الحمد، كلية الآداب جامعة اليرموك الأردن، ط1، 1984،

مؤسسة الرسالة، بيروت، باب التوابع، ص17.

7 - ينظر الجمل في النحو، للرّجّاجي باب التوابع، ص17، 18.

8 - هو عبد الله بن أبي إسحاق الرّيادي الحضرمي، توفي 117هـ، نحوي من الموالي، من أهل البصرة، أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمر بن

العلاء وعيسى بن عمر النّقي والأخفش وكان أعلم الصريين بالنحو.

9 - ينظر البحر المحيط، لأبي حيّان 6/ 473.

وَمِنْ خِلالِ ذِكْرِ آراءِ العُلَماءِ لِهذِهِ المَسْأَلَةِ يُمْكِنُ أَنْ اسْتِخْلَصَ ما يَلي:

- 1- العطف ثلاثة أقسام: العطف على اللفظ، والعطف على المحل، والعطف على التوهم.
  - 2- جعل جُمهور النّحاة إعادة الخافض- إذا عُطِفَ على ضمير الخفض- لازماً.
  - 3- ذهب سيبويه إلى أنّه: يقبح أن يُشرك المظهر علامة المضمير المجرور.
  - 4- ذهب سيبويه إلى أنّه: قد يجوز أن تُشرك بين الظاهر، والمضمير على المرفوع والمجرور إذا اضطرّ الشاعر.
  - 5- أجاز الأخفش العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ في المعطوف
  - 6- لم يجوز ابن السّراج العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجرّ.
  - 7- ذهب الزّجاجيّ إلى أنّ: الأسماء كلها يعطف عليها إلّا المضمير المخفوض، فإنّ العطف عليه غير جائز إلّا بإعادة الخافض.
  - 8- تَبِعَ ابن مالك مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجرّ.
  - 9- اختلف النّحويون في جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجرّ، وهم في ذلك على ثلاثة مذاهب:
    - أ- أجاز الكوفيون العطف على الضمير المجرور، ولم يشترطوا إعادة حرف الجرّ.
    - ب- مَنَعَ البصريون العطف على الضمير المجرور، من دون إعادة حرف الجرّ.
    - ت- اشترطوا الجرميّ، والزياديّ لجواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار بأن يؤكّد، وإن لم يؤكّد فلا يجوز أن يعطف عليه إلّا في الضّرورة.
- والرّأي الذي أراه هو: ما ذهب إليه البصريون، ومَنْ تَبِعَهُم في عدم جواز العطف على الضمير المخفوض إلّا بإعادة الخافض؛ لأنّ ذلك يُمثّل اللغة العربية الفصحى التي نطق بها القرآن الكريم. والله أعلم.

## الفصلُ الثالثُ

### المجرورات

المبحثُ الأوّل - آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بحروف الجرّ.

المبحثُ الثّاني - آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالجرّ بالإضافة.

## المجرورات

الحُرُوفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ تَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ هُمَا: حُرُوفُ الْمَبَانِي: وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي تَتَكَوَّنُ مِنْهَا الْكَلِمَاتُ: الْهَمْزَةُ، وَالْبَاءُ، وَالنَّاءُ...، الْخُ، وَحُرُوفُ الْمَعَانِي: وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي يَكُونُ لَهَا مَعْنَى نَحْوِيٍّ، مِثْلُ (مِنْ) الَّتِي تَقِيدُ الْإِبْتِدَاءَ أَوْ التَّبْعِيضَ، وَالْبَاءُ الَّتِي تَقِيدُ الْإِلْصَاقَ، وَغَيْرَهَا، وَمَا يَهْمَنَّا مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي، وَبِخَاصَّةِ حُرُوفِ الْجَرِّ، مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ بِهَا، وَعَدَدُهَا، وَمَعَانِيهَا، وَدِرَاسَةُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا، فَقَدْ قَسَمَهَا ابْنُ هِشَامٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ هِيَ: " اِسْمِيَّةٌ، وَفِعْلِيَّةٌ، وَظَرْفِيَّةٌ، فَالظَرْفِيَّةُ: هِيَ الْمَصْدَرَةُ بِظَرْفٍ أَوْ جَارٍّ وَمَجْرُورٍ، نَحْوُ: أَعْنَدُكَ زَيْدٌ؟، أَوْ أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ؟، إِذَا قَدَّرْتَ زَيْدًا فَاعِلًا بِالظَّرْفِ، وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، لَا بِالِاسْتِقْرَارِ الْمَحْذُوفِ، وَلَا مَبْتَدَأً مَخْبَرٌ عَنْهُ بِهَمَا" (1)، قَالَ سَيَبُويهِ: " فَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ لَيْسَا إِلَّا مُضَافًا وَمُضَافًا إِلَيْهِ" (2)، وَقَدْ حَصَرَهَا سَيَبُويهِ فِي ثَمَانِيَةِ عَشْرٍ حُرُوفًا، وَهِيَ: "الْبَاءُ، إِلَى، النَّاءُ، حَاشَا، حَتَّى، خَلَا، رُبُّ، عَلَى، عَن، فِي، الْكَافُ، كِي، اللَّامُ، لَوْلَا، مَنْذُ، مَذُ، مِنْ، الْوَاوُ" (3)، وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ حُرُوفَيْنِ عَلَى حَصْرِ سَيَبُويهِ لَهَا، "وَهُمَا: لَعَلُّ، وَمَتَى" (4)، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

"هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهِيَ: مِنْ إِلَى حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَن، عَلَى

مُدُّ، مُنْدُ، رُبُّ، اللَّامُ، كَيُّ، وَآوُ، وَتَا، وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلُّ، وَمَتَى" (5)

وَالْجَرُّ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ: الْجَرُّ بِالْحُرْفِ، وَالْجَرُّ بِالِإِضَافَةِ، وَالْجَرُّ بِالتَّبْعِيَّةِ، وَقَدْ اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ فِي الْبَسْمَلَةِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

**أولاً: الجرّ بالحرف:**

حرف الجرّ لغة واصطلاحاً:

1 - مغني اللبيب، لابن هشام 2/ 803، 804.

2 - الكتاب، لسيبويه 2/ 164.

3 - ينظر الكتاب، لسيبويه 1/ 417، 419.

4 - شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 3/ 3.

5 - المصدر السابق 3/3.

الجرُّ لغةً: " هو الجذبُ، والشدُّ، والافتقَادُ" <sup>(1)</sup>، أمَّا اصطلاحاً: فحرف الجرِّ مصطلح بصريُّ أُطْلِقَتْ عليه هذه التَّسمية؛ "لأنَّه يعمل الجرَّ في الاسم الَّذي يليه" <sup>(2)</sup>، قال سيبويه: "الجرُّ: إمَّا يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أنَّ المضاف إليه يَنْجَرُّ بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسم، ولا ظرف، وبشيءٍ يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً" <sup>(3)</sup>، أمَّا الكوفيون: فقد اطلقوا عليه مصطلح "الخفض" <sup>(4)</sup>، وسمَّوا هذه الحروف بحروف الصِّفات؛ "لأنَّها تنوب عن الصِّفات، وذلك، نحو: مررت برجل كاتب من أهل الكوفة" <sup>(5)</sup>، بينما أطلقوا عليها مصطلح "حروف الإضافة: أهل البصرة، والكوفة" <sup>(6)</sup>؛ "لأنَّها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء" <sup>(7)</sup>، وعليه فإنَّ حُرُوف الجرِّ "إمَّا هي حُرُوف توصل اسم باسم، نحو قولك: المال لزيد، أو فعل باسم، نحو قولك: مررت بزيد" <sup>(8)</sup>، وبعد هذا التمهيد لهذه الحُرُوف، سأقوم - بمشيئة الله - بدراسة، وشرح بعض المسائل التي نسبها البغداديُّ إلى سيبويه في الخزانة، والتي تندرج تحت هذا الفصل.

1 - لسان العرب، لابن منظور مادة(جَرَ) (جَرَ)

2 - شرح الرضي على الكافية 4 / 261.

3 -الكتاب، لسيبويه 419/1.

4 -ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية بن مالك 203/2.

5 - شرح التسهيل 3 / 39.

6 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 8 / 7.

7 -ينظر شرح التصريح على التوضيح 2 / 1.

8 -. الأصول في النَّحو، لابن السَّراج 1 / 497.

## المبحثُ الأوّل

المبحثُ الأوّل - آراء سيبويه في المسائل المتعلّقة بحروف الجرّ.

المطلب الأوّل - (علّي) الجارّة بين الإسميّة والحرفيّة.

المطلب الثّاني - جواز دخول (الكاف) على الضّمير المجرور.

المطلب الثّالث - جرّ الاسم الواقع بعد (حتّى).

## آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بحُرُوف الجرّ.

في هذا المبحث سأعرض بعض آراء سيبويه التي ذكرها البغدادي في خزائنه من بين ما ذكر من آراء للعلماء، في المسائل التي تتعلّق بحروف الجرّ، بعد أن ذكّر الشواهد الشعرية في باب (حُرُوف الجرّ)، والوقوف على آراء العلماء من وافقه منهم، ومن خالفه في تلك الآراء.

### المطلب الأول - (علّى) الجارة بين الإسمية والحرفية.

لحُرُوف الجرّ معانٍ كثيرة ذكرها النحاة، ولا يسع المجال لحصرها، ومن بين هذه الحروف حرف الجرّ (علّى)، فهو كذلك له معانٍ عديدة أهمها: الظرفية بمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾<sup>(1)</sup> أي: في حين غفلة، والمجازة بمعنى (عن) كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ<sup>(2)</sup> لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا<sup>(3)</sup>،

والشاهد في البيت: (رَضِيَتْ عَلَيَّ) وَإِنَّ (علّى) فيه بمعنى (عن)، والتعليل كاللام أي: لهدايته إياكم في قوله تعالى: ﴿لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾<sup>(4)</sup>، وأشهر هذه المعاني: الاستعلاء، يقول ابن هشام: "تقع (علّى) للاستعلاء حساً"<sup>(5)</sup>، بل لم يثبت له أكثر البصريين إلا هذا<sup>(6)</sup>، وقد يكون الاستعلاء معنويًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾<sup>(7)</sup>، والوجه الثاني ل(علّى): "أن تكون اسمًا بمعنى فوق إذا دخلت عليها (مِنْ) قال ابن مالك:

وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ)، (عَلَى)، مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيَّهَا (مِنْ) دَخَلًا<sup>(8)</sup>

1 - سورة القصص من الآية 15.

2 - قشير: بزنة - التصغير - وهو قشير بن كعب بن ربيعة.

3 - البيت للقحيف العقيلي، يمدح فيه حكيم بن المسيب القشيري، وهو من البحر الوافر

4 - سورة الحج من الآية 37.

5 - مغني اللبيب، لابن هشام 1/155.

6 - ينظر الجنى الذاتي في حروف المعاني، تج: د فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط 1، 1992، 476.

7 - سورة الشعراء من الآية 14.

8 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 14/3.

"حيث استعملت (عَلَى)، و(عَنْ)، اسمين عند دخول (مِنْ) عليهما، وتكون (عَلَى) بمعنى (فوق) و(عَنْ) بمعنى (جانِب)"<sup>(1)</sup>، ذكر البغدادي في خزانته شاهداً من شواهد سيبويه في (باب حُرُوف الجرِّ)، وذكر فيه رأياً لسيبويه على أن: (عَلَى) تكون اسماً إذا دخل عليها حرف الجرِّ (مِنْ)، قال: "وقد ذكر سيبويه معناها حقيقة، ومجازاً ثم قال: فقد يتسع هذا في الكلام، ويجيء كالمثل، وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفاً، وبدلُك على أنه: اسمٌ قول بعض العرب: نَهَضَ مِنْ عَلَيْهِ"<sup>(2)</sup>.

قال الشاعر:

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهَا      تَصِلُ، وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيْزَاءَ مَجْهَلٍ<sup>(3)</sup>

والشاهد فيه قوله: (مِنْ عَلَيْهِ)، حيث وَرَدَتْ (على) اسماً بمعنى فوق، وقال البغدادي في اعراب الشاهد: "على أن (على) يتعين أن يكون اسماً إذا دخل عليها حرف جرّ كما هنا، وانقلاب ألفها مع الضمير (ياء) كانقلاب ألف (لدى) معه"<sup>(4)</sup>، ذكر سيبويه في (باب عدّة ما يكون عليه الكلم) رأياً قال فيه: "أما (عَلَى) فاستعلاء الشيء؛ تقول: هذا على ظهر الجبل...، وأما مررت على فلان، فجرى هذا كالمثل...، فقد يتسع هذا في الكلام، ويجيء كالمثل، وهو اسمٌ، ولا يكون إلا ظرفاً، وبدلُك على أنه: اسمٌ قول بعض العرب: نَهَضَ مِنْ عَلَيْهِ"<sup>(5)</sup>، قال الشاعر:

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا      تَصِلُ، وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيْزَاءَ مَجْهَلٍ<sup>(6)</sup>

والشاهد فيه: (مِنْ عَلَيْهِ)، حيث دخلت (مِنْ) عَلَى (عَلَى)؛ لأنّها اسم في تأويل فوق؛ كأنّه قال: عَدَّتْ مِنْ فَوْقِهِ<sup>(7)</sup>، "وصريح كلام سيبويه أن: اسميتها إذا دخلت عليها (مِنْ) غير مختصّ بالضرورة"<sup>(8)</sup>، واختلف النحاة في استعمال (عَلَى)، فذهب كلّ منهم إلى مذهب: ذهب سيبويه إلى

1 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 14/3.

2 - ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 147/10.

3 - البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، يصف القطاة، ينظر الكتاب، لسيبويه 231/4، وهو من البحر الطويل.

4 - خزانة الأدب، للبغدادي 147/10.

5 - الكتاب، لسيبويه 231/4.

6 - ومعنى البيت: يصف قطاة عدت من فرخها طالبة للورد بعد تمام الخمس؛ وهو أن ترد الماء يوماً ثم تتركه ثلاثاً، وتعود إليه في

الخامس. ينظر هامش كتاب سيبويه 231/4.

7 - ينظر كتاب سيبويه 231/4.

8 - خزانة الأدب، للبغدادي 147/10.

اسميّة(عَلَى)، بعد(مِنْ) في الشعر، وفي سعة الكلام، ووافقه في ذلك المبرّد<sup>(1)</sup>، وابن السّراج<sup>(2)</sup>، والزّجاجي<sup>(3)</sup>، والزّمخشري<sup>(4)</sup>، وابن الأنباري<sup>(5)</sup>، وابن مالك<sup>(6)</sup>، والرّضي<sup>(7)</sup>، ويؤيدهم في ذلك السّماع، وذهب جماعة من البصريين: منهم ابن خروف ت(609هـ)، وأبو الحجاج بن معزوز ت(625هـ)<sup>(8)</sup>، إلى أنّ: (عَلَى) تكون اسماً دائماً على كل وضع، ولا تكون حرفاً<sup>(9)</sup>، وذهب المبرّد ومن وافقه إلى أنّ: (عَلَى) الحرفية تكون اسماً، وتكون فعلاً، وذلك على سبيل الاشتراك اللفظي؛ لأنّ الحرف لا يشتقّ منه، قال المبرّد: "يكون اللفظ واحداً، ويدلّ على اسم، وفعل، نحو: زيدٌ على الجبل يا فتى، وزيدٌ علا الجبل، فيكون(علا) فعلاً، ويكون(عَلَى) حرفاً خافضاً، والمعنى قريب" <sup>(10)</sup>، نقل المرادي ت(749هـ): "وَرَعَمَ الفَرَاءَ وَمَنْ وافقه من الكوفيين أنّ (عَنْ وَعَلَى) إذا دخل عليهما حرف الجرّ (مِنْ) باقيا على حرفيتهما" <sup>(11)</sup>، ف(عَلَى) عندهم حرف في جميع أحوالها، ولا تكون اسماً مطلقاً <sup>(12)</sup>، قال أبوحيان ت(745هـ): "وكذلك زعم الأخفش من بعض أصحابنا أنّ من مواضع اسمية (عَلَى)، أنّ تكون قد تعدّى بها فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل، قال تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ <sup>(13)</sup>، ولم يقل: أمسك على نفسك" <sup>(14)</sup>، وقول العرب: سَوَيْتُ عَلَى ثِيَابِي، أي: سَوَيْتُ فَوْقَ ثِيَابِي، وقال أبوحيان أيضاً: "وَمَنْ قال: إنّ (عَلَى) لا تكون إلّا اسماً يقول إنّها معربة، وَمَنْ جَوّز أنّ تنتقل إلى الاسمية بدخول (مِنْ) عليها، أو على مذهب الأخفش اختلفوا

- 1 - ينظر المقتضب، للمبرّد 53/3.
- 2 - ينظر الأصول في النحو، لابن السّراج 176/3.
- 3 - ينظر الجمل في النحو، للزّجاجي 60/1، 61.
- 4 - ينظر المفصل، لابن يعيش ص384، 385.
- 5 - ينظر أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ص 191.
- 6 - ينظر شرح التسهيل 140/3.
- 7 - ينظر شرح الرضي على الكافية 223/4.
- 8 - أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي، الأندلسي، من مصنفاته: شرح كتاب الايضاح للفارسي، ينظر تاريخ الذهبي 807/13.
- 9 - ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان 1733/4.
- 10 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش ص385، 386.
- 11 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف أبو محمد بدر الدين المرادي، تح: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي ط1/2008م، 363/1.
- 12 - ينظر الجنى الذاني في حروف المعاني، تأليف أبو محمد بدر الدين المرادي، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص474.
- 13 - سورة الأحزاب من الآية 37.
- 14 - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تح: علي محمد فاخر، ط1، 2013م، دار الطباعة المحمدية الأزهر، ص225.

فقال بعض أشياخنا: هي معربة إذ ذاك" (1)، وأنكر ابن هشام ما ذهب إليه ابن الأنباري من أن (إلى) قد تردّ اسمًا، فيقال: انصرفتُ من إليك، حملاً على اسمية (على) في قولهم: غدوتُ من عليك، وزعم أنه: لو كان ثابتاً لكان في غاية الشذوذ (2)، وذكر السيوطي أن مذهب ابن الطراوة ت(528هـ) وأبي علي الفارسيّ والشلوبيين ت(645هـ) هو أنها: "اسم معرب دائماً، بحجة أنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف، إذ لا حرف في معناها، وقلة تصرفها لا يوجب لها البناء"(3).

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

- 1- حرف الجرّ (على) له معانٍ عديدة أهمها: الظرفية، والمجاوزه، والتعليل، والاستعلاء.
- 2- ذكر سيبويه معنى (على) حقيقة، ومجازاً، وقال: قد يتسع هذا في الكلام، ويجيء كالمثل. وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفاً.
- 3- دليل سيبويه على أن (على) اسم، قول بعض العرب: نهض من عليه.
- 4- ذهب سيبويه إلى اسمية (على) بعد (من) في الشعر وفي سعة الكلام.
- 5- ذهب المبرّد، وابن السّراج، والرّجائي، والرّمخشريّ، وابن الأنباري، وابن مالك، والرّضيّ إلى ما ذهب إليه سيبويه من اسمية (على) بعد (من).
- 6- ذهب جماعة من البصريين منهم ابن خروف، وأبو الحجاج بن معزوز إلى أن (على) تكون اسماً دائماً على كل وضع، ولا تكون حرفاً.
- 7- ذهب المبرّد ومن وافقه إلى أن (على) الحرفية تكون اسماً، وتكون فعلاً، وذلك على سبيل الاشتراك اللفظي؛ لأنّ الحرف لا يشتقّ منه.
- 8- ذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن (عن، وعلى) إذا دخل عليهما حرف الجرّ (من) باقيا على حرفيتهما.
- 9- أنكر ابن هشام ما ذهب إليه ابن الأنباري من أن (إلى) قد تردّ اسمًا، حملاً على اسمية (على)، وزعم أنه لو كان ثابتاً لكان في غاية الشذوذ.

1 - ارتشاف الضرب، لأبي حيان 1733/4.

2 - ينظر مغني اللبيب، لابن هشام 157/1.

3 - همع الهوامع، للسيوطي، 92/2.

10- ذكر السيوطي أنّ مذهب ابن الطّراوة، وأبي عليّ الفارسيّ والشّلوبيين هو أنّ (عَلَى): اسم معرب دائماً، بحجّة أنّها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف، إذ لا حرف في معناها، وقلّة تصرفها لا يوجب لها البناء.

والرّأي الذي أخّاره هو: ما ذهب إليه سيوييه، ومن وافقه من النّحاة، وهو: جواز استعمال (عَلَى) اسم بعد (مِنْ) مجازاً وذلك؛ لأنّ العرب تتسع في المجاز، ولأنّ (مِنْ) تختصّ بالعمل في الأسماء، وأنّ ما ذهبوا إليه في تفسير (عَلَى) بمعنى (فوق) تفسيراً قريباً وواضحاً في معناه، ولا تكلف فيه كما ورد في الشّواهد. والله أعلم.

## المطلب الثاني - جواز دخول (الكاف) على الضمير المجرور.

تأتي (الكاف) الجارة لمعانٍ عدّه، منها التشبيه في نحو قولك: زيد كالأسد، ويأتي للتعليل كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾<sup>(1)</sup>، أي: لهديته إياكم، وتأتي زائدة للتوكيد كقول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(2)</sup>، وتأتي للاستعلاء كقولهم: كن كما أنت، أي: على ما أنت<sup>(3)</sup>، وذكر ابن مالك إن (الكاف): "تُسْتَعْمَلُ اسْمًا قَلِيلًا حَيْثُ قَالَ:

وَشَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرْدٍ

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا ..... وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا ..... " (4)

غير أنّ استعمالها اسماً كان محلّ خلاف بين التحويين فقد " ذهب سيبويه إلى أنّه: لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر " (5)، يقول ابن السراج: "... وسيبويه يذهب إلى أنّها حرف، وكذلك البصريون، ويستدلون على أنّه حرف بقولك: جاءني الذي كزيد، كما تقول: جاءني الذي في الدار، ولو قلت جاءني الذي مثل زيد، لم يصلح إلا أن تقول: الذي هو مثل زيد، حتى يكون لهذا الخبر ابتداء، ويكون راجعاً في الصلّة على الذي " (6)، بينما يرى الأخفش (7) أنّ (الكاف): "تكون اسماً في فصيح الكلام، فهي عنده اسمٌ مطلق" (8)، وتبعه في ذلك أبو علي الفارسي، وابن جنّي (9)، وابن الأنباري، أمّا من حيث عمل هذه الحروف: فإنّها تجرّ الاسم، فمنها ما لا يجرّ إلا الظاهر، ومنها يجرّ الظاهر والمضمر معاً، وأشار ابن مالك إلى ذلك فقال:

" بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ، مُدُّ، وَحَتَّى وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّاءَ

1 - سورة البقرة من الآية 198.

2 - سورة الشورى من الآية 11.

3 - ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام 3/ 37-38.

4 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/ 13، 14.

5 - همع الهوامع، للسيوطي 2/ 30.

6 - الأصول، لابن السراج 1/ 533.

7 - معاني القرآن، للأخفش 2/ 307.

8 - ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس (السمين الحلبي) ت(756هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، 1/ 155.

9 - ينظر سر صناعة الإعراب، لابن جنّي 1/ 285.

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ «رَبِّةٍ فَتَى»، نَزَّرَ، كَذَا «كَهَا»، وَنَحْوُهُ أَتَى<sup>(1)</sup>

ذكر البغدادي في خزائنه شاهداً من شواهد سيبويه في (باب حروف الجرّ)، وذكر فيه رأياً لسيبويه هو: "أَنَّ (الكاف) قد تدخل أيضاً على الضمير المجرور في ضرورة الشعر" (2)، قال الشاعر:

فَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَاتِلًا<sup>(3)</sup>      كَهُ وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاطِلًا<sup>(4)</sup>

والشاهد في هذا البيت: (كَهُ، كَهْنًا)، حيث "أدخل الكاف في الأول: على ضمير الحمار الوحشي، وفي الثاني: على ضمير الإناث الوحشيات" (5)، أي: جُرَّ الضمير في الموضعين بالكاف، وهو شاذ، فقال البغدادي: "قال سيبويه: في باب ما يكون فيه الإضمار من حروف الجرّ، وذلك (الكاف)، التي في: أنت كزید، و(حتّى، ومُدّ)، وذلك أنهم استغنوا بقولهم مثلي، وشبهي عنه، فأسقطوه" (6)، وذكر البغدادي أيضاً إن سيبويه قال: "واستغنوا عن الإضمار في (حتّى) بقولهم: دَعُهُ حَتَّى يَوْمَ كَذَا، وكَذَا، وبقولهم: دَعَهُ حَتَّى ذَاكَ، وبالإضمار في (إلى) بقولهم: دَعَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ المعنى واحد، كما استغنوا بمثلي وبمثله عن (كَي، وكه)" (7)، قال سيبويه: "هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجرّ، وذلك (الكاف) في أنت كزید، و(حتّى، ومُدّ)؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: مِثْلِي وَشَبْهِي عَنْهُ، فَأَسْقَطُوهُ...، إِلَّا أَنَّ الشُّعْرَاءَ إِذَا اضْطُرُّوا أَضْمَرُوا فِي (الكاف)، فَيَجْزُونَهَا عَلَى الْقِيَاسِ" (8). قال الشاعر:

حَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثْبًا<sup>(9)</sup>      وَأُمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا<sup>(10)</sup>

1 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 6/3.

2 - ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 195/10.

3 - ومعنى البعل: الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امرأته، الحاضل: المانع من التزويج، والمعنى: يصف حماراً يمنع أخته من أن يقربها الفحول.

4 - البيت لرؤية في ديوانه ص 128، وهو من البحر الرجز.

5 - شرح التصريح على التوضيح، للأزهري 635/1.

6 - خزانة الأدب، للبغدادي 195/10.

7 - المصدر السابق 195/10.

8 - الكتاب، لسيبويه 383/2.

9 - معنى البيت: يصف حمار وحش وأخته، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء معهن، فرأى الصياد، فهرب بهنّ، الذنابات: آخر الوادي، كتباً: قريباً، أم أوعال: هضبة في ديار بني تميم.

10 - البيت للعجاج ينظر ملحق ديوانه 328/2، وهو من البحر الرجز.

والشاهد في البيت: (كها)، حيث دخلت (الكاف) على الضمير ضرورة، تشبيهاً لها بلفظ (مثل)؛ لأنها في معناها، وهو شاذ، "لأنّ (الكاف) لا تجرّ إلاّ الأسماء الظاهرة غالباً" (1)، تعددت آراء النحاة في دخول حرف الجرّ (الكاف) على الضمير المتصل، وجرّه، فذهب سيبويه إلى: "أنّه لا يجوز دخول (الكاف) على ضمير الجرّ إلاّ في الضرورة" (2) وتبعه في ذلك ابن يعيش (3)، وابن عصفور (4)، والرّضيّ (5)، والسيوطي (6)، وحجّتهم في ذلك: أنّ حرف الجرّ (الكاف) لا تجرّ الضمير؛ "لبعد تمكنها وضعف المضمّر" (7)، وأنّ دخول حرف الجرّ (الكاف) على الضمير المتصل مخالفاً لأصلها؛ "فهي تجرّ الاسم الظاهر والضمير المنفصل" (8)، بينما خالفهم المبرّد "فأجاز إضافة (الكاف) إلى المضمّر، ولا يمنع ذلك" (9)، ومنع الزمخشري دخول (الكاف) على ضمير الجرّ الغائب، والمتكلم، والمخاطب (10)، وأبو حيّان (11)، وابن عقيل (12)، وأمّا ما جاء في الشعر، وما سُمع من قولهم: أنا كك، وأنت كي، فهو عندهم من قبيل النادر والشاذ (13).

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

- 1- حرف الجرّ (الكاف) له معانٍ عدّه، يأتي للتشبيه، وللتعليل، ويأتي زائداً للتوكيد، ويأتي للاستعلاء.
- 2- ذهب سيبويه إلى أنّ: (الكاف) لا تكون اسماً إلاّ في ضرورة الشعر.
- 3- ذهب وسيبويه إلى أنّ: (الكاف) حرف، وكذلك البصريون.
- 4- يرى الأخفش أنّ: (الكاف) تكون اسماً في فصيح الكلام، فهي عنده اسماً مطلقاً.

1 - شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، لمحمد حسن شراب 129/1

2 - ينظر الكتاب، لسيبويه 384/2

3 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 17/16/8

4 - ينظر شرح المقرّب، لابن عصفور 193/1، 194.

5 - ينظر شرح الرّضي على الكافية 326/4.

6 - ينظر همع الهوامع، للسيوطي 195/4، 196، 197.

7 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 17/16/8.

8 - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 6/3.

9 - المقتضب، للمبرّد 390/1.

10 - ينظر المفصل، للزمخشري 377/2.

11 - ينظر ارتشاف الضرب، لابي حيّان 1710/4، 1711.

12 - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 7/3.

13 - ينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 66/2.

- 5- وتبع أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن الأنباري، الأخفش في أن: (الكاف) تكون اسماً في فصيح الكلام، وأنها تقع عندهما اختياراً نظراً إلى كثرة السماع.
- 6- حروف الجرّ تجرّ الاسم، فمنها ما لا يجرّ إلا الظاهر، ومنها يجرّ الظاهر والمضمر معاً.
- 7- ذهب سيبويه إلى أنه: لا يجوز دخول (الكاف) على ضمير الجرّ إلا في الضرورة.
- 8- وتبع سيبويه في عدم جواز دخول (الكاف) على ضمير الجرّ إلا في الضرورة، ابن يعيش، وابن عصفور، والرّضي، والسيوطي.
- 9- أجاز المبرّد إضافة (الكاف) إلى المضمر، ولا يمنع ذلك.
- 10- منع الرّمخسري، وأبو حيّان، وابن عقيل، دخول (الكاف) على ضمير الجرّ الغائب، والمتكلم، والمخاطب، وما جاء في الشعر، وما سُمع من قولهم فهو من قبيل النادر والشّاد.
- والرأي الذي أخّاره هو ما ذهب إليه سيبويه، ومن تبعه: وهو أن (الكاف) لا تدخل على الضمير المجرور إلا في ضرورة الشعر؛ ولأنّ الأصل فيها أنها لا تجرّ إلا الاسم الظاهر، أو الضمير المنفصل، وكذلك ماورد منها في السماع قليل، وأكثره في الشعر. والله أعلم.

## المطلب الثالث - جر الاسم الواقع بعد (حتّى).

تَرِدُ (حَتَّى) في اللغة العربية على عِدَّة أوجه: تأتي ناصبة: تنصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً، وتأتي عاطفة: تعطف ما بعدها من الأسماء على ما قبلها، وتأتي ابتدائية: يبدأ بها الكلام، ويستأنف عما جاء قبله، وتأتي جارة: "تجر ما بعدها، وتقيد انتهاء الغاية والتعليل" (1)، قال ابن مالك:

"لِلانْتِهَاءِ: حَتَّى، وَوَلَامٍ، وَإِلَى، وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهَمَانِ بَدَلًا" (2)

"يدلُّ على انتهاء الغاية (إلى، وحتّى واللام)؛ والأصل من هذه الثلاثة (إلى)؛ فلذلك تجرّ الآخر وغيره... ولا تجرّ (حتّى) إلا ما كان آخرًا، أو متصلًا بالآخر" (3)، كقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (4)، ذكر البغدادي في خزائنه شاهداً من الشواهد في (باب الاشتغال)، وعرض فيه رأياً لسببويه بعد أن ذكّر قول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا (5)

والشاهد في هذا البيت: (حتّى نعلِه)، حيث جرّت حتّى الاسم الذي بعدها "، وأنشد سببويه هذا البيت على أنّ (حتّى) فيه حرف جرّ، وأنّ مجرورها غاية لما قبله، كأنه قال: ألقى الصحيفة، والزاد، وما معه من المتاع حتّى انتهى الإلقاء إلى النعل" (6).

وقد تحدّث سببويه عن هذا فقال: (هذا باب يُحْمَلُ فيه الاسم على الاسم بُنْيَ عليه الفعل مرّةً، ويُحْمَلُ مرّةً على اسمٍ مبنيٍّ على الفعل) ...، "، وقد يحسُنُ الجرّ في هذا كلّهُ، وهو عربيّ، وذلك قولك: لقيتُ القومَ حتّى عبد الله لقيتهُ، فإنّما جاء بليقيتهُ توكيداً بعد أن جعله غايةً، كما تقول مررتُ بزيدٍ وعبد الله مررتُ به، كقول الشاعر:

1 - ينظر أسرار العربية، للأنباري ص197.

2 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 9/3.

3 - ينظر المصدر السابق 9/3.

4 - سورة القدر الآية: 5.

5 - ينسب هذا البيت لابن مروان النحوي في كتاب سببويه 97/1، وبغية الوعاة للسيوطي 284/2، وهو من البحر الكامل.

6 - خزانة الأدب، للبغدادي 221/3.

ألقى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالرَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ ألقَاهَا" (1)

والشَّاهد في البيت: جرّ (نَعْلِهِ)، وقال أيضاً: والرَّفْع جائزٌ كما جاز في الواو، وتمّ، وكما جاز في الابتداء (2)، قال أبو البركات الأنباري: "فهذه الأوجه الثلاثة التي في (حَتَّى)، وقد تجتمع كُلُّها في مسألة واحدة، نحو قولهم: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، وَحَتَّى رَأْسِهَا، وَحَتَّى رَأْسِهَا، بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَالرَّفْعِ ...". (3)، ذهب البصريون إلى أنّ: (حَتَّى) حرف جرّ تجرّ ما بعدها بنفسها، وكذلك عندما تدخل على الفعل المضارع، فهي حرف جرّ أيضاً، والفعل منصوب بتقدير (أنّ)، والاسم بعدها مجرور بها، أي: أنّها في كلا الموضعين حرف جرّ (4)، وذهب الكوفيون إلى أنّ: " (حَتَّى) تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير تقدير (أنّ) نحو قولك: أطع الله حَتَّى يُدْخَلَكَ الْجَنَّةَ، وتكون حرف جرّ من غير تقدير خافض، نحو: مَطَّلْتُهُ (5) حَتَّى الشِّتَاءِ" (6)، ذهب سيبويه إلى أنّ " (حَتَّى) حرف جرّ تجرّ ما بعدها بنفسها، لا بإضمار حرف جرّ، ولا بنباية عنه" (7)، بينما انفرد الكِسائي عن الكوفيين، فذهب إلى أنّ: "الاسم يُخَفِّضُ بَعْدَ (حَتَّى) ب(إلى) مضمرة أو مظهرة" (8)، وقال الفراء: " (حَتَّى) نائبة عن (إلى) ...". (9)، نقل أبو حيان أنّ: مذهب المبرّد في الخلاف فيما بعد (حَتَّى) الجارة يدخل فيما قبلها، فقال: "إنّه داخل على كل حال" (10)، بينما ذهب ثعلب إلى عدم الدخول، وقال معلقاً على قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (11)، قال: "هي: مثل (حَتَّى) للغاية، والغاية تدخل، وتخرج، يقال: ضربت القوم حَتَّى زِيداً، ويكون زيد مضروب، وغير مضروب" (12)، بينما يرى ابن السراج: أنّ المجرور ب(حَتَّى) هو ما انتهى الأمر عنده فقال: "المجرور

1 - ينظر الكتاب، لسبويه 97/91/1، تمّ تخريجه،

2 - ينظر المصدر السابق 97/1.

3 - ينظر أسرار العربية، للأنباري ص 198-199.

4 - ينظر ارتشاف الضرب، لابي حيان الأندلسي 548/2-549.

5 - المَطَّلُ: التسوية بوعده الوفاء مرة بعد أخرى، ومنه المماطلة. ينظر تهذيب اللغة 244/13.

6 - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 141/1.

7 - ينظر الكتاب، لسبويه 413/1.

8 - ينظر ارتشاف الضرب، لابي حيان 548/2.

9 - معاني القرآن، الفراء 136/1-137.

10 - ينظر المقتضب، للمبرّد 38/2.

11 - سورة المائدة من الآية 6.

12 - مجالس ثعلب ص 226، وينظر ارتشاف الضرب، لابي حيان 467/2.

ب(حَتَّى) هو ما انتهى الأمر عنده، ولا يجوز فيه إلا الجرّ؛ لأنّ معنى العطف قد زال،...<sup>(1)</sup>، وذكر السيرافي عند عرضه لقول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا<sup>(2)</sup>

أنّه قال: "الشّاهد فيه جرّ (نَعْلِهِ)، على الغاية كأنّه قال: ألقى الصحيفة، والزّاد، وما معه منّ المتاع وغيره، حَتَّى انتهى الإلقاء إلى نَعْلِهِ، ويجوز نصب نَعْلِهِ على أنّ حَتَّى بمنزلة الواو...<sup>(3)</sup>".

ومنّ خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكنُ أن استخلص ما يلي:

1- تأتي(حَتَّى) ناصبة، وعاطفة، وابتدائية، وتأتي جارة: تجرّ ما بعدها، وتفيد انتهاء الغاية والتعليل.

2- ذكر الأنباري: الأوجه الثلاثة التي في(حَتَّى)، كقولك: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، وَحَتَّى رَأْسِهَا، وَحَتَّى رَأْسِهَا، بِالْجَرِّ، وَالنَّصْبِ، وَالرَّفْعِ.

3- ذهب البصريون إلى أنّ: (حَتَّى) حرف جرّ تجرّ ما بعدها بنفسها.

4- ذهب البصريون إلى أنّ: (حَتَّى) عندما تدخل على الفعل المضارع حرف جرّ، والفعل منصوب بتقدير (أنّ)، والاسم بعدها مجرور بها.

5- ذهب الكوفيون إلى أنّ: (حَتَّى) تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير تقدير، وتكون حرف جرّ من غير تقدير خافض.

6- ذهب سيبويه إلى أنّ (حَتَّى) حرف جرّ تجرّ ما بعدها بنفسها، لا بإضمار حرف جرّ ولا بنيابة عنه.

7- انفرد الكسائي عن الكوفيين فذهب إلى أنّ: الاسم يُخفض بعد (حَتَّى) ب(إلى) مضمرة أو مظهرة.

8- يرى الفراء أنّ: (حَتَّى) نائبة عن(إلى).

9- مذهب المبرّد فيما بعد (حَتَّى) الجارة يدخل فيما قبلها، فقال: أنّه داخل على كل حال.

1 - ينظر الأصول في النحو، لابن السراج 515/1.

2 - الكتاب، لسبويه 97/91/1.

3 - شرح أبيات سيبويه، للسيرافي 272/271/1.

10- يرى ابن السراج أنّ المجرور ب(حَتَّى)، هو ما انتهى الأمر عنده، ولا يجوز فيه إلا الجرّ.

والرأي الذي أختره في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه البصريون، وهو: أنّ (حَتَّى) حرف جرّ تجرّ ما بعدها بنفسها، وكذلك عندما تدخل على الفعل المضارع، فهي حرف جرّ أيضاً، والفعل منصوب بتقدير (أنّ)، والاسم بعدها مجرور بها، أي: أنّها في كلا الموضعين حرف جرّ؛ لأنّه أقرب للصواب والدليل ما ورد من الشواهد على هذا.

والله أعلم.

## المبحثُ الثاني

آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالجرّ بالإضافة.

المطلب الأول- الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

المطلب الثاني- الجرّ على الجوارِ.

المطلب الثالث- اكتساب المضاف التّأنيث من المضاف إليه المؤنّث.

المطلب الرابع- جواز الجرّ في تابع معمول اسم الفاعل المجرور

بالإضافة.

## آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالجرّ بالإضافة.

تحدّثت في المبحث الأوّل من هذا الفصل عن معنى الجرّ لغة واصطلاحاً، وحروف الجرّ وعددها ومعانيها، وآراء العلماء فيها، والمسائل التي اندرجت تحت هذا المبحث، أمّا هذا المبحث فقد خصّصته لبعض مسائل الجرّ بالإضافة، وآراء سيبويه في هذه المسائل.

فالإضافة: "هي إسناد اسمين إلى بعضهما بقصد ارتباطهما معاً ارتباطاً يوجب في الأوّل أن يكون مؤثراً في الثاني الجرّ" <sup>(1)</sup>، قال ابن يعيش: "اعلم أنّ إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل، وجعل الثاني من تمام الأوّل يتنزل منه منزلة التثوين" <sup>(2)</sup>، وهي على ضربين: "إضافة بمعنى (اللام) نحو: غلام زيد، أي: غلام لزيد، وإضافة بمعنى (من) نحو: ثوب خز، أي: ثوب من خز" <sup>(3)</sup>، ويتعيّن تقدير (في) إنّ كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً في المضاف، نحو: أعجبتني ضرب اليوم زيدا، أي: ضرب زيد في اليوم، قال ابن مالك:

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَتَوَيْنَا      مِمَّا تُضَيِّفُ أَحَدُفَ كَطُورِ سَيْنَا

والثاني اجزُر، وانو (من) أو (في) إذا      لم يصلح إلا ذاك، واللام خُذًا" <sup>(4)</sup>

"إذا أضيف اسم إلى آخر، حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب، وهي نون التثنية أو نون الجمع، أو التثوين، وجرّ المضاف إليه" <sup>(5)</sup>، وبعد هذا التوطئة عن الإضافة، سأقوم بمشيئة الله بدراسة وشرح المسائل والآراء التي نسبها البغداديّ إلى سيبويه في الخزنة، والتي تندرج تحت هذا الفصل.

1 - ارتشاف الضرب، لأبي حيان 501/2.

2 - شرح المفصل، لابن يعيش 118/2.

3 - أسرار العربية، للأنباري ص206.

4 - ينظر الخلاصة متن ألفية ابن مالك ص259.

5 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 21/203.

## المطلب الأول - الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

اختلف البصريون والكوفيون في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فذهب كل منهم إلى مذهب، فالبصريون يرون: " أنه لا يجوز الفصل بينهما إلا بالظرف أو الجار والمجرور، ولا يكون في سعة الكلام، إنما في الشعر للضرورة"<sup>(1)</sup>، بينما الكوفيون يرون: "أنه يجوز الفصل بين المتضايين بغير الظرف والجار والمجرور لضرورة الشعر"<sup>(2)</sup>، وفي الفصل بينهما قال ابن مالك:

"وَفَصْلَ مُضَافٍ شَبِهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَلَمْ يُعَبِّ

فَصْلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَارًا وَجِدًا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَاءً"<sup>(3)</sup>

أي: أنه "أجاز الفصل بين المضاف الذي هو شبه الفعل - المراد به المصدر، واسم الفاعل - والمضاف إليه بما نصبه المضاف: من مفعول به، أو ظرف، أو شبهه، وكذلك الفصل بينهما بالقسم، والأجنبي، والنعت، والنداء"<sup>(4)</sup>، ذكر البغدادي في خزائنه شاهداً من الشواهد في (باب الإضافة)، وعرض فيه رأياً لسيبويه بعد أن ذكر قول الشاعر:

فَرَجَجْتُهَا <sup>(5)</sup> بِمَرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ <sup>(6)</sup>

والشاهد في البيت السابق: (زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ)، "حيث فصل بين المضاف (زَجَّ) والمضاف إليه وهو (أبي) بالمفعول به وهو (القلوص)"<sup>(7)</sup>، أشار البغدادي إلى رأي سيبويه من خلال شراح كتابه، فقد أشار السيرافي إلى: أن البيت الشاهد لم يرد في كتاب سيبويه، حيث قال: "لم يثبت أحد من أهل الرواية"<sup>(8)</sup>، وقال الرّمخشري: "ما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله: فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ،

<sup>1</sup> - ينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 179/2.

<sup>2</sup> - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، للأنباري 394/2.

<sup>3</sup> - ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 38/3.

<sup>4</sup> - ينظر المصدر السابق 39/38/3.

<sup>5</sup> - يقال زججه زجاً: إذا طعنته بالزج، وهي الحديدية التي في أسفل الرمح، يعني زج رحلته لتسرع كما زج أبو مزادة القلوص، والقلوص: الناقة الفتية.

<sup>6</sup> - البيت لم يُعرف قائله، وهو من البحر الكامل وهو مجزوء، ينظر معاني القرآن للفراء 375/1.

<sup>7</sup> ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 415/4.

<sup>8</sup> - خزانة الأدب، للبغدادي 416/4.

فسيبويه بريء من عهده<sup>(1)</sup>، أراد أن سيبويه لم يورد هذا البيت في كتابه بل زاده غيره في كتابه، "وإنما بزأ سيبويه من هذا، فسيبويه لا يرى الفصل بغير الظرف"<sup>(2)</sup>، وعندما رجعت لكتاب سيبويه وجدت أنه لم يورد البيت الشاهد في هذه المسألة، ولكنه قال: "لم يجر هذا معطي درهما زيدا، وقال أيضاً: يا سارق الليلة أهل الدار، إلا في شعر"<sup>(3)</sup>، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور، والشاهد فيه أنه فصل بين المضاف (سارق)، والمضاف إليه (أهل) بالظرف (الليلة)، وقال: "ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول الشاعر:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهَنَّ بِنَا      أَوَّخِرِ الْمَيْسِ (4) أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ (5)

والشاهد في هذا البيت (أصوات من يغالهنن بنا) حيث فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بالجار والمجرور وهو: (من يغالهنن). فذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين إلى: "أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وحرف الجر؛ لأنهما بمنزلة الشيء الواحد، وأن المضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التثوين وبعقه، فكما لا يحسن الفصل بين التثوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه"<sup>(6)</sup>، وكذلك الفصل بغير الظرف والجار والمجرور قبيح قليل الاستعمال"<sup>(7)</sup>؛ "ولأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل"<sup>(8)</sup>، وتبع النحاس سيبويه والبصريين، "واعتبر الفصل بغير الظرف وحرف الجر لحن"<sup>(9)</sup>، وكذلك تبع الفراء البصريين في: "أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وحرف الجر، وفي ضرورة الشعر"<sup>(10)</sup>، وقال أيضاً: "ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض، جاز إضافته مثل

1 - خزانة الأدب، للبغدادي 4/416.

2 - المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.

3 - الكتاب لسيبويه 1/175-176.

4 - معنى الميس: شجر يتخذ منه الرخال والأقتاب، والفرايح: مفردة فزوح، وهي صغار الدجاج، أي: تشبه أصواتها عن بعد كأصوات صغار الدجاج.

5 - البيت لذي الرمة في ديوانه ص76، وهو من البحر البسيط.

6 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 3/19.

7 - ينظر معاني القرآن، للفراء 2/82.

8 - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، للأنباري 2/67-8.

9 - ينظر اعراب القرآن، للنحاس 1/395.

10 - ينظر معاني القرآن، للفراء 2/82.

قولك: هذا ضارب في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر" (1)، وقد "أجاز السيوطي الفصل بمفعول المضاف على الصحيح" (2)، أمّا الكوفيون عدا الفراء، ومن تبعهم كابن عُصفور (3)، وابن مالك (4)، وأبي حيان (5)، والأشموني (6)، فقد ذهبوا إلى: "جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بغير الظرف والجار والمجرور، في الشعر وفي سعة الكلام"، واحتجوا بقولهم: أن العرب استعملته بكثرة في الشعر كقول الشاعر:

فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ      رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرَّادَهُ (7)

حيث فصل بين المضاف (رَجَّ) والمضاف إليه (أبي مَرَّادَهُ) ب(القلوص)، وفي سعة الكلام، كقول العرب: "هذا غلام والله زيد، وكذلك جاء الفصل بينهما بالجملة كقول العرب أيضاً: هو غلام - إن شاء الله - أخيك" (8).

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

- 1- يرى البصريون أنه: لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الجار والمجرور، ولا يكون في سعة الكلام، إنما في الشعر للضرورة.
- 2- ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بغير الظرف والجار والمجرور، في الشعر وفي سعة الكلام.
- 3- ذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين إلى أنه: لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وحرف الجر؛ لأنهما بمنزلة الشيء الواحد.

1 - معاني القرآن، للفراء 82/2.

2 - ينظر همع الهوامع، للسيوطي 523/2،

3 - ينظر ضرائر الشعر، لابن عُصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس للطباعة، 1980، ص 196-197-198-199.

4 - ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 38/3.

5 - ينظر ارتشاف الضرب، لابي حيان 535/2.

6 - ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 179/2-180-181-182..

7 - البيت لم يُعرف قائله، وهو من البحر الكامل وهو مجزوء، ينظر معاني القرآن للفراء 375/1.

8 - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، للأنباري 625-4-3/2.

4- يرى سيبويه وَمَنْ تَبِعَهُ من البصريين أَنَّ المضاف إليه من تمام المضاف، ويقوم مقام التثوين، ويعقبه فكما لا يحسن الفصل بين التثوين، والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بين المضاف، والمضاف إليه.

5- تَبِعَ النَّحَّاسُ سيبويه، والبصريين، واعتبر أَنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحرف الجرّ لحن.

6- تَبِعَ الْفَرَّاءُ البصريين في أَنَّهُ: لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إِلَّا بالظرف وحرف الجرّ، وفي ضرورة الشعر.

7- ذهب الكوفيون - عدا الفراء - وَمَنْ تَبِعَهُمْ كابن عُصْفُور، وابن مالك، وأبي حَيَّان والأشْمُوني، إلى جواز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه، بغير الظرف والجارّ والمجرور، في الشعر وفي سِعة الكلام.

8- احتج الكوفيون على جواز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه، بغير الظرف والجارّ والمجرور بقولهم: أَنَّ العرب استعملته بكثرة في الشعر، وفي سِعة الكلام.

والرأي الذي أختاره في هذه المسألة: ما ذهب إليه البصريون من جواز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه بالظرف أو الجارّ والمجرور؛ لأنّه لم يرد عن العرب عامة، ولا عن الكوفيين خاصة الفصل بغير اليمين في اختيار الكلام<sup>(1)</sup>. والله أعلم.

1 - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، للأنباري 10/2.

## المطلب الثاني - الجرّ على الجوّار.

الجرُّ على الجوّار هو: ذلك الأثر الذي يلحق الاسم لوقوعه بجوار كلمة مجرورة بعوامل الجرّ المعروفة، ويحصل للاسم من غير داعٍ، لأنّه مجاور لاسم مجرور، فهو مصطلح قديم تناوله النحاة في مؤلفاتهم، فعرفوه ووضعوا له شروطاً لجواز وقوعه، وهو من بين المسائل التي وقفوا فيها بين مؤيد ومعارض، ويُعدّ النعت أو الصفة من أشهر الكلمات التي تدخلها هذه الظاهرة، ويقع أيضاً في التوكيد، فقد ذكر سيبويه ذلك حيث قال: "وقد حملهم قرب الجوّار على أن جرّوا: هذا جحر ضبّ حرب، ونحوه"<sup>(1)</sup>، ومعنى قرب الجوّار: "أنّه قد جاوره فأخذ حكمه في الجرّ إبتاعاً، فإنّ الشّيء يُعطى حكم الشّيء إذا جاوره"<sup>(2)</sup>، ذكر البغداديّ في خزائنه شاهداً من الشواهد في (باب النعت)، بعد أن ذكر الشاهد، قال الشاعر:

"فَأَيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَاِدٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ (3) بَيْسِي" (4)

والشاهد فيه هو: (حَيَّةَ بَطْنِ وَاِدٍ هَمُوزِ)، ف(هَمُوزِ) نعت (لحَيَّة) المنصوبة على التحذير، وجُرَّتْ (هَمُوزِ) لمجاورتها لأحد المجرورين وهو: بَطْنِ، ووَادٍ (5)، وذكر فيه رأياً لسيبويه هو: "على أنّ سيبويه استدلّ به على جرّ الجوّار، ردّاً على الخليل في زعمه أنّه لا يجوز إلّا إذا اتّفق المضاف والمضاف إليه ...، منها اتّفاقهما في التذكير والتأنيث، وهذا البيت يردُّ عليه بأنّ (هَمُوزِ) نعت (لحَيَّة) المنصوبة، وجرّ لمجاورته لأحد المجرورين وهو: بَطْنِ، ووَادٍ" (6)، وذكر البغداديّ أنّ: "سيبويه لم يستشهد بهذا البيت، وإنّما استشهد بقول العجاج:

كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ (7) عَلَى ذُرَى قُلَامِهِ الْمُهْدَلِ (8)

1 - الكتاب، لسيبويه 67/1

2 - الخصائص، لابن جنيّ 249/1.

3 - معنى البيّ: المثل، أي: لا تستون معه بل هو أشرف منكم، وقولهم سيّان أي: مثان، وقولهم لاسيما أي: لا مثل ما، ينظر لسان العرب لابن منظور 411/14.

4 - البيت للحطيئة من قصيدة مدح بها عدي بن فزارة، وعيينة بن حصين والبيت من البحر الوافر.

5 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 85/2.

6 - ينظر خزانة الأدب، للبغداديّ 86/5.

7 معنى المرمل: المنسوج، يعني أنّ العنكبوت قد نسجت على القلام وهو ضرب من النبات، والذرى: الأعالي، الواحدة: ذروة، والمهدل: المدلى، ينظر شرح ابيات سيبويه للسيراقي 342/1.

8 - البيت للعجاج في ديوانه ص47، وهو من البحر الرجز.

والشاهد في البيت السابق: جرّ (المُزْمَل) لمجاورته للعنكبوت، وهو في الحقيقة صفة للنسج" (1)، وقد تحدّث سيبويه عن هذا فقال: "هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبديل على المبدل منه وما أشبه ذلك ...، ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ، فالوجه الرّفْعُ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس؛ لأنّ الخرب نعت الجُحْر والجُحْر رَفْعٌ، ولكن بعض العرب يجرّه وليس بنعتٍ للضَبِّ، ولكنه نعتٌ للذي أضيف إلى الضَبِّ، فجزّوه لأنّه نكرة كالضَبِّ، ... وهذا قولُ الخليل رحمه الله، ولا تُرى هذا والأوّل إلاّ سواءً ...، وقال العجاج" (2):

كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُزْمَلِ (3)

والشاهد فيه: جرّ (المُزْمَل) لمجاورته للعنكبوت، وهو في الحقيقة صفة للنسج، فالنّسجُ مذكّر والعنكبوتُ أنثى، "وكان الخليل لا يجيز الجرّ على الجوارِ إلاّ إذا استوى المتجاوران في التعريف والتذكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع" (4)، وتعدّدت آراء النّحاة في هذه المسألة، فذهب سيبويه إلى: أنّ بعض العرب تعتمد الجرّ على الجوارِ، وقد وافقه في ذلك بعضهم كابن جنّي، وابن هشام، ويُعدُّ ابن جنّي من أوائل النّحاة القائلين بالجرّ على الجوارِ، حيث قال: "أما أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذه المواضع نيّفاً على ألف موضع، وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو الكلام من القرآن، والشعر ساغ، وسلس، وشاع، وقُبل، وتلخيص هذا أصله: هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ جرحه، فيجري (خرب) وصفاً على (ضَبِّ)، وإن كان في الحقيقة (للجُحْر)، كما تقول: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، فتجري (قائماً) وصفاً على (رجل)، وإن كان القيام للأب لا للرجل" (5)، وكذلك ابن هشام أجاز الجرّ على الجوارِ، حيث قال: "وكان سيبويه يجيز الحمل على الجوارِ إذا أمن اللبس، وقال أيضاً: الشّيء يُعطى حكم الشّيء إذا جاوره" (6)، وقد ذكر المبرّد أيضاً رأيه في هذه المسألة: على أنّ الجرّ فيه لقرب العامل فقال: "وقد حملهم قرب

1 - ينظر شرح أبيات سيبويه، للسيرافي 341/1، 342.

2 - الكتاب، لسيبويه 421/1، إلى 437.

3 - ينظر ديوان العجاج ص47، وهو يصف منهل من المناهل، وبعده: على ذرى قُلامه المهذّل، وهو من البحر الرجز.

4 - ينظر هامش الكتاب، لسيبويه 437/1.

5 - الخصائص، لابن جنّي 249/1.

6 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام 894/1.

العامل على أن قال بعضهم: هذا جُرُ ضَبَّ خَرِبٍ، وإِنَّمَا الصِّفَةُ لِلجُّحْرِ<sup>(1)</sup>، وقال العُكْبَرِيُّ ت(616هـ): "وليس بِمُتَّعٍ أَنْ يَقَعَ فِي القُرْآنِ؛ لكَثْرَتِهِ، فَقَدْ جَاءَ فِي القُرْآنِ، وَالشَّعْرُ"<sup>(2)</sup>، وَتَبِعَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ ت(672هـ) فِي ذَلِكَ، وَاشْتَرَطَ لَجَوَازِهِ وَقَوَعَهُ أَمِنَ اللِّبْسِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِشَوَاهِدٍ، نَذَرَ مِنْهَا شَاهِدِينَ، يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾<sup>(3)</sup>، فَجَرَّ (الْمَتِينِ) عَلَى الجَّوَارِ، لِمَجَاوَرَتِهِ المَجْرُورَ بِالإِضَافَةِ (القُوَّةِ)، وَمِنْ الشَّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كَأَنَّ أَبَانًا فِي عَرَائِينِ<sup>(4)</sup> وَبَلَّه  
كَبِيرٌ أَنَّاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ<sup>(5)</sup>

وَالشَّاهِدُ فِي هَذَا البَيْتِ: جَرَّ (مُزْمَلٍ) لِمَجَاوَرَتِهَا لِكَلِمَةِ (بَجَادٍ) المَجْرُورَةَ ب(فِي)، وَحَقَّقَهَا الرِّفْعَ لِأَنَّهَا: نَعَتْ لِكَلِمَةِ (كَبِيرٍ) المَرْفُوعَةَ وَلَكِنَّهُ جَرَّهَا لِلْمَجَاوَرَةِ<sup>(6)</sup>، وَأَنْكَرَ السِّيْرَافِي مَا قَالَهُ سَيَّبِيوِيهِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي الجَّرِّ عَلَى الجَّوَارِ فِي نَحْوِ: هَذَا جُرُ ضَبَّ خَرِبٍ، بِجَرِّ خَرِبٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لَضَبِّ، فَقَالَ: "المَعْنَى: هَذَا جُرُ ضَبَّ خَرِبِ الجُّحْرِ، وَالدَّيُّ يَقْوِي هَذَا أَنَّا إِذَا قَلْنَا: خَرِبِ الجُّحْرِ، صَارَ مِنْ بَابِ: حَسَنَ الوَجْهِ"<sup>(7)</sup>، وَقَدْ اعْتَرَضَ أَبُو حَيَّانٍ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِّي وَالسِّيْرَافِي، فَقَالَ: " وَمَذْهَبُهُمَا خَطَأٌ مِنْ غَيْرِ مَا وَجَّهَ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الجُّحْرُ مَخْصَصًا بِالضَبِّ، وَالضَبُّ مَخْصَصٌ بِخَرَابِ الجُّحْرِ المَخْصَصِ بِالإِضَافَةِ إِلَى الضَبِّ، فَتَخْصِيصُ كُلِّ مِنْهُمَا مَتَوَقَّفٌ عَلَى صَاحِبِهِ، وَهُوَ فَاسِدٌ لِلدَّوْرِ، وَلَا يَوْجَدُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ العَرَبِ"<sup>(8)</sup>، وَقَدْ خَالَفَ عِدَدٌ مِنَ النُّحَاةِ سَيَّبِيوِيهِ، كَابْنِ الحَاجِبِ، وَالأَخْفَشِ، وَابْنِ الأَنْبَارِيِّ، وَأَبُو حَيَّانٍ، فَقَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: "وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ، إِذْ لَمْ يَأْتِ الخَفْضُ عَلَى الجَّوَارِ فِي القُرْآنِ، وَلَا فِي الكَلَامِ الفَصِيحِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَاذٌ فِي كَلَامِ مَنْ لَا يَأْبَهُ بِهِ مِنَ العَرَبِ"<sup>(9)</sup>، وَذَهَبَ الأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُ: "جَائِزٌ فِي الاضْطِرَارِ"<sup>(10)</sup>، وَقَالَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ: "وَقَوْلُهُمْ: جُرُ ضَبَّ

1 -المقتضب للميرد73/4.

2 - التبيين في اعراب القرآن، أبو البقاء محب الدين عبدالله العكبري تح: علي محمد البيجاوي، الناشر: عيسى البابلي الحلبي.

3 -سورة الذاريات الآية58.

4 -معنى أبانا: جبل أبيض وجبل أسود، والعرائين: الأوائل، والأصل في هذا أن يقال للأنف، والويل: ما عظم من القطر، والبجاد: كساء، ومزمل: ملف.

5 -البيت لأمرئ القيس في ديوانه ص105، وهو من البحر الطويل،

6 - ينظر شرح التسهيل، لابن مالك3/308،309.

7 - ينظر شرح كتاب سيبويه، للسيرافي2/328.

8 -ارتشاف الضرب، لابي حيان2/293.

9 -أمالي ابن الحاجب1/280.

10 - معاني القرآن، للأخفش1/277.

خَرِبٍ، وما أشبه ذلك، وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الحمل على الجوار قليل، يُقتصر فيه على السَّماع، ولا يقاس عليه لقلته" (1)، وكذلك ذهب أبوحيان إلى أن: "الخفض على الجوار في غاية الشذوذ" (2)، وقال قال الفراء: "لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب كذلك" (3)، ولم ينكر البغدادي أيضاً: الجرّ على الجوار، وماورد في السَّماع عن العرب، وما ذهب إليه جمهور النحاة حيث قال: "واعلم أنّ قولهم: جُرَّ ضَبٌّ خَرِبٍ، مسموع فيه الجرّ والرفع، والرفع في كلامهم أكثر" (4).

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

9- الجرّ على الجوار هو: ذلك الأثر الذي يلحق الاسم لوقوعه بجوار كلمة مجرورة بعوامل الجرّ المعروفة.

10- يُعدّ النعت أو الصفة من أشهر الكلمات التي تدخلها هذه الظاهرة، ويقع أيضاً في التوكيد.

11- معنى قرب الجوار هو: أنه قد جاوره فأخذ حكمه في الجرّ إبتاعاً.

12- الخليل لا يجيز الجرّ على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التعريف والتذكير، والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

13- سيبويه يجيز الحمل على الجوار إذا أمن اللبس.

14- ذهب سيبويه إلى أن: بعض العرب تعتمد الجرّ على الجوار، ووافقه ابن جني، وابن هشام.

15- ابن جني من أوائل النحاة القائلين بالجرّ على الجوار.

16- ابن هشام أجاز الجرّ على الجوار.

17- ذهب المبرد إلى أن: الجرّ فيه لقرب العامل.

1 - أسرار العربية، لابن الأثير ص 239.

2 - البحر المحيط، لابي حيان 3/437.

3 - ارتشاف الضرب، لابي حيان 4/1912.

4 - خزانة الأدب، للبغدادي 5/91.

18- ذهب العُكبري إلى أن: الجرّ على الجوّار ليس بمُمتنعٍ أن يقع في القرآن؛ لكثرة، فقد جاء في القرآن، والشعر.

19- وتبع ابن مالك سيبويه، ومن وافقه في الجرّ على الجوّار، واشترط لجوازه وقوعه أمن اللبس.

20- أنكر السيرافي ما قاله سيبويه، ومن تبعه في الجرّ على الجوّار.

21- اعترض أبو حيان على ما ذهب إليه ابن جنّي والسيرافي، وأنّ مذهبهما خطأ من غير ما وجه.

22- قال ابن الحاجب: ليس بجيد، إذ لم يأت الخفض على الجوّار في القرآن، ولا في الكلام الفصيح، وإنّما هو شاذّ في كلام من لا يأبه به من العرب.

23- ذهب الأخفش إلى أن: الجرّ على الجوّار جائز في الاضطرار.

24- قال ابن الأنباري: هذا ليس بصحيح؛ لأنّ الحمل على الجوّار قليل، يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه لقلته.

25- ذهب أبوحيان إلى أن: الخفض على الجوّار في غاية الشذوذ.

26 - قال الفراء: لا يُخفّضُ بالجوّارِ إلّا ما استعملته العرب.

والرأي الذي أختاره: هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة إلى جواز الجرّ على الجوّار إذا أمن اللبس، فقد جاء في القرآن، والشعر، والدليل ما ذكر من الشواهد. والله أعلم.

## المطلب الثالث - اكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه المؤنث.

الأصل في المضاف أن يحتفظ بتذكيره أو تأنيثه، كما كان قبل أن يُضاف إليه، ولا يحدث فيه شيء من التغيير بعد إضافته إلا حذف التثوين كقولك: غلامٌ، فبعد الإضافة تقول: غلامٌ زيدٌ، وحذف نُون التثنية ونون الجمع، فتقول: صاحباً عمرو، ومسلمو أورباً<sup>(1)</sup>، فإذا كان المضاف مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً أو العكس، فإنه يصح حذف المضاف، وإسناد الفعل إلى المضاف إليه، فيجوز أن يكتسب المضاف تذكير أو تأنيث المضاف إليه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾<sup>(2)</sup>، ف(الرَّحْمَةُ) مؤنثة، ولفظ الجلالة (الله) مذكّر، فاكْتَسَبَ تذكيره، ولذلك جاء خبرها مذكّر (قريبٌ)<sup>(3)</sup>، ويقول ابن هشام: "مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الْمَضَافُ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ: التَّعْرِيفُ، إِنْ كَانَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً...، وَالتَّذْكَيرُ وَالتَّأْنِيثُ"<sup>(4)</sup>، قال ابن مالك:

"وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْ لَا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَدْفِ مُوَهَّلًا<sup>(5)</sup>"

أي: قد يكتسب المضاف المذكر - من المؤنث المضاف إليه - التأنيث، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، فَصَحَّ تَأْنِيثُ (بَعْضِ) لإضافته إلى أصابع، وهو مؤنث، فتقول: قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ"<sup>(6)</sup>، ذكر البغدادي في خزائنه شاهداً من الشواهد في (باب الإضافة)، وعرض رأياً لسيبويه بعد أن ذكر الشاهد فقال: "

مَرُّ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْضِي أَخَذَنْ بَعْضِي وَتَرَكَنْ بَعْضِي<sup>(7)</sup>"

والشاهد في البيت السابق: (مَرُّ اللَّيَالِي) على أن (مَرُّ) اكتسب التأنيث من المضاف إليه، ولهذا قال: (أَخَذَنْ). وسيبويه جعل محلّ الشاهد: (أَسْرَعَتْ)؛ ففي البيت قد اكتسب المذكر فيه التأنيث بوجهين: أحدهما التأنيث فقط - وهو بالنظر إلى قوله: (أَسْرَعَتْ) - وثانيهما التأنيث والجمعيّة - وهو

1 - شرح التسهيل، لابن مالك 237/3.

2 - سورة الأعراف من الآية 56.

3 - ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 136/2.

4 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 85/3.

5 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 24/3.

6 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 24/3.

7 - البيت: للأغلب بن جشم العجلي نقلاً عن المعمرين، لأبي حاتم السجستاني، ص 87، وهو أحد المعمرين، عمّر في الجاهلية، وأدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، واستشهد في معركة نهاوند، وقيل للعجاج في ملحقات ديوانه ص 80، وهو من البحر الرجز.

بالنظر إلى قوله: (أَحْذَنْ) - وكان المناسب ...، أو يوافق سيبويه وَمَنْ تَبِعَهُ" (1)، واتفق المبرّد مع سيبويه في قوله أَنَّ البيت الشاهد اكتسب المذكر فيه التأنيث من المضاف إليه بالوجه الثاني: وهو التأنيث والجمعية، بالنظر إلى قوله: (أَحْذَنْ)" (2)، وَتَبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ السِّيَوطِي "واستشهد بالبيت على تأنيث: (أَسْرَعَتْ) من عوده إلى طول، على روايته (طُولُ اللَّيَالِي ...)، وهو مذكّر لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه" (3)، وقال سيبويه: "وزعم يونس أَنَّهُ سَمِعَ رُؤْيَةَ يَقُولُ: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ؛ فِيرْفَعُ، وَمِثْلُ قَوْلِهِمْ: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ إِذْ صَارَتْ تَقَعُ عَلَى مُؤَنَّثٍ...، وَرَبَّمَا قَالُوا فِي بَعْضِ الْكَلَامِ: ذَهَبْتُ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، وَإِنَّمَا أَنْتَ الْبَعْضُ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَى مُؤَنَّثٍ هُوَ مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ لَمْ يُوْنَتُّهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: ذَهَبْتُ عَبْدُ أُمَّكَ لَمْ يَحْسُنْ" (4)، وذكر سيبويه في هذا الشأن عدّة شواهد شعرية، ذكر منها قول العجاج الذي روي ب(طُولُ اللَّيَالِي ...). في كتابه، حيث اختلفت رواية البيت عمّ رواه البغدادي فقال:

"طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي تَقْضِي  
أَحْذَنْ بَعْضِي وَتَرَكَنَ بَعْضِي" (5)

"والشاهد في البيت السابق: (طُولُ اللَّيَالِي)، حيث أَنَّ المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه، ولهذا قال: (أَسْرَعَتْ)، ولم يقل (أَسْرَع) " (6)، وقال سيبويه أيضًا: " وسمعنا من العرب مِمَّنْ يُوْنَقُ بِهِ: اجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ، لِأَنَّهُ يَقُولُ فِي كَلَامِهِ: اجْتَمَعَتْ الْيَمَامَةُ، يَعْنِي أَهْلَ الْيَمَامَةِ، فَأَنْتَ الْفِعْلُ فِي اللَّفْظِ إِذْ جَعَلَهُ فِي اللَّفْظِ لِلْيَمَامَةِ، فَتَرَكَ اللَّفْظَ يَكُونُ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي سِعَةِ الْكَلَامِ" (7)، ومنه قول الشاعر:

مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسْقَهَتْ  
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ (8)

1 - ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 224/4.

2 - ينظر المقتضب، للمبرّد 199/4.

3 - شرح شواهد المغني، للسيوطي 881/1.

4 - الكتاب، لسيبويه 51/1.

5 - البيت للعجاج في ملحقات ديوانه ص80، وهو من البحر الرجز.

6 - ينظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد حسن شراب 40/2.

7 - الكتاب، لسيبويه 53/1.

8 - البيت لذي الرمة في ديوانه ص 754، وهو من البحر الطويل.

والشاهد في هذا البيت قوله: (تَسَفَّهَتْ ... مَرُّ الرِّيحِ)، حيث أُنْتُ الفعل بتاء التأنيث، مع أن فاعله مذكر - وهو قوله: (مَرُّ) - والذي جلب له ذلك إنما هو: المضاف إليه، وهو (الرِّيحِ)، أي: اكتسب المضاف (مَرُّ) التأنيث من المضاف إليه (الرِّيحِ)، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرِّ بالرِّيحِ، نحو: (تَسَفَّهَتْ الرِّيحُ) (1)، وقال ابن هشام: "...، والثاني: إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها معرب، أو جملة اسمية، فالأول كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (2)، ف(يوم) مضاف إلى (ينفع)، وهو فعل مضارع، والفعل المضارع معرب كما تقدم، فكان الأرجح في المضاف إليه، كما يكتسب منه التذكير والتأنيث" (3)، وقال ابن هشام أيضاً: "وبيان ذلك أن المضاف إذا كان مذكراً والمضاف إليه مؤنث، جاز في المضاف وجهان: أحدهما التذكير؛ نظراً إلى أصله، والثاني: التأنيث، نظراً إلى المضاف إليه، وعليه جاء قول الشاعر:

مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ      أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ (4)

والشاهد فيه قوله: (تَسَفَّهَتْ ... مَرُّ الرِّيحِ)، حيث ألحق (تاء) التأنيث بالفعل الذي هو: (تَسَفَّهَتْ) المسند إلى (مَرُّ الرِّيحِ)، والمر مذكر، لكنّه مضاف إلى الرِّيحِ وهي مؤنثة، فاكسب التأنيث من المضاف إليه" (5).

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

- 1- الأصل في المضاف أن يحتفظ بتذكيره أو تأنيثه كما كان قبل أن يُضاف إليه.
- 2- لا يحدث في المضاف شيء من التغيير بعد إضافته إلا حذف التثوين أو حذف نون التثنية ونون الجمع.
- 3- إذا كان المضاف مذكراً، والمضاف إليه مؤنثاً أو العكس فإنّه: يصح حذف المضاف، وإسناد الفعل إلى المضاف إليه.
- 4- يجوز أن يكتسب المضاف تذكير أو تأنيث المضاف إليه.

1 - ينظر هامش شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 24/3.

2 - سورة المائدة من الآية 119.

3 - شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام 113/1.

4 - البيت لذي الرمة في ديوانه ص 754، وهو من البحر الطويل.

5 - شرح شنور الذهب، لابن هشام 113/1.

- 5- يرى ابن هشام أنّ من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه: التذكير والتأنيث.
- 6- يرى سيبويه في البيت الشاهد أنّ المضاف قد اكتسب التأنيث من وجهين: أحدهما التأنيث فقط- وثانيهما التأنيث والجمعية.
- 7- اتفق المبرّد مع سيبويه في قوله أنّ البيت الشاهد اكتسب المذكر فيه التأنيث من المضاف إليه بالوجه الثاني: وهو التأنيث، والجمعية، وتبعهم في ذلك السيوطي.
- 8- ذهب ابن مالك إلى أنّه: قد يكتسب المضاف المذكر - من المؤنث المضاف إليه - التأنيث، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه.
- 9- ذهب ابن هشام إلى أنّ: المضاف إذا كان مذكّر والمضاف إليه مؤنث، جاز في المضاف وجهان: أحدهما التذكير نظراً إلى أصله، والثاني: التأنيث نظراً إلى المضاف إليه.
- والرأي الذي أميلُ إليه في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه، وذلك لما ورد من الشواهد التي تؤيد ذلك.
- والله أعلم.

## المطلب الرابع- جواز الجرّ في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة.

اسم الفاعل: "هو اسمٌ مشتقٌّ من الفعل المبني للمعلوم، للدلالة على من قام بالفعل أو قام به، على وزن (فاعل)، يعمل عمل فعله بشرطين:

1- أن يكون مقروناً ب(أل) فيعمل عمل فعله مطلقاً.

2- إن كان مجرد من(أل) فيعمل بشرطين:

1- أن يدلّ على الحال أو الاستقبال.

2- أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو مخبر عنه، أو موصوف" (1).

قال ابن مالك:

"وَأَجْرُزُ أَوْ انْصَبُ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كَا «مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَن نَهَضُ" (2)

أي: يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة، الجرّ والنصب نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو، وعمراً، فالجرّ مراعاة للفظ، والنصب على إضمار فعل، ذكر البغداديّ في خزائنه شاهداً من الشواهد في (باب الإضافة)، وعرض رأياً لسيبويه بعد أن ذكر الشاهد فقال:

الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانَ (3) وَعَبْدَهَا عُوذًا (4) تُرْجِي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا (5)

والشاهد في هذا البيت: (الواهبُ المائةِ الهجانِ، وَعَبْدَهَا)، على أنّه قد يجعل ضمير المعرّف باللام في التّابع مثلَ المعرّف باللام؛ فإنّ قوله:(عَبْدَهَا) بالجرّ معطوف على المائة، وهو مضاف إلى ما ليس فيه (أل)، واغتنق هذا لكونه تابعاً؛ والتّابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع (6)، قال البغداديّ:

1 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 50/49/3.

2 - المصدر السابق 55/54/3.

3 - الهجان بكسر الهاء: البض، وهي: أكرم الإبل عندهم، والمعنى: أنه يهب المائة من النوق البيض الحديثة العهد بالنتاج مع أولادها ورعايتها.

4 - عوذ: جمع عائذ، وهي الناقة إذا وضعت وبعدما تضع أياماً حتى يقوى ولدها، وسميت بذلك لأنّ ولدها يعوذ بها، أي: يلجأ إليها.

5 - البيت للأعشى ميمون قيس في ديوانه ص25، وهو من البحر الكامل.

6 - خزانة الأدب، للبغداديّ 294/4.

" وكان أبو العباس المبرّد... وأجازه سيبويه والمازنيّ...، وقال الأعلّم: قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا، لأنّ العبد مضاف إلى ضمير (المائة)، وضميرها بمنزلتها؛ وهذا جائز بإجماع...، وإنّما احتجّ سيبويه بهذا بعد أن صحّ عنده بالقياس جواز الجرّ في الاسم المعطوف، وأنشد البيت ليُرى ضرباً من المثل في الاسم المعطوف؛ لأنّه حجّة له، لا أنّه ليس يجوز في غيره. وهذا كلامه" (1)، قال سيبويه: " (هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى، وما يَعْمَلُ فيه) ...، وقد قال قومٌ من العرب تُرَضَى عَرَبِيَّتُهُمْ: هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ، شَبَّهوه بالحسنِ الوجهِ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلّا أنّه اسمٌ، وقد يَجُرُّ كما يَجُرُّ وَيُنْصَبُ أَيضاً كما يُنْصَبُ...، ومن قال: هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ، قال: هو الضَّارِبُ الرَّجُلِ وعبدالله، ومن ذلك إنشادٌ بعض العرب قولَ الأعشى:

الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانَ وَعَبْدَهَا      عُوْدًا تُرَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا" (2)

"واستشهد به سيبويه على عطف (عَبْدَهَا) على (المائة)، واعترض عليه بأنّه ليس مثل الضَّارِبِ الرَّجُلِ وعبدالله؛ لأنّ (عَبْدَهَا) ليس أجنبيّاً؛ لأنّه بمثابة (عَبْدِ الْمَائَةِ)؛ ولأنّ الضَّمير فيه عائد على (المائة)، وأمّا الضَّارِبُ الرَّجُلِ وعبدالله فإنّ المعطوف ليس فيه ضمير الأوّل فهو أجنبيّ" (3)، ذهب ابن الحاجب إلى ما ذهب إليه سيبويه في اعراب الشّاهد من البيت السّابق في قوله: (عَبْدَهَا) بالجرّ عطفاً على (المائة)، وهو مضاف إلى ما ليس فيه (أل)، "فجعل ضمير المعرّف باللام في التّابع مثل المعرّف باللام، واغتنق هذا لكونه تابعاً؛ والتّابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع" (4)، وذكر المبرّد: "في باب الصّفة المشبّهة بالفاعل فيما يعمل فيه، وإنّما تعمل فيما كان من شبهها وذلك كقولك: هذا حسن الوجه، ف (الوجه) لم يجعل (حسناً) معرفة، وإن كان مضافاً إليه، وذلك لأنّ التّنوين هو الأصل...، فهذه الأوجه الإعرابية جيّدة، وبيت الأعشى ينشد جرّاً" (5):

الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانَ وَعَبْدَهَا      عُوْدًا تُرَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا" (6)

1 - خزانة الأدب، للبغداديّ 294/4.

2 - الكتاب، لسيبويه 183/182/1.

3 - ينظر هامش الكتاب، لسيبويه 183/1.

4 - ينظر الكافية في النّحو، لابن الحاجب 28/1.

5 - ينظر المقتضب، للمبرّد 428/4.

6 - ينظر الكتاب، لسيبويه 183/182/1.

بينما ابن السراج في اعراب الشاهد (وَعَبْدَهَا) من البيت: السابق، قال: "وإنما أرادوا: عبد المائة، كما نقول: كل شاة وسخلها بدرهم، ورب رجل وأخيه، لما كان المضمرة هو الظاهر جرى مجراه، والوجه في هذا النَّصْب" (1)، وقال السيوطي: "... (وَعَبْدَهَا): يروى بالنَّصْبِ والجَرِّ، فأما الجَرِّ: فعلى العطف على لفظ (المائة)، وأما النَّصْب: فعلى العطف على محلّه" (2)، بينما قال الرضي: "قد يعطف على مجرور ذي اللام، ما يكون في قوّة ما يمكن وقوعه موقعه، يعني المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام، لأنّه في قوّة المضاف إلى ما فيه الألف واللام كقوله:

الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا      عُوْدًا تُرْجِي خُلْفَهَا أَطْفَالَهَا" (3)

وتقديره: وعبد المائة ...، ومذهب سيبويه قويّ، إذ قد يحتمل في التّابع ما لا يحتمل في المتبوع؛ لأنّ التّبع فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتّقدير" (4)، أمّا ابن الأنباري: يرى أنّ "عطف (عَبْدَهَا) بالنَّصْبِ على (المائة) المجرور بإضافة اسم الفاعل الذي هو (الْوَاهِبُ) إليه" (5).

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

- 1- اسم الفاعل إن كان مجرّد من (أل) فيعمل بشرطين: أن يدلّ على الحال أو الاستقبال، وأن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو مخبر عنه، أو موصوف.
- 2- يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة، الجرّ والنَّصْبُ، فالجرّ مراعاة للفظ، والنَّصْبِ على إضمار فعل.
- 3- ذهب ابن الحاجب إلى ما ذهب إليه سيبويه في اعراب الشاهد من البيت السابق في قوله: (عَبْدَهَا) بالجرّ عطفاً على (المائة) وهو مضاف إلى ما ليس فيه (أل)، فجعل ضمير المعرّف باللام في التّابع مثل المعرّف باللام، واغتنق هذا لكونه تابعاً؛ والتّابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.

1 - الأصول في النحو، لابن السراج 131/1 إلى 136.

2 - همع الهوامع، للسيوطي 48/2.

3 - بنظر الكتاب، لسيبويه 182/1 183.

4 - شرح الرضي على الكافية 224/2.

5 - الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 156/1.

- 4- وذكر المبرّد: في باب الصّفة المشبّهة بالفاعل فيما يعمل فيه، وإنّما تعمل فيما كان من شبهها، كقولك: هذا حسن الوجه، ف (الوجه) لم يجعل (حسناً) معرفة، وإنّ كان مضافاً إليه، وذلك لأنّ التّنوين هو الأصل...، فهذه الأوجه الإعرابية جيّدة.
- 5- يرى ابن السّراج في اعراب (وَعَبْدَهَا)، إنّما أرادوا: عبد المائة، لما كان المضمر هو الظّاهر جرى مجراه، والوجه في هذا النّصب.
- 6- ذهب السيوطيّ إلى أنّ (وَعَبْدَهَا): يروى بالنّصبِ والجرّ، فأما الجرّ: فعلى العطف على لفظ (المائة)، وأما النّصب: فعلى العطف على محلّه.
- 7- ذهب الرّضويّ إلى القول بأنّه: قد يعطف على مجرور ذي اللّام، ما يكون في قوّة ما يمكن وقوعه موقعه، يعني المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللّام، لأنّه في قوّة المضاف إلى ما فيه الألف واللّام.
- 10- يرى ابن الأنباري أنّ عطف (عَبْدَهَا) بالنّصب على (المائة) المجرور بإضافة اسم الفاعل الذي هو (الواهب) إليه.
- والرّأي الذي أختره في هذه المسألة: أنّه يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة، الجرّ والنّصب، فالجرّ مراعاة للفظ، والنّصب على إضمار فعل، وذلك لما أورده النّحاة من آراء تؤيّد ما ذهبوا إليه.
- والله أعلم.

## الفصلُ الرَّابِعُ

### المَسَائِلُ الْمُتَفَرِّقَةُ

المبْحَثُ الأوَّلُ - مَسَائِلُ مُخْتَارَةٌ مِنْ كِتَابِ (خِرَانَةِ الْأَدَبِ) «لِلْبَغْدَادِيِّ».

آراءُ سيبويه في بعض المسائل المتعلقة بالحروف.

المبْحَثُ الثَّانِي - مَسَائِلُ مُخْتَارَةٌ مِنْ كِتَابِ (خِرَانَةِ الْأَدَبِ) «لِلْبَغْدَادِيِّ».

آراءُ سيبويه في بعض المسائل المتعلقة بالأسماء.

## المسائل المتفرقة:

اخترت في هذا الفصل مسائل متفرقة من أجزاء كتاب (خزانة الأدب) للبغدادي، ووضعتها في مبحثين، ووسّمت المبحث الأول بعنوان: آراء سيبويه في بعض المسائل المتعلقة بالحروف، وضمّ هذا المبحث أربعة مطالب، المطلب الأول: القول في أصل (لن)، والمطلب الثاني: (أن) الموطئة للقسم، أما المطلب الثالث: سأطرق فيه إلى (إذن) بين الإعمال والإهمال، أما المطلب الرابع فهو: جواز حذف ضمير الشأن من (إن) وأخواتها، وفي المبحث الثاني، والذي وضعت له عنواناً: آراء سيبويه في بعض المسائل المتعلقة بالأسماء، فقد حوي خمسة مطالب، فكان المطلب الأول: التوسّع في الظروف المتصرفّة، والمطلب الثاني: الخلاف في ترخيم المضاف والمضاف إليه، والمطلب الثالث: جواز جمع (ذو) جمعاً صحيحاً، أما المطلب الرابع: فقد خصّصته لخروج (سوى) عن الظرفية، وأما المطلب الخامس: (سُبْحَانَ) مُنْصَرِفٌ أم غير مُنْصَرِفٍ، وذكرت ما توصلت إليه من نتائج لكل مسألة من خلال دراستي لها، وبعد هذه التوطئة سأقوم - بمشيئة الله - بدراسة وشرح الآراء التي نسبها البغدادي في خزانته إلى سيبويه، والتي سأعرض فيها رأيه وآراء العلماء، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينهم في هذه المسائل التي تندرج تحت هذا الفصل.

المبحثُ الأوَّل: مَسَائِلُ مُخْتَارَةٌ مِنْ كِتَابِ (خِرَازِنَةُ الْأَدَبِ) «لِلْبَغْدَادِيِّ».

آراء سيبويه في بعض المسائل المتعلقة بالحروف.

المطلب الأوَّل - القول في أصلِ (لَنْ).

المطلب الثاني - (أَنَّ) المَوْطِئَةُ لِلْقَسَمِ.

المطلب الثالث - (إِذَنْ) بين الإعمال والإهمالها.

المطلب الرابع - جَوَازُ حَذْفِ ضَمِيرِ الشَّانِ مِنْ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا.

## مَسَائِلُ مُخْتَارَةٌ مِنْ كِتَابِ (خِزَانَةِ الْأَدَبِ) «لِلْبَغْدَادِيِّ».

### آراء سيبويه في بعض المسائل المتعلقة بالحروف.

سأعرض في هذا المبحث أربع مسائل متفرقة اخترتها من أجزاء كتاب (خزانة الأدب) للبغدادِيِّ والتي أورد فيها آراءً لسيبويه، وكذلك آراءً للعلماء في هذه المسائل، بعد أن ذكر الشواهد الشعرية.

### المطلب الأول - القول في أصل (لَنْ).

(لَنْ) حرف نصب ونفي واستقبال، قال ابن الأنباري: "وأما (لَنْ): فمعنى النَّفي باقٍ فيها، فينبغي ألا يتغيّر حكمها"<sup>(1)</sup>، ويطلق عليها: "نفي (سَيَفْعَلُ)، أو (سَوْفَ يَفْعَلُ)، و(لَنْ) تفيد النَّفي في الاستقبال"<sup>(2)</sup>، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾<sup>(3)</sup>، قال ابن مالك:

"وَلَنْ اِنْصَبُهُ وَكَيْ، كَذَا بَأْنٍ      وَلَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ" <sup>(4)</sup>

واختلف النحاة في أصل (لَنْ)، وذهبوا في ذلك إلى عدة مذاهب، سأذكرها-إن شاء الله- في هذا المطلب، ذكر البغدادِيُّ شاهداً من الشواهد الشعرية في باب (التواصب)، وعرض فيه رأياً لسيبويه بعد أن ذكر الشاهد فقال: "قال الشاعر:

يُرْجِي المرءَ مَا لَا أَنْ يُلَاقِي      وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ <sup>(5)</sup> الْخُطُوبُ" <sup>(6)</sup>

والشاهد في البيت السابق: (مَا لَا أَنْ يُلَاقِي)، على أَنَّ أصل (لَنْ): (لَا أَنْ). و"على أَنَّ الخليل قال: أصل (لَنْ): (لَا أَنْ)، كما جاءت في البيت، على أصلها، بدليل أَنَّ المعنى فيهما واحد، فحذفت الهمزة تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، كما حذفت من قولهم: وَيُلْمُهُ، والأصل: وَيُلُّ أُمَّه ...،

1 - أسرار العربية، لابن الأنباري ص234.

2 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 37/5.

3 - سورة الاسراء من الآية 37.

4 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/4.

5 - المعنى: أَنَّ المرء يرتجي الأمر الغائب عنهن وتحول أهوال الموت أو شدائد الدهر بينه وبين أدنى شيء منه.

6 - البيت منسوب لجابر بن رألان الطائي في نوادر أبي زيد ص264، ونسب لإياس بن الأرت في خزانة الأدب للبغدادِيِّ 445/8، وهو من البحر الوافر.

فصارت لَنْ، وهذا مذهب الكِسائي أيضاً، وردّه سيبويه بما ذكره الشَّارح المحقق<sup>(1)</sup>، قال سيبويه في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء: "واعلم أنّ هذه الأفعال لها حروفٌ تعمل فيها فتتصّبها، لا تعمل في الأسماء... وهي: (أَنْ)، وذلك قولك: أريد أَنْ تَفْعَلَ، و(لَنْ)، فأما الخليل فزعم أنّها: (لَا أَنْ)، ولكنهم حذفوا لكثرتّه في كلامهم، كما قالوا وَيُلمّهُ، يريدون وَيُلْ لأُمَّه، وجعلت بمنزلة حرف واحد"<sup>(2)</sup>، وكذلك نسب هذا القول للخليل والكِسائي، النَّحاس، والسيوطي، والأشموني<sup>(3)</sup>.

وفي أصل (لَنْ) خلاف بين النّحاة: ذهب الخليل وتبعه الكِسائي والمازني في قوله: بأنّ (لَنْ) قريبة في اللفظ مِنْ (لَا أَنْ)، وأنّ النّفي والتّخليص والاستقبال معناهما، وهو حاصل فيهما، وأنّها قد جاءت على هذا الأصل للضرورة، كما في قول الشاعر:

يُرْجِي المرءَ ما لا أَنْ يُلَاقِي      وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ<sup>(4)</sup>

أي: لَنْ يُلَاقِي<sup>(5)</sup>، وأنّ (لَنْ) مركبة مِنْ (لا) و(أَنْ) المصدرية، وحذفت الهمزة مِنْ(أَنْ) تخفيفاً، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين<sup>(6)</sup>، قال المازني: " أنّ الحروف إذا رُكِّبت حصل لها من الاختصاص ما لم يكن لها قبل، ألا ترى أنّ (لو) حرف امتناع لامتناع، فإذا تركّب مع (لا) صار حرف امتناع لوجود"<sup>(7)</sup>، وروي عن الخليل أيضاً: "أنّه وافق جمهور النّحويين ببساطة (لَنْ)"<sup>(8)</sup>، وذهب سيبويه وتبعه الجمهور إلى: "أنّها بسيطة، وردّ ما ذهب إليه الخليل ومن تبعه، بجواز تقديم معمول معمولها عليها"<sup>(9)</sup>، قال سيبويه: "وأما غيره-يقصد الخليل- فزعم أنّه ليس في (لَنْ) زيادة، وليست من كلمتين، ولكنّها بمنزلة شيء واحد على حرفين ليست فيه زيادة، وأنّها في حروف التّصّب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، في أنّه ليس واحداً من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداَ فَلَئِنْ أَضْرِبَ؛ لأنّ هذا اسمٌ، والفعل صِلَةٌ، فكأنّه قال: أمّا زيداَ فلا

1 - خزانة الأدب، للبغدادي 441/8.

2 - الكتاب لسيبويه 5/3.

3 - همع الهوامع للسيوطي 365/2، وشرح الأشموني على حاشية الصّبيان 407/3.

4 - البيت منسوب لجابر بن رالان الطائي في نوادر أبي زيد ص 264، تمّ تخريجه.

5 - ينظر شرح التصريح على التوضيح، للأزهري 358/2-361.

6 - ارتشاف الضرب، لأبي حيّان 1643/4.

7 - المصدر السابق نفس الجزء ونفس الصفحة.

8 - ينظر معاني القرآن للزجاج 160/1.

9 - ينظر الأصول في النّحو، لابن السّراج 147/2.

الضربُ له" (1)، وذكر البغداديُّ أنَّ الأَخفش قال: "ورواية: مَا إِنَّ لَا يُلَاقِي، بتقديمِ إِنَّ المكسورة غلط، والصَّواب: مَا أَنْ لَا يُلَاقِي، بفتحها، وهي زائدة، تُرَاد في الإيجاب مفتوحة، وفي النَّفي مكسورة، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ (2)، ولأنَّ (لا) في النَّفي بمنزلة (ما)، وإنَّ كانت (إِنَّ) لا تكاد تُرَاد بعد (لا) (3)، قال السيرافيُّ: "وزعم الفراء أنَّ (لَنْ) و(لَمْ) أصلهما واحد، وأنَّ الميم والنون مبدلتان مِنْ الألف في(لا)، وهذا ادَّعاء شيء لا نعلم فيه دليلاً..." (4)، قال ابن هشام: "وليس أصلها (لا) فأبدلت نوناً خِلافاً للفراء" (5)، بينما قال المُرادِيّ: "ذهب الفراء إلى أنَّ: (لَنْ) هي (لا) أبدلت ألفتها نوناً، وهو ضعيف" (6).

ومِنْ خِلالِ ذِكْرِ آراءِ العلماءِ لهذه المسألة يمكنُ أَنْ استخلصَ ما يلي:

- 1- يُنصَبُ الفعل المضارع إذا صحَّبه حرف من هذه الحروف: (لن، أو كي، أو أن، أو إذن أو حتى، أو لام التعليل).
- 2- (لَنْ) حرف نصب ونفي واستقبال.
- 3- ذهب الخليل إلى أنَّ: أصل (لَنْ): (لا أَنْ)، بدليل أنَّ المعنى فيهما واحد، فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فصارت لَنْ.
- 4- تَبَعَ الكِسائي والمازني الخليل في قوله: بأنَّ (لَنْ) قريبة في اللفظ من (لا أَنْ)، وأنَّ النَّفي والتَّخْلِيس والاستقبال معناهما، وهو حاصل فيهما.
- 5- قال ابن الأنباريِّ: وأمَّا (لَنْ): فمعنى النَّفي باقٍ فيها، فينبغي ألاَّ يتغيَّر حكمها.
- 6- قال المازنيُّ: أنَّ الحروف إذا رُكِّبت حصل لها من الاختصاص ما لم يكن لها قيل، ألا ترى أنَّ (لو) حرف امتناع لامتناع، فإذا تركَّب مع (لا) صار حرف امتناع لوجود(لولا).
- 7- ذكر الزَّجاج أنَّ: الخليل وافق جمهور التَّحويين ببساطة (لَنْ).

1 - الكتاب لسبويه 5/3

2 - سورة يوسف من الآية 96.

3 - خزائن الأدب، للبغدادي 442/8.

4 - شرح كتاب سبويه، للسيرافي 83/1.

5 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 132/4-133.

6 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادِيّ 298/2.

8- ذهب سيبويه وتبعه الجمهور إلى أن: (لن) بسيطة، وردّ ما ذهب إليه الخليل ومن تبعه بقولهم أن (لن) مركبة من (لا أن).

9- قال الأخفش ورواية: ما إن لا يُلاقي، بتقديم إن المكسورة غلط، والصواب: ما أن لا يُلاقي، بفتحها، وهي زائدة، تُزاد في الإيجاب مفتوحة، وفي النفي مكسورة.

10- قال السيرافي: وزعم الفراء أن: (لن) و(لم) أصلهما واحد، وأن الميم والنون مبدلتان من الألف في (لا)، وهذا ادّعاء شيء لا نعلم فيه دليلاً.

11- قال ابن هشام: وليس أصلها (لا) فأبدلت نوناً خلافاً للفراء.

12- قال المرادي: ذهب الفراء إلى أن: (لن) هي (لا) أبدلت ألفها نوناً، وهو ضعيف.

والرأي الذي أختاره في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن (لن) بسيطة، ولا يصح قول الخليل والكسائي بأن (لن) مركبة؛ لأن التركيب خلاف الأصل؛ قال سيبويه: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب؛ لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أمّا زيداً فلا الضرب له" (1).

والله أعلم.

<sup>1</sup> الكتاب، لسيبويه 5/3.

## المطلب الثاني - (أن) الموطئة للقسم.

تأتي (أن) على أربعة أضرب: مصدرية: وهي التي تنصب الفعل المضارع، ومخففة من النقيلة وهي (أن) المشددة بعد تخفيفها أي: (الناسخة)، وتفسيرية: وهي بمعنى أي، وتأتي لتفسير ما قبلها، وما يهمنها من هذه الأضرب هو أنها عندما تكون (زائدة): وهي التي دخولها في الكلام كخروجها منه، وتقع بعد (لما) الحينية كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(1)</sup>، "وتقع بين القسم و(لو)"، كقولك: أما والله أن لو قام زيد لقام عمرو، وشدّ زيادتها بعد كاف الجرّ"<sup>(2)</sup>، ومعنى موطئة: مُهَدِّة؛ أي: يتعقبها جواب القسم، كأنها توطئة لذكر الجواب،...، والقسم وجوابه جملتان تلازمًا فكانتا كالجمله الواحدة"<sup>(3)</sup>، ذكر السيوطي معنى كلمة (موطئة): عندما تحدّث عن حرف اللام فقال: " وهذه اللام تسمى موطئة؛ لأنها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها، أي: مهّدته له..."<sup>(4)</sup>، وتبعه المرادي فقال: " وإنما سُميت هذه اللام موطئة؛ لأنها وطأت للجواب"<sup>(5)</sup>، عرض البغدادي رأياً لسببويه في باب (حروف الجرّ) بعد أن ذكر الشاهد فقال: " على أن (أن) عند سببويه موطئة كاللام في: لئن جئتنني لأكرمنك. فاللام في لكان إذن جواب القسم لا جواب لو"<sup>(6)</sup>، قال الشاعر:

وَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَنَا يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ (7) مُظْلِمٌ (8)

والشاهد في هذا البيت هو: (أقسِمُ أن)، حيث أدخل (أن) توكيداً للقسم، كما تدخل اللام بعده، وقال البغدادي أيضاً: " وهذا نصُّ سببويه: وسألته، يعني الخليل عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾<sup>(9)</sup>، فقال: (ما) هنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على (إن) حين قلت: والله لئن فعلت

1 - سورة يوسف من الآية 96.

2 - ينظر شرح التسهيل، لابن مالك 54/4.

3 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 141/5.

4 - همع الهوامع، للسيوطي 450/2.

5 - الجني الذاني، للمرادي ص 136.

6 - خزانة الأدب، للبغدادي 80/10.

7 - معنى البيت: لو التقينا بكم في الحرب لأظلم نهاركم فصار ليلاً مفعماً بالشر.

8 - البيت للمسيب بن علس في ديوانه تح: د. محمود محمد الوصيفي، مكتبة الأدب، ط1، 2003، ص125، وهو من البحر

الطويل.

9 - سورة آل عمران من الآية 81.

لأفعلن...، ف(أن) في لو بمنزلة اللام في (ما)،...، إنما دخلت اللام على نيّة اليمين" (1)، ذكر سيبويه ذلك في (باب الأفعال في القسم)، حيث قال: "واعلم أنّ القسم توكيدٌ لكلامك...، ومثل هذه اللام الأولى (أن) إذا قلت: والله أن لو فعلت لفعلت، فقال:

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ      لَكَانَ لَنَا يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ " (2)

والشاهد فيه: إدخال (أن) توكيداً للقسم، كما تدخل اللام بعده، واستدلّ سيبويه بهذا الشاهد: على أنّ (أن) مؤكدة للقسم، فقال: " (فأن) في (لو) بمنزلة اللام في (ما)، فأوقعت هاهنا لامين: لامٌ للأول، ولامٌ للجواب، ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم، فكذاك اللامان في قوله عزّ وجلّ: ﴿لَمَّا آتَيْنُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ (3)، لامٌ للأول، وأخرى للجواب، ومثل ذلك ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾ (4)، إنما دخلت اللام بنيّة اليمين" (5). وتبع ابن عصفور سيبويه حيث قال: "...، وقد يدخلون (أن) على (لو) توطئة لجعل الفعل الواقع بعدها جواباً للقسم، كما يدخلون اللام على (إن) الشرطية" (6)، وذكر أبوحيان أنّ ابن عصفور ذهب إلى: "إنّ (أن) حرف رابط بين الجواب والقسم" (7)، بينما يرى ابن هشام أنّ: "(أن) حرف زائد لا حرف رابط، وذلك لكثرة حذفه، والحروف الرابطة لا تحذف" (8)، أمّا الأخفش فقد ذهب إلى: "جواز إعمال (أن) واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ (9)، وتقول: أكرمك لما أن يقوم زيد، بالرفع، وقوله: لَكَانَ لَنَا يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ، جواب القسم لتقدمه، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه...، و(لو) وما دخلت عليه جواباً للقسم" (10)، وجعل الأخفش "(أن) زائدة عاملة تدخل على الجواب للمتقدم منهما سواء أكان شرطاً أم قسماً" (11)، وذهب النحاس وتبعه

1 - خزانة الأدب، للبغدادي 80/10.

2- الكتاب، لسبويه 107/3.

3- سورة آل عمران من الآية 81.

4 - سورة الأعراف من الآية 18.

5 - ينظر الكتاب، لسبويه 107/3 108.

6 - المقرب، لابن عصفور 105/1.

7 - التذليل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تج: حسن هنداوي، دار القلم دمشق ط1، 1997م، 370 269 368/11.

8 - مغني اللبيب، لابن هشام ص50.

9- سورة يوسف من الآية 96.

10 - ينظر معاني القرآن، للأخفش 194/1.

11 - شرح التصريح على التوضيح، للأزهري 365/2.

الأعلم إلى أن: " (أن) هاهنا توكيد كاللام في لئن، ألا ترى أن اللام لا تدخل هاهنا لو قلت: أقسم؛ لأن لو فعلت، لم يجز؛ لأن اللام إنما تدخل في القسم أو فيما كان في سببها... فأدخلت (أن) مع لو تأكيداً، مثل اللام" (1)، ويرى ابن مالك أن (أن) قد تكون زائدة فقال: "وأنها قد تزداد قبل (لو) في القسم" (2)، وقد ذهب النحاة في (أن) إلى أربعة مذاهب، المذهب الأول: يرى سيبويه ومن تبعه أنها زائدة، قال ابن هشام: "هذا مذهب سيبويه، وغيره، ويبدو أن أبا حيان حين ذكر أن هذا ظاهر كلام سيبويه، إنما اعتمد على قول سيبويه في (باب الأفعال في القسم)، فإنه لم يصرح فيه بزيادتها، وإنما شبهها باللام الموطئة عند اجتماع القسم والشرط، للدلالة على أن الجواب للقسم لا للشرط" (3)، وقال البغدادي: "قال سيبويه، وقد ذكر أقسام (أن): فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً، فنحو قولك: لما أن جاءوا ذهب، وأما والله أن لو فعلت لأكرمك" (4)، أما المذهب الثاني: "فإنها موطئة، كاللام في لئن، وهو أحد القولين لسيبويه" (5)، وتبعه ابن عصفور في ذلك فقال: "قد يدخلون (أن) على (لو) توطئة، كما يدخلون اللام على (إن) الشرطية" (6)، المذهب الثالث: هو أن (أن) رابطة للمقسم به بالمقسم عليه، وهو ما ذهب إليه ابن عصفور، ورد ابن هشام على قوله: رابطة فقال: لو كانت (أن) للربط لوجب ذكرها، وإن ترك (أن) في مثله أكثر من ذكرها (7)، والمذهب الرابع: وهو أن (أن) المخففة من الثقيلة، وهو ما ذهب إليه أبو حيان، وذكر ذلك في باب عوامل الجزم فقال: "والذي نذهب إليه في (أن) هذه غير هذه المذاهب الثلاثة، وهو: أنها المخففة من الثقيلة، وهي التي وصلت ب(لو) (8)، كقوله تعالى: ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ (9)".

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

1- تأتي (أن) على أربعة أضرب: مصدرية، ومخففة من الثقيلة، وتفسيرية، وتأتي زائدة.

1 - خزنة الأدب، للبغدادي 82/10.

2 - ينظر شرح الكافية الشافية تأليف جمال الدين أبو عبد الله بن مالك الطائي، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي مكة المكرمة، ط 1، 1982م، 1529/11.

3 - ينظر مغني اللبيب، لابن هشام ص50.

4 - ينظر خزنة الأدب، للبغدادي 81/10.

5 - ينظر المصدر السابق نفس الجزء ونفس الصفحة.

6 - ينظر المقرب، لابن عصفور 105/1.

7 - ينظر مغني اللبيب، لابن هشام ص51.

8 - ينظر همع الهوامع، للسيوطي 407/2.

9 - سورة سبأ من الآية 14.

- 2- تأتي (أَنْ) زائدة: وهي التي دخولها في الكلام كخروجها منه، فنقع بعد (لَمَّا) الحينية.
- 3- بين السيوطي معنى كلمة (موطئة)، أي: أنها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها، أي: مهّدت له.
- 4- تبع المرادي السيوطي فقال: وإنما سُميت هذه اللام موطئة؛ لأنها وطأت للجواب.
- 5- قال سيبويه في (باب الأفعال في القسم): أن القسم توكيد لكلامك.
- 6- (أَنْ) عند سيبويه موطئة كاللام في: لئن جئتني لأكرمك.
- 7- تبع ابن عصفور سيبويه فقال: وقد يدخلون (أَنْ) على (لو) توطئة لجعل الفعل الواقع بعدها جواباً للقسم، كما يدخلون اللام على (إن) الشرطية.
- 8- ذكر أبوحيان أن ابن عصفور قال: أن (أَنْ) حرف رابط بين الجواب والقسم.
- 9- يرى ابن هشام أن: (أَنْ) حرف زائد لا حرف رابط، وذلك لكثرة حذفه، والحروف الرابطة لا تحذف.
- 10- ذهب الأخفش إلى جواز إعمال (أَنْ). وجعل (أَنْ) زائدة، عاملة تدخل على الجواب للمتقدم منهما سواء أكان شرطاً أم قسمًا.
- 11- ذهب النحاس وتبعه الأعمى إلى أن: (أَنْ) هاهنا توكيد كاللام في لئن، لأن اللام إنما تدخل في القسم أو فيما كان في سببها، فأدخلت (أَنْ) مع (لو) تأكيداً، مثل اللام.
- 12- يرى ابن مالك أن: (أَنْ) قد تكون زائدة فقال: "وأنها قد تزداد قبل (لو) في القسم".
- 13- ذهب النحاة في (أَنْ) إلى أربعة مذاهب:
- أ- المذهب الأول: يرى سيبويه ومن تبعه أنها زائدة، فقال عندما ذكر أقسام (أَنْ): فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً، فنحو قولك: لَمَّا أَنْ جاءوا ذهب، وأما والله أَنْ لو فعلت لأكرمك.
- ب- المذهب الثاني: فإنها موطئة، كاللام في لئن، وهو أحد القولين لسيبويه، وتبعه ابن عصفور فقال: قد يدخلون (أَنْ) على (لو) توطئة، كما يدخلون اللام على (إن) الشرطية.
- ت- المذهب الثالث: هو أن: (أَنْ) رابطة للمقسم به بالمقسم عليه، وهو ما ذهب إليه ابن عصفور.

ث-المذهب الرابع: هو أن: (أن) المخففة من الثقيلة وهو ما ذهب إليه أبو حيان، وذكر ذلك في (باب عوامل الجزم).

والرأي الذي أختاره في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه في أن (أن) زائدة، وبين سيبويه ذلك عندما ذكر أقسام (أن)، حيث قال: فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً، كقولك: لما أن جاءوا ذهب، وأما والله أن لو فعلت لأكرمك، وموطئة للقسَم، كاللام في لئن، وما دُكر من الشواهد يؤيد ذلك. والله أعلم.

## المطلب الثالث - (إِذَنْ) بين الإعمال والإهمالها.

(إِذَنْ) مِنَ الْأَحْرَفِ الَّتِي تَنْصَبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي أَصْلِهَا، فَذَهَبَ بَعْضُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا: "حَرْفٌ مَرْكَبٌ مِنْ (إِذْ) الدَّالُّ عَلَى الْوَقْتِ، وَ(أَنْ)، وَغَلِبَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْحَرْفِيَّةِ"<sup>(1)</sup>، وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّهَا: "حَرْفٌ بَسِيطٌ قَدْ تَكُونُ جَوَابًا ل(لَوْ) أَوْ الْقَسَمِ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا اللَّامُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مَذْكُورًا قُدْرًا"<sup>(2)</sup>، وَقَدْ نُسِبَ لِلْفَرَّاءِ: "أَنَّ أَصْلَهَا (إِذَا) نَوْتَتْ أَلْفَهَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ (إِذَا) وَ(إِذَنْ)"<sup>(3)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى: "أَنَّهَا اسْمٌ مَنْوَنٌ، وَهُوَ مَذْهَبٌ لِبَعْضِ الْكُوفِيِّينَ دُونَ تَعْيِينِ"<sup>(4)</sup>، أَمَّا عَنِ عَمَلِهَا فَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

"وَنَصَبُوا بِإِذَنْ الْمُسْتَقْبَلًا      إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ، مُوَصَّلًا

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَأَنْصَبُ وَارْفَعَا      إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا<sup>(5)</sup>

بَيَّنَّ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ (إِذَنْ) مِنْ نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ، وَأَنَّهَا تَعْمَلُ بِشُرُوطٍ وَهِيَ: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا، وَأَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً، وَأَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْصُوبِهَا وَذَلِكَ..."<sup>(6)</sup>، وَقَدْ عَرَضَ الْبَغْدَادِيُّ رَأْيًا لِسَبِيئِيهِ فِي بَابِ (التَّوَاصِبِ) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

أَرْجُزُ حِمَارِكَ لَا يَزْتَعُ<sup>(7)</sup> بِرَوْضَتِنَا      إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ<sup>(8)</sup>

وَالشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ: (إِذَنْ يُرَدُّ)، نَصَبَ مَا بَعْدَ (إِذَنْ)؛ لِأَنَّهَا مُصَدَّرَةٌ فِي الْجَوَابِ.

فَقَالَ: "...، وَهَذَا مِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ: الْغَالِبُ أَنَّ (إِذَنْ) تَضْمُنُ الشَّرْطَ، وَهَذَا الْوَجْهَ هُوَ مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ"<sup>(9)</sup>، قَالَ سَبِيئِيهِ فِي بَابِ (إِذَنْ): "أَعْلَمُ أَنَّ (إِذَنْ) إِذَا كَانَتْ جَوَابًا، وَكَانَتْ

1 - ينظر رصف المباني، للمالقي ص157.

2 - معاني القرآن، للفرّاء 338/2.

3 - ينظر تذكرة النحاة، لأبي حبان ص588.

4 - ينظر شرح الرّضي على الكافية 238/2.

5 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 4/4.

6 - المصدر السابق 5/4/4.

7 - معنى البيت: انته عنا وازجر نفسك عن التعرض لنا وإلا رددناك مضيقا عليك، والسوية: شيء يجعل تحت بردعة الحمار، يهدده بذلك، والمكروب: المداني المقارب.

8 - البيت لابن غنمة الضبي، ينظر شرح الشواهد الشعرية، لمحمد حسن شراب 166/1، وهو من البحر البسيط.

9 - خزنة الأدب للبيدادي 462/8.

مبتدأةً عَمِلَتْ فِي الْفِعْلِ عَمَلٌ (أرى) فِي الْاسْمِ إِذَا كَانَتْ مَبْتَدَأً، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: إِذَنْ أَجِيئُكَ، وَإِذَنْ آتِيكَ...، وَلَا تَفْصِلْ بَيْنَ شَيْءٍ مِمَّا يَنْصَبُ الْفِعْلَ وَبَيْنَ الْفِعْلِ سِوَى (إِذَنْ)؛ لِأَنَّ (إِذَنْ) أَشْبَهَتْ (أرى)، فَهِيَ فِي الْأَفْعَالِ بِمَنْزِلَةِ (أرى) فِي الْأَسْمَاءِ، وَهِيَ: تَلْعَى وَتَقْدَمُ وَتَوْحَّرُ" (1)، وَقَالَ سَبِيوِيهِ أَيْضًا: "وَاعْلَمْ أَنَّ (إِذَنْ) إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ، وَبَيْنَ شَيْءٍ الْفِعْلُ مَعْتَمِدٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا مُلْغَاةٌ لَا تَنْصَبُ الْبَيِّنَةَ...، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ: إِنْ تَأْتِيَنِي إِذَنْ آتِكَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ هَاهُنَا مُعْتَمِدٌ عَلَى مَا قَبْلَ (إِذَنْ)، وَلَيْسَ هَذَا كَقَوْلِ ابْنِ عَنَمَةَ الضَّبِّيِّ:

أَرْدُدُ حِمَارَكَ لَا تَنْزَعُ سَوِيئَهُ إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ" (2)

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبٌ مَا بَعْدَ (إِذَنْ)؛ لِأَنَّهَا مَصْدَرَةٌ فِي الْجَوَابِ، وَمِنْ قَبْلِ أَنْ هَذَا مَنْقُطَعٌ مِنَ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ مَعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مُسْتَعْنَى" (3). وَأَجَازَ الْأَعْلَمُ رَفَعَ (يُرَدُّ) قَالَ: "الشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبٌ مَا بَعْدَ (إِذَنْ)؛ لِأَنَّهَا مَبْتَدَأَةٌ. وَالرَّفْعُ جَائِزٌ عَلَى الْغَائِثِ، وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ وَقَعًا لِلْحَالِ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ النَّصْبِ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا خَلَصَ لِلِاسْتِقْبَالِ" (4)، قَالَ ابْنُ السَّرْحِ: "فَهَذَا نَصْبٌ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْكَلَامِ قَدْ اسْتَعْنَى وَتَمَّ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: أَرْدُدُ حِمَارَكَ لَا تَنْزَعُ سَوِيئَهُ، كَلَامٌ قَدْ تَمَّ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ، كَأَنَّهُ أَجَابَ مَنْ قَالَ: لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ" (5)، قَالَ الْمَبْرَدُ: "...، فَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ مَبْتَدَأَةٌ كَقَوْلِكَ: إِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ: أَنَا أَكْرَمُكَ، قُلْتَ: إِذَنْ أَجْزِيكَ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَرْدُدُ حِمَارَكَ لَا تَنْزَعُ سَوِيئَهُ إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ" (6)

وَقَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ: "(إِذَنْ): جَوَابٌ، وَجِزَاءٌ، كَقَوْلِ الرَّجُلِ: أَنَا آتِيكَ، فَتَقُولُ: إِذَنْ أَكْرَمُكَ، فَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ أَجَبْتَهُ بِهِ، وَصَيَّرْتَ إِكْرَامَكَ جِزَاءً لَهُ عَلَى إِتْيَانِهِ" (7).

1 - الكتاب، لسبويه 13/123.

2 - المقتضب، للمبرّد 2/307.

3 - الكتاب، لسبويه 3/14.

4 - خزنة الأدب، للبيغدادى 8/465.

5 - الأصول، لابن السراج 2/148.

6 - المقتضب، للمبرّد 2/307.

7 - التّوطئة، لأبي عليّ الشّلوبيّين تح: يوسف أحمد المطوع، ط2، 1989م، ص146.

ولإعمال (إِذْنٌ) وإعمالها ثلاثة أحوالٍ: الأولى: التي تعمل فيها هي: أن تقع مبتدأة فلا يعتمد ما قبلها على ما بعدها، مثل قولك: إِذْنٌ أكرمك، ومثل قول الشاعر:

ارْزُدْ حِمَارَكَ لَا تَنْزَعُ سَوِيئَتَهُ      إِذْنٌ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ<sup>(1)</sup>

والثانية: "جواز إعمالها وإلغاؤها، وهي عندما يكون قبلها (واو) أو (فاء) مثل: أنا أخوك فإذن أدب عنك، وقوله تعالى: ﴿وَأَذًا لَا يُلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(2)</sup>، وقد شبهت ب(ظننت) العاملة في الأفعال فإذا تقدّم ظنّ المفعولين أو أحدهما جاز إعمالها، وإلغاؤها، فإذا تصدرت هي كان الإعمال لا غير"<sup>(3)</sup>، والثالثة: "أن يتقدّمها اسم يحتاج إلى خبر، مثل قولك: إن زيدا حاضرٌ، إذن يقدّم، كذلك شرط يحتاج إلى جواب مثل: إن تآتني إذن أكرمك، أو قسم يحتاج إلى مقسم عليه، كقولك: والله إذا اضربك، وقد أُلغيت؛ لأنّ ما بعد (إذن) مرتبط بما قبلها، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها"<sup>(4)</sup>، وقال السيرافي: "وإنما جاز إلغاء (إذن)؛ لأنها جواب، تكفي من بعض كلام المنكلم، كما يكفي لا ونعم من كلامه، يقول القائل: إن تزرنني أزرک، فيجاب إذن أزرک، والمعنى: إن تزرنني أزرک، فتاب (إذن) عن الشرط وكفّت عن ذكره"<sup>(5)</sup>، ويقول ابن الأنباري: "وأما (إذن) تستعمل على ثلاثة أضرب وهي: أن يدخل على الفعل المضارع، فيراد به الاستقبال، ويكون جواباً، فيجب إعمالها لا غير، وأن يدخل عليها (الواو، والفاء) للعطف، فيجوز إعمالها وإعمالها، وأن تدخل بين كلامين؛ أحدهما متعلق بالآخر، فلا يجوز إعمالها بحال..."<sup>(6)</sup> وخالف الفراء مذهب جمهور البصريين الذين لا يجيزون عمل (إذن) إذا وقعت في جواب الشرط، لضعفها؛ ولأنّ الفعل معتمد على ما قبلها، "فأجاز إعمال الفعل الواقع بعدها نصباً وجزماً"<sup>(7)</sup>.

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

1- المقتضب، للمبرّد 2/307.

2 - سورة الإسراء من الآية 76.

3 - شرح المفصل، لابن يعيش 127/5.

4 - ينظر معاني القرآن، للفراء 1/274.

5 - هامش الكتاب، لسيبويه 3/13.

6 - اسرار العربية، لابن الأنباري ص 234.

7 - ينظر معاني القرآن، للفراء 1/274، 275، والمقتضب، للمبرّد 2/11.

- 1- (إِذَنْ) من الأحرف التي تنصب الفعل المضارع.
- 2- ذهب بعض من الكوفيين إلى أنها: حرف مركّب من (إِذْ) الدال على الوقت، و(أَنْ)، وغلب عليه حكم الحرفيّة، ويرى آخرون: أنها اسم منون.
- 3- ذهب الفراء إلى أنها: حرف بسيط قد تكون جواباً ل(لو) أو القَسَم، وذلك إذا وقعت بعدها اللام، فإذا لم يكن أحدهما مذكوراً فُدر.
- 4- نُسِبَ للفراء أنّ أصلها (إذا) نَوّنت ألفها للفرق بين (إذا) و(إِذَنْ).
- 5- بيّن ابن مالك أنّ: (إِذَنْ) مِنْ نواصب الفعل المضارع، وأنها تعمل بشروط وهي: أن يكون الفعل مستقبلاً، وأن تكون مُصدّرة، وألا يُفصل بينها وبين منصوبها.
- 6- ذهب سيبويه إلى أنّ: (إِذَنْ) في البيت الشاهد تضمّن الشرط.
- 7- ذهب سيبويه إلى أنّ: (إِذَنْ) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأً عمِلت في الفعل عمَل (أرى) في الاسم.
- 8- يرى سيبويه أنّه لا تفصل بين شيء ممّا ينصب الفعل، وبين الفعل سوى (إِذَنْ)؛ لأنّ (إِذَنْ) أشبهت (أرى)، فهي في الأفعال بمنزلة (أرى) في الأسماء، وهي: تلغي وتقدّم وتؤخّر.
- 9- قال المبرد: الموضع الذي تكون فيه مبتدأً كقولك: إذا قال لك قائل: أنا أكرمك، قلت: إِذَنْ أجزيك.
- 10- ذكر الزّمخشري: أنّ (إِذَنْ) جواب، وجزاء، كقول الرجل: أنا آتيك، فتقول: إِذَنْ أكرمك، فهذا الكلام قد أجبته به، وصيرت إكرامك جزاءً له على إتيانه.
- 11- الحالة التي تعمل فيها (إِذَنْ) هي: أن تقع مبتدأً فلا يعتمد ما قبلها على ما بعدها.
- 12- عندما يكون قبل (إِذَنْ) (واو) أو (فاء) قد شبّهت ب(ظننت) العاملة في الأفعال فإذا تقدّم ظنّ المفعولين أو أحدهما جاز إعمالها والغاؤها.

13- أن يتقدمها اسم يحتاج إلى خبر، أو شرط يحتاج إلى جواب، أو قسم يحتاج إلى مقسم عليه، فقد ألغيت عن العمل؛ لأن ما بعد (إذن) مرتبط بما قبلها، وما قبلها محتاج ما بعدها.

14- ذكر ابن الأنباري أن (إذن) تستعمل على ثلاثة أضرب وهي: أن يدخل على الفعل المضارع، فيراد به الاستقبال، ويكون جواباً، فيجب إعمالها لا غير، وأن يدخل عليها (الواو، والفاء) للعطف، فيجوز إعمالها وإهمالها، وأن تدخل بين كلامين؛ أحدهما متعلق بالآخر، فلا يجوز إعمالها بحال.

15- خالف الفراء مذهب جمهور البصريين الذين لا يجيزون عمل (إذن) إذا وقعت في جواب الشرط لضعفها؛ ولأن الفعل معتمد على ما قبلها.

16- أجاز الفراء في الفعل الواقع بعد (إذن) إعمال النصب والجزم.

والرأي الذي أختاره في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه في إعمال (إذن) بشروط وهي: أن يكون الفعل مستقبلاً، وأن تكون مُصدّرة، وألا يفصل بينها وبين منصوبها، وإذا تقدمها اسم يحتاج إلى خبر أو شرط يحتاج إلى جواب أو قسم يحتاج إلى مقسم عليه، فقد ألغيت عن العمل؛ لأن ما بعد (إذن) مرتبط بما قبلها، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها. والله أعلم.

## المطلب الرابع - جَوَازُ حَذْفِ ضَمِيرِ الشَّانِ مِنْ (إِنَّ) وَأَخْوَاتِهَا.

ضمير الشَّان: "هو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه" (1)، "أطلق البصريون عليه مصطلح ضمير الشَّان إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً" (2)، قال الكسائي: "إذا ذكَّرتَ (الهاء) فهو كناية عن الأمر والشَّان، وإذا أنثت فهي كناية عن القصة" (3)، بينما "أطلق عليه الكوفيون مصطلح المجهول والعماد؛ لأنه لا يُدْرَى عندهم ما يعود عليه" (4)، وكذلك سُمِّي ضمير الأمر، وضمير الحديث، والأكثر شيوعاً واستعمالاً هو ضمير الشَّان، يقول ابن يعيش: "ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: (إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا) و(ظننت وأخواتها) و(كان وأخواتها)، وتعمل فيه هذه العوامل...، تقول: إنَّه زيد ذاهب، فالهاء ضمير الأمر، وزيد ذاهب، في موضع خبر الأمر" (5).

"إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا من الحروف النَّاسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر وهي: إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ، فتتصب المبتدأ اسماً لها، والخبر خبراً لها" (6)، وهذه الحروف يجوز حذف اسمها إذا كان ضمير الشَّان والقصة، ذكر البغدادي شاهداً من الشواهد الشعرية في باب (الحروف المشبهة بالفعل)، وعرض فيه رأياً لسيبويه بعد أن ذكر الشاهد فقال: "قال الشاعر:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي      وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمٌ (7) الْمَشَافِرِ (8)

والشاهد في البيت السابق: (لَكِنَّ زَنْجِيَّ)، على أنه لا يجوز حذف أسماء هذه الحروف غير ضمير الشَّان، إلا في الشعر على قلة وضعف، كما في البيت السابق. والتقدير: ولكنك زنجي". (9)، قال البغدادي: "في الأصول لابن السراج، قال سيبويه: النَّصْبُ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنَّ

1 - ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان 271/2.

2 - ينظر مغني اللبيب، لابن هشام 490/4.

3 - ارتشاف الضرب، لأبي حيان 949/2.

4 - ينظر شرح الرضي على الكافية 466/2.

5 - شرح المفصل، لابن يعيش 114/3.

6 - ينظر شرح جمل الزجاجي، لابن عُصْفُور 423/1.

7 - المشافر: شفة البعير واستعيرت هنا لشفة الإنسان لما قصد من بشاعة الخلقة.

8 - البيت للفرزدق في ديوانه ص 481، وهو من البحر الطويل.

9 - خزنة الأدب، للبغدادي 444/10.

زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، ولكته أضمر هذا، قال: والنصب أجود، ولو أراد الإضمار لخصف، ولجعل المضمر مبتدأ، كقولك: ما أنت صالح، ولكن طالع. انتهى" (1)، وقال البغدادي أيضاً: "...، إلا إن كانت ضمير شأن فلا يجوز حذفه إلا في الشعر...، وتقديره عند سيبويه: لا يعرف قرابتي" (2)، وقال البغدادي أيضاً: "وقال ثعلب في أماليه: قال سيبويه: زنجياً غليظ المشافر، تشبهه، فأضمر الخبر، هذا نقله، وهو خلاف الواقع مع أن هذا التقدير يقتضي أن زنجياً مفعول تشبهه، (لا) اسم لكن" (3)، قال سيبويه: "وروى الخليل -رحمه الله- أن أناساً يقولون: إن بك زيد مأخوذ، فقال: هذا على قوله: إنه بك زيد مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر...، لأنه لا يحسن هاهنا إلا الإضمار، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال، وهو الفرزدق:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي      وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ" (4)

"والشاهد في البيت السابق: رفع (زنجي)، على أنه خبر (لكن) مع حذف اسمها وتقديره: ولكتك زنجي، ويجوز نصب (زنجياً) على أنه اسمها، والخبر محذوف، أي: لا يعرف قرابتي" (5)، وقال سيبويه: "والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكن زنجياً عظيم للمشافر لا يعرف قرابتي. ولكته أضمر هذا كما يُضمر ما بنى على الابتداء، نحو قول المولى عز وجل: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾" (6)، أي: طاعة وقول معروف أمثل، ورفع على قوله: وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا" (7)، واختاره ابن مالك، وجعل منه قوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ" (8)، ورأى أن اسم (إن) ضمير الشأن محذوف، وتقديره: إنه من أشد، والمصورون خبر، ورد ابن مالك على قول الكسائي الذي قال: "(أشد الناس)، اسم إن، ومن زائدة، وخبرها المصورون، فقال:

1 - خزانة الأدب، للبغدادي 444/10.

2 - المصدر السابق 445/10.

3 - المصدر نفسه والصفحة نفسها.

4 - الكتاب، لسبويه 136/2 135/2 136.

5 - هامش الكتاب لسبويه 136/2.

6 - سورة محمد من الآية 21.

7 - الكتاب، لسبويه 136/2.

8 - الحديث رواه مسلم في صحيحه في كتاب اللباس والزينة، حديث 98، تحقيق محمد فواد عبد الباقي ط 1، 1956م

وحمله الكسائي على زيادة من<sup>(1)</sup>، وجعل (أشدَّ النَّاسِ) اسماً، والمُصَوِّرون خبراً، والصحيح أن الاسم ضمير الشأن، وقد حذف في نحو: إنَّ بك زيد مأخوذ<sup>(2)</sup>، قال ابن مالك:

"وَإِنْ تُخَفِّفَ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكْنُ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ (3)

أي: إذا خُفِّفَتْ (أَنَّ) المفتوحة بقيت على ما كان لها من عمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلا جملة<sup>(4)</sup>، وقال الفراء: "غليظ المشافر: تابع سد مسد الخبر، وقال الكسائي: ولكنَّ بك زنجياً، أي: يشبهك"<sup>(5)</sup>، قال ابن يعيش: "وهذا يُشبهه في قول الفرزدق:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ (6)

والمُراد: ولكنَّه زنجي لا يعرف قرابتي، قال والنَّصب في هذا كله أكثر، قال السيرافي: مَنْ جعله الاسم، وأضمر، كأنَّه قال: ولكنَّ زنجياً، ومَنْ رفع أضمر الاسم، وكان الظَّاهر الخبر، وتقديره: ولكنَّك زنجي"<sup>(7)</sup>، وذكر ابن الأنباري: في الشَّاهد (لَكِنَّ زَنْجِيَّ)، حيث "حذَفَ اسم لكن، وهو غير ضمير الشأن، والتَّقدير: ولكنَّك زنجي غليظ المشافر، وحذَفَ اسم لكنَّ وأخواتها لا يجوز إلا أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن، والاسم المقدر في هذا البيت ضمير المخاطب على ما عرفت"<sup>(8)</sup>، وقال الأعمش: "والشَّاهد فيه: رفع زنجي على الخبر، وحذف اسم لكنَّ ضرورة، والتَّقدير: ولكنَّك زنجي، والنَّصب أقيس"<sup>(9)</sup>، ذهب الخليل، وسيبويه، ومَنْ وافقهم إلى "جواز حذفه مطلقاً"<sup>(10)</sup>، وذهب أبو علي الفارسي، وابن عُصْفُور، ومَنْ وافقهم إلى "أنَّ حذف الضمير من (إنَّ) أو إحدى أخواتها لا يجوز إلا في الشعر"<sup>(11)</sup>، أمَّا السَّيوطي فقد "أجاز حذفه في الشعر والاختيار، بشرط أن

1 - ينظر مغني اللبيب، لابن هشام 56.

2 - ينظر شرح التسهيل، لابن مالك 13/2.

3 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 176/1.

4 - المصدر السابق 177/1.

5 - ارتشاف الضرب، لابي حيَّان 2 / 449-450.

6 - الكتاب لسبويه 134-135-136.

7 - شرح المفصل، لابن يعيش 567/4.

8 - الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 148/1-149.

9 - خزانة الأدب، للبغدادي 445/10.

10 - ينظر شرح أبيات سبويه، للسيرافي 15/2.

11 - ينظر المقتصد في شرح الايضاح، لعبد القاهر الجرجاني تح: كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر العراق، 1982م، 464/1.

لا يؤدي حذفه إلى أن يلي (إن) وأخواتها اسم يصح أن تعمل فيه" (1)، وقال ابن الأنباري: "ولهذا رأى العلماء أن الحذف في هذا البيت ضرورة" (2).

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

1- ضمير الشأن: هو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه.

2- أطلق البصريون عليه مصطلح ضمير الشأن إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً.

3- أطلق الكوفيون على ضمير الشأن مصطلح المجهول والعماد.

4- وسُمي ضمير الأمر، وضمير الحديث، والأكثر شيوعاً واستعمالاً هو ضمير الشأن.

5- ذكر ابن يعيش أن هذا الضمير يجيء مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: (إن) وأخواتها) و(ظن وأخواتها) و(كان وأخواتها)، وتعمل فيه هذه العوامل.

6- (إن) وأخواتها من الحروف الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر وهي: (إن وأن ولكن وليت ولعلّ وكأن)، فتتصب المبتدأ اسماً لها، والخبر خبراً لها.

7- هذه الحروف يجوز حذف اسمها إذا كان ضمير الشأن أو القصة.

8- الشاهد في البيت: (لكن زنجي)، على أنه: لا يجوز حذف أسماء هذه الحروف غير ضمير الشأن، إلا في الشعر على قلة وضعف.

9- قال سيبويه: النَّصْبُ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ لَا يَعْرِفُ قَرَابَتِي، وَلَكِنَّهُ أَضْمَرَ هَذَا، وَقَالَ: وَالنَّصْبُ أَجُودٌ، وَلَوْ أَرَادَ الْإِضْمَارَ لَخَفَّفَ، وَلَجَعَلَ الْمَضْمَرَ مَبْتَدَأً، كَقَوْلِكَ: مَا أَنْتَ صَالِحٌ، وَلَكِنْ طَالِحٌ.

10- يقول ابن مالك: إِذَا حُفِّتْ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَ لَهَا مِنْ عَمَلٍ، لَكِنْ لَا يَكُونُ اسْمُهَا إِلَّا ضَمِيرَ الشَّأْنِ مَحذُوفاً، وَخَبَرَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً.

11- قال الفراء: (غليظ المشافر) تابع سد مسد الخبر.

1 - همع الهوامع، للسيوطي 1/137 138.

2 - الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 148/1

- 12- قال السيرافي: مَنْ جعله الاسم وأضمر، كأنه قال: ولكنّ زنجياً، ومَنْ رفع أضمر الاسم، وكان الظاهر الخبر، وتقديره: ولكنّك زنجيٌّ.
- 13- ذكر ابن الأنباري: في الشاهد (لكنّ زنجيٌّ)، حيث حذف اسم (لكن)، وهو غير ضمير الشأن، والتقدير: ولكنّك زنجيٌّ غليظ المشافر.
- 14- قال ابن الأنباري: حذف اسم (لكنّ وأخواتها) لا يجوز إلا أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن.
- 15- قال الأعمى: والشاهد فيه: (رفع زنجيٌّ) على الخبر، وحذف اسم لكنّ ضرورة، والتقدير: ولكنّك زنجيٌّ، والتّصّب أقيس.
- 16- ذهب الخليل، وسيبويه، ومَنْ وافقهم إلى جواز حذفه مطلقاً.
- 17- ذهب أبو علي الفارسي، وابن عصفور، ومَنْ وافقهم إلى أن: حذف الضمير مِنْ (إنّ) أو إحدى أخواتها لا يجوز إلا في الشعر.
- 18- أجاز السيوطي حذفه في الشعر والاختيار، بشرط أن لا يؤدي حذفه إلى أن يلي (إنّ) وأخواتها اسم يصحّ أن تعمل فيه.
- والرأي الذي أختره في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، ومَنْ وافقهم وهو جواز حذفه في الاختيار، لأنّ السماع يؤيد ذلك. والله أعلم.

المبحثُ الثاني: مسائلٌ مُختارةٌ مِنْ كِتَابِ خِرَانَةِ الْأَدَبِ «لِلْبَغْدَادِيِّ».

آراء سيبويه في بعض المسائل المتعلقة بالأسماء.

المطلب الأول - التوسّع في الظروف المتصرفّة.

المطلب الثاني - جَوَازُ جَمْعِ (ذُو) جَمْعًا صَحِيحًا.

المطلب الثالث - الخِلافُ في ترخيم المضاف والمضاف إليه.

المطلب الرابع - خروج (سِوَى) عن الظرفيّة.

المطلب الخامس - (سُبْحَانَ) مُنْصَرِفٌ أَمْ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ.

## مَسَائِلُ مُخْتَارَةٌ مِنْ كِتَابِ خِرَانَةِ الْأَدَبِ «لِلْبَغْدَادِيِّ».

### آراء سيبويه في بعض المسائل المتعلقة بالأسماء.

سأعرض في هذا المبحث بعضاً من المسائل المتفرقة اخترتها من أجزاء كتاب (خِرانة الأدب) للبغدادِيِّ، والتي أورد فيها آراءً لسيبويه، وكذلك بعض آراء العلماء في هذه المسائل، بعد أن ذكر الشواهد الشعرية.

### المطلب الأول - التوسّع في الظرف المتصرف.

ينقسم اسمُ الزّمان واسم المكان إلى: "متصرّف، وغير متصرّف: فالمتصرّف من ظرف الزّمان أو المكان: ما استعمل ظرفاً، وغير ظرف، كما (يوم، ومكان)؛ ...، وغير ظرف: ويُستعملُ مبتدأ نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، وفاعلاً نحو: جاء يوم الجمعة، قال ابن مالك:

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ      فَدَاكَ ذُو تَصْرُفٍ فِي الْعُرْفِ" (1)

قال السيوطي: " للتوسّع في الظرف شروطٌ منها: أن يكون الظرف متصرفاً، فما لزم الظرفية لا يتوسّع فيه؛ لأنّ التوسّع منافٍ لعدم التصرف، وأن لا يكون العامل حرفاً، ولا اسماً جامداً؛ لأنهما يعملان في الظرف لا في المفعول، وأن لا يكون فعلاً متعدياً إلى ثلاثة" (2)، قال ابن عُصفور: "وقياساً لم يُذكر، وسماعاً إنّه لم يرد إلا في المتعدّي لواحد واللازم، وأنّ الخافض إذا دخل على الظرف يخرج عن الظرفية، ويجوز حينئذٍ الإسناد إليه (3) نحو قوله تعالى: ﴿ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ (4)، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾ (5)، أورد البغدادِي في خِرانته شاهداً من الشواهد في (باب المفعول فيه)، وعرض فيه رأياً لسيبويه، حيث قال: " على أنه قد يتوسّع في

1 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 89/2.

2 - همع الهوامع، للسيوطي 169/2.

3 - المقرب، لابن عُصفور 147/1.

4 - سورة إبراهيم من الآية 18.

5 - سورة الإنسان الآية 10.

الظروف المتصرفة، فيضاف إليها المصدر والصفة المشتقة منه، فإنَّ (الليل) ظرف متصرف، وقد أضيف إليه (سارق)، وهو وصف، وقد وقع هذا في كتاب سيبويه<sup>(1)</sup>، وذلك الشاهد:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ (2)

والشاهد في هذا البيت: (سَارِقَ اللَّيْلَةِ)، حيث أجاز إضافة الصفة المشتقة أو المصدر (سَارِقَ) إلى الظرف المتصرف (اللَّيْلَةِ)، قال سيبويه: " هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى، وتقول على هذا الحدّ: سَرَقْتُ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ، فتجرى اللَّيْلَةُ على الفعل في سعة الكلام ...، فاللفظ يجري على قوله: هذا معطي زيد درهماً، والمعنى إنّما هو في اللَّيْلَةِ، غير أنّهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام، وذلك قولك:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ (3)

"والشاهد فيه: جعل اللَّيْلَةَ مسروقة، فهو مفعول مضاف، وذلك على التوسّع، و(سَرَقَ) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين" (4)، وقال سيبويه أيضاً: " ومثل ما أُجْرِيَ مجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (5)، فالليل والنهار لا يمكران، ولكن المكر فيهما ...، ولا يجوز: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور" (6)، وقال السيرافي: "...، ولذلك أضفت (سارق)، وهو اسم الفاعل إلى (الليلة)، كما تضيف اسم الفاعل إلى أحد المفعولين، وتنصب الآخر، فلهذا شبه به في اللفظ، وإنما كرهوا أن يفصلوا بين الجار والمجرور؛ لأنّ المجرور من تمام الجار، ولأنّه يقوم مقام التثوين" (7)، ونقل الرضي: قال النحاة: " قد يتوسّع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به؛ فحينئذ يسوغ أن يضم مستغنياً عن اللفظ...، وأن يضاف إليه المصدر والصفة المشتقة منه، نحو قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾،

1 - خزانة الأدب، للبغدادي 108/3.

2 - البيت من الرجز، ولم ينسب لقائل معين، ينظر الكتاب لسيبويه 175/1.

3 - الكتاب، لسيبويه 175/1.

4 - هامش الكتاب، لسيبويه 175/1.

5 - سورة سبأ من الآية 33.

6 - الكتاب، لسيبويه 177,176/1.

7 - شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 499/2.

والمعنى في الآية: بل مكرّم في الليل والنهار<sup>(1)</sup>، وتبع أبو العباس (السمين الحلبي) ت(756هـ) ما ذهب إليه سيبويه في قولهم: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ، بخفض الليلة على الجواز، وينصب الأصل على المفعوليّة، وأنته لا يجوز: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور، ثم قال كما جاء في الشعر...<sup>(2)</sup>، وقال الفراء: "...، وقال آخر: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ، فأضاف (سارقاً)، ونصب (أهل الدار)، وكان بعض التحويين ينصب (الليلة) ويخفض (أهل) ...، وليس ذلك حسن في الفعل، ولو كان اسماً، لكان الذي قالوا أجوز"<sup>(3)</sup>، وذكر ابن يعيش في فصل خروج الظرف عن الظرفيّة: "قد يذهب بالظرف من أن يقدر فيه معنى (في) اتساعاً، فيجري لذلك مجرى المفعول به...، كقولك: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾، وكقول الشاعر:

وَيَوْمٍ شَهَدْنَا سُلَيْمًا<sup>(4)</sup> وَعَامِرًا      قَلِيلٍ سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ<sup>(5)</sup> نَوَافِلُهُ<sup>(6)</sup>

والشاهد فيه: (شَهَدْنَا)، حيث نصب ضمير (اليوم) شبيهاً بالمفعول به اتساعاً، ولو جعله ظرفاً لقال: شَهَدْنَا فِيهِ<sup>(7)</sup>.

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

- 1- ينقسم اسمُ الزّمانِ واسمُ المكانِ إلى: متصرف، وغير متصرف.
- 2- المتصرف من ظرف الزّمانِ أو المكانِ: ما استعمل ظرفاً وغير ظرف.
- 3- من شروط التّوسّع في الظّرف: أن يكون الظّرف متصرفاً، فما لزم الظّرفيّة لا يتوسّع فيه؛ لأنّ التّوسّع منافٍ لعدم التّصرف.
- 4- أن لا يكون العامل حرفاً ولا اسماً جامداً؛ لأنّهما يعملان في الظّرف لا في المفعول.

1 - شرح الرّضيّ على الكافية 1/502.

2 - ينظر الذرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف الحلبي، تج: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق ط 1986، 162/5.

3 - معاني القرآن، للفراء ص73.

4 - سليم وعامر قبيلان من قيس بن عيلان،

5 - النّهال: جمع نَهَلٍ، ونَهَلٌ: جمع ناهل، ومعنى النّهال: المرتوية بالدم.

6 - البيت لرجل من بني عامر، ينظر مغني اللبيب لابن هشام 2/503، وهو من البحر الكامل.

7 - ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 1/431-432.

- 5- أن لا يكون فعلاً متعدياً إلى ثلاثة.
- 6- ذهب ابن عُصْفُور: إنّه لم يرد إلا في المتعدّي لواحد واللازم، وأنّ الخافض إذا دخل على الظرف يخرج عن الظرفية، ويجوز حينئذٍ الإسناد إليه.
- 7- ذهب سيبويه إلى أنّه: قد يُتوسّع في الظروف المتصرفّة، فيضاف إليها المصدر والصفة المشتقة منه.
- 8- ذهب سيبويه إلى أنّه: لا يجوز (يا سارق الليلة أهل الدار) إلا في الشعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور.
- 9- قال السيرافي: وإنّما كرهوا أن يفصلوا بين الجار والمجرور؛ لأنّ المجرور من تمام الجار، ولأنّه يقوم مقام التّوين.
- 10- نقل الرّضي قولاً للنّحاة: بأنّه قد يتوسّع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به؛ فحينئذٍ يسوغ أن يضم مستغنياً عن اللفظ.
- 11- وقال الفراء: وكان بعض النّحويين ينصب (الليلة) ويخفض (أهل) في البيت الشاهد، وليس ذلك حسن في الفعل، ولو كان اسماً، لكان الذي قالوا أجوز.
- 12- ذكر ابن يعيش في فصل خروج الظرف عن الظرفية أنّه: قد يذهب بالظرف من أن يقدر فيه معنى (في) اتساعاً، فيجري لذلك مجرى المفعول به.
- والرأي الذي أختاره في هذه المسألة: هو ما ذكره سيبويه، ومن تبعه في أنّه: قد يُتوسّع في الظروف المتصرفّة، فيضاف إليها المصدر والصفة المشتقة منه، والشروط التي بينها السيوطي للتوسّع في الظرف، وما ورد من الأدلّة والشواهد السابقة تؤيد هذا الرأي. والله أعلم.

## المطلب الثاني - جَوَازِ جَمْعِ (ذُو) جَمْعًا صَحِيحًا.

الأسماء الستة هي: (أَب، أَح، حَم، هَن، فُوهُ، ذُ مَالٍ)، ومن بين هذه الأسماء (ذُو)، "والصحيح أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة على الواو، والألف، والياء، ولكن المشهور أنها: معربة بالحروف؛ فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، قال ابن مالك:

"وَأَرْفَعُ بِوَائٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ-مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ

مِنْ ذَلِكَ (ذُو): إِنَّ صُحْبَةَ أَبَانَا وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا " (1)

أي: "من الأسماء التي تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجر بالياء (ذُو)، ولكن بشرط أن تكون بمعنى صاحب، نحو: جاءني ذُو مالٍ؛ أي: صاحب مالٍ" (2)، ذكر البغداديّ شاهداً من الشواهد الشعرية في باب (المُعرب والمبني)، وعرض فيه رأياً لسيبويه بعد أن ذكر الشاهد فقال: "قال الشاعر:

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ (3) وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذُّوِينَا" (4)

والشاهد في البيت السابق: (الذُّوِينَا)، حيث جمع (ذُو) جمع صحيح، وأفرده من الإضافة، وألزمه الألف، واللام. فقال: "على أن (الذُّوِين) داخلٌ في حدّ الجمع المذكور على أيّ وجه كان، لأنّ واحده (ذُو)، وأنّ سيبويه جمع (ذُو) جمعاً سالماً، وأفرده من الإضافة، وأدخل عليه اللام، وجعله اسماً على حياله" (5)، ذكر سيبويه في باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصة وذلك: (ذا)، و(ذي)...، فقال: " فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كلّ شيء، وكثرت في

1 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 23/1-24.

2 - المصدر السابق 24/1.

3 - المعنى: أي: لا أعني بجهوتي إيتاكم أردلكم، وإنما أعني ملوكمم، وأراد به ملوك اليمن، ومنهم ذو يزن، وذو جدن، وذو نواس.

4 - البيت للكثير بن يزيد الأسدي في ديوانه، جمع، وتحوّل: د. محمد نبيل طريقي، دار صادر، ط1، 2000م، ص 109/2، وهو من البحر الوافر

5 - خزنة الأدب، للبغداديّ 139/1-140.

كلامهم ...، فأما (ذي) فبمزلة: (في)، وسألت الخليل عن رجل سُمِّي ب(أولي) من قوله: ﴿نَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ وَأَوْلُو بِأَسِّ شَدِيدٍ﴾<sup>(1)</sup>، أو ب(ذوي) فقال: أقول هذا (ذوون)، وهذا (ألون)، لأنِّي لم أضِف، وإنما ذهبُ التَّون للإضافة. وقال الكميت:

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ      وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذُّوبِنَا " (2)

"والشَّاهد في البيت السابق: جمع (ذو) جمع صحيح، وإفراده من الإضافة، والتزامه الألف والألام، لما نقله عما كان عليه، وجعله اسماً على حياله. وأصل (ذو): (ذواً)، فذلك قال: في الجمع (الذُّوبِنَا)، فأنتى بالواو متحركة".<sup>(3)</sup>، ذهب سيبويه ومن تبعه إلى: جواز جمع (ذو) بعد قطعه عن الإضافة<sup>(4)</sup>، وقال السيوطي: "وقد استعمل جمع (ذي) مقطوعاً عن الإضافة في قول الشاعر: الكميت في البيت الشَّاهد"<sup>(5)</sup>، وذهب الكسائي ومن وافقه إلى أن جمع (ذو) لا يجوز إلا في ضرورة الشعر<sup>(6)</sup>، وذكر السيوطي أيضاً: "أن كسر عين الكلمة (الواو) من الذُّوبِن مخالف للقاعدة، وكان حقها أن تفتح؛ لأن (ذوبن) جمع (ذوى) فعينه مفتوحة. فلو سميت رجلاً (ذو) لقلت: هذا (ذوى) فترد ما ذهب منه؛ لأنه لا يكون اسم على حرفين"<sup>(7)</sup>، وأصل (ذو): "(ذوى) مثل: عصا، يدل على ذلك قولهم: هاتان ذواتا مال، قال تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾"<sup>(8)</sup>، في التثنية، ولو جمعت (ذو) مال، قلت: هؤلاء ذوون؛ لأن الإضافة قد زالت. قال الكميت:

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ      وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذُّوبِنَا" (9)

1 - سورة النمل من الآية 33.

2 - الكتاب، لسبويه 280/3، 282.

3 - ينظر هامش كتاب سبويه 282/3.

4 - خزانة الأدب، للبغدادي 1م141.

5 - همع الهوامع، للسيوطي 424/2، 425.

6 - المصدر السابق 424/2.

7 - المصدر نفسه 50/2.

8 - سورة الرحمن الآية 48.

9 - الصَّحاح، للجوهري 2551/6، 2552.

وقال أبو علي الفارسي: " إنَّ كسر العين من (الدَّوين)، وكان حقَّها أن تفتح؛ لأنَّ (دوين) جمع ذوى، وقد ثبت ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾<sup>(1)</sup>، أي: العين مفتوحة"<sup>(2)</sup>، وقال أبو بكر الزبيدي ت(379هـ): " لا يجوز أن تدخل اللام على (ذو) ولا على (ذات) في حال إفراد ولا تثنية ولا جمع، ولا تضاف إلى المضمرات، وإنما تقع مضافة إلى الظاهر...، وقوله: أُريدُ بِهِ الدَّوِينَا، فليس من كلامهم المعروف، وكذلك (الدَّوون) كأنه جمعه مفرداً؛ لأنَّ (ذو) لا تكون إلا مضافة"<sup>(3)</sup>، وذهب البصريون إلى: "أنَّ الأسماء الستة معربة من مكان واحد، و(الواو والألف والياء) هي حُرُوفُ الإعراب، وتَبِعَهُمُ الأَخْفَشُ في هذا القول، لكنَّه خالفهم بقولٍ آخر وهو أنَّها ليست بحروف إعراب، ولكنَّها دلائل إعراب"<sup>(4)</sup>، ذهب الكوفيون إلى: "أنَّ الأسماء الستة معربة من مكانين: الحُرُوفُ والحركات، وأنَّ الحركات الضَّمة والفتحة والكسرة علامات للإعراب في حالة الإفراد، فإذا أُضيفت نحو: هذا أبوك، فالإضافة طارئة على الإفراد، فبقيت تلك الحركات على ما كانت عليه، فهي علامة، والإعراب في حالتي الإفراد والإضافة"<sup>(5)</sup>، وذهب المازني إلى أن: "(الباء) حرف الإعراب، وإنما (الواو والألف والياء) نشأت عن اشباع الحركات"<sup>(6)</sup>.

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

- 1- الأسماء الستة هي: (أب، أحم، حم، هن، فوه، وذو مال).
- 2- الصحيح أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة على (الواو، والألف، والياء).
- 3- المشهور أنها معربة بالحروف؛ فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة.
- 4- سيبويه جمع (ذو) جمعاً سالماً، وأفرده من الإضافة، وأدخل عليه اللام وجعله اسماً على حياله.

1 - سورة الرحمن الآية 48.

2 - إيضاح الشعر، أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تج: د. محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988م، ص165.

3 - لحن العوام تأليف: أبو بكر بن حسن بن مدحج الزبيدي، تج: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2000م، ص71.

4 - همع الهوامع، للسيوطي 38/1.

5 - شرح المفصل، لابن يعيش 52/1.

6 - الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 10/1.

5- قال سيبويه: فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كل شيء، وكثرت في كلامهم، فأما (ذي) فبمزلة: (في).

6- قال الخليل: أقول هذا (ذوون)، لأنني لم أضف، وإنما ذهب النون للإضافة.

7- ذهب سيبويه ومن تبعه إلى جواز جمع (ذو) بعد قطعه عن الإضافة.

8- السيوطي: قد استعمل جمع (ذي) مقطوعاً عن الإضافة.

9- ذهب الكسائي ومن وافقه إلى أن: جمع (ذو) لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

10- ذكر السيوطي أن كسر عين الكلمة (الواو) من (الدوين) مخالف للقاعدة، وكان حقها أن تفتح؛ لأن (دوين) جمع (ذوي) فعينه مفتوحة.

11- قال أبو علي الفارسي: إن كسر العين من (الدوين) وكان حقها أن تفتح؛ لأن (دوين) جمع ذوى.

12- قال أبو بكر الزبيدي: لا يجوز أن تدخل اللام على (ذو) ولا على (ذات) في حال إفراد، ولا تثنية، ولا جمع، ولا تضاف إلى المضمرات، وإنما تقع مضافة إلى الظاهر.

13- ذهب البصريون إلى أن: الأسماء الستة معربة من مكان واحد، (الواو، والألف، والياء) هي حروف الإعراب.

14- خالف الأخفش البصريين وهو أن (الواو، والألف، والياء) ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل إعراب.

15- ذهب الكوفيون إلى أن: الأسماء الستة معربة من جهتين، وأن الحركات الضمة، والفتحة، والكسرة، علامات للإعراب في حالة الإفراد، فإذا أضيفت نحو: هذا أبوك، فالإضافة طارئة على الإفراد، فبقيت تلك الحركات على ما كانت عليه، فهي علامة، والإعراب في حالتها الإفراد والإضافة.

16- وذهب المازني إلى أن: (الباء) حرف الإعراب، وإنما (الواو والألف والياء) نشأت عن اشباع الحركات.

والرأي الذي أختره: هو ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه بأن: (ذو) من الأسماء التي تُرفع بالواو وتُنصب بالألف وتُجر بالياء، ولكن بشرط أن تكون بمعنى صاحب، وأنه: يجوز أن تجمع جمع مذكر سالماً، وذلك لما ورود من الأدلة في القرآن والشعر.

## المطلب الثالث - الخِلاف في ترخيم المُضَاف والمُضَاف إليه.

التَّرخيمُ لغة: "هو ترقيق الصوت وتليينه، ومنه قوله:

لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نُزْرٌ (1)

والشَّاهد في البيت السابق: (رَخِيمُ الْحَوَاشِي)، حيث استعمل كلمة (رخيم) في معنى الرِّقة، وذلك يدلُّ على أنَّ التَّرخيم في اللغة: ترقيق الصوت" (2)، أمَّا في الاصطلاح فهو: "حذف أواخر الاسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً" (3)، قال سيبويه: "واعلم أنَّ التَّرخيم لا يكون إلَّا في النَّداء إلَّا أَنْ يُضطرَّ شاعرٌ" (4)، قال ابن مالك:

"تَرْخِيمًا أَحَدُفِ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا سَعَا، فَيَمَنْ دَعَا سَعَادًا (5)

أي: إن أردتَ ترخيم الاسم المنادى احذفِ آخره، كَيَا (سَعَا) إذا أردتَ أَنْ تدعو سَعَادَ للمجيء".  
وأما في ترخيم غير النَّداء، كالمضَاف أو المضاف إليه، ففيه خِلاف بين البصريين، والكوفيين: "فذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المضاف إليه، وذهب البصريون إلى منع ترخيمه" (6)، ذكر البغدادي في خزائنه شاهدين من الشواهد في (باب التَّرخيم)، قال الشاعر:

حُدُوا حَظَكُمْ يَالَ عِكرِمَ وَاذْكُرُوا أَوْصِرْنَا، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ (7)

والشَّاهد في هذا البيت: (يَالَ عِكرِمَ)، حيث حذف التاء في آخر الاسم التَّائي المضاف إليه، "والأصل: (يَالَ عِكرِمَةَ)، على أنَّ الكوفيين أجازوا ترخيم المضاف إليه، وأنَّ المضاف، والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد" (8)، وقول الشاعر:

1 - البيت لذي الرِّمة في ديوانه ص178. وهو من البحر البسيط.

2 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 130/3.

3 - الكتاب، لسبويه 239/2.

4 - المصدر السابق 239/2.

5 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 130/3.

6 - ينظر اللباب في علل البناء والاعراب، للعكبري 346/1.

7 - البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، وقد استشهد به سيبويه 343/1، والرّضي في شرح الكافية 136/1، وهومن البحر الطويل.

8 - ينظر خزانة الأدب، للبغدادي 329/2.

أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ      سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيَجِيبُ<sup>(1)</sup>

والشاهد في هذا البيت: (أَبَا عُرْوَةَ)، فهو منادى بحرف النداء المحذوف؛ وأبَا منادى مضاف لما بعده، وَعُرْوَةَ: مرخَّم عُرْوَةَ، وعرض رأياً لسببويه فيهما فقال: "قال ابن السَّجَرِيّ في أماليه: "ومَّا يدلُّ على مذهب سببويه- ولم يكن فيه ما تأوله أبو العباس المبرِّد في بيت زهير، فزعم أنَّه أراد: يَالِ عِكْرِمِ، بالجرِّ والتَّوِينِ- قول الشاعر: أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ ... البيت"<sup>(2)</sup>، ألا ترى أنَّه لا يمكنُ أبا العباس أن يقول: " إِنَّ عُرْوَةَ قَبِيلَةٌ؛ كما قال ذلك في عِكْرِمَةَ! ولا يمكن أن يقول: أراد أبا عُرْوَةَ، بالجرِّ والتَّوِينِ، فمنعه من ذلك أنَّ عُرْوَةَ لا ينصرف للتأنيث في التعريف"<sup>(3)</sup>، فسببويه في باب التَّرخيم قال: "واعلم أنَّ التَّرخيم لا يكون إلَّا في النداء إلَّا أن يُضطرَّ شاعر...، واعلم أنَّ التَّرخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف؛ لأنَّهما غيرُ مناديين، ولا يُرخَّم مضاف، ولا اسمٌ منونٌ في النداء"<sup>(4)</sup>، وقال سببويه: "في باب يكون الاسم فيه الاسم بعدما يحذف منه (الهاء) بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام لم يكن فيه (هاء) قط...، وذلك لأنَّ التَّرخيم يجوز في الشَّعر في غير النداء"<sup>(5)</sup>، يقول ابن الأنباري: "اختلف التَّحويون في ترخيم المضاف إليه، فذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ترخيمه؛ لأنَّ التَّرخيم إنّما يكون في ما يؤنَّث فيه ب(ياء)، والمضاف إليه لم يؤنَّث فيه النداء ب(ياء) فكذلك لا يجوز ترخيمه"<sup>(6)</sup>، بينما أجاز الكوفيون ترخيمه، واحتجَّوا بقول زهير بن أبي سلمى:

حُدُّوا حَظَّكُمْ يَالِ عِكْرِمِ وَأَذْكُرُوا      أَوْصِرْنَا، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ<sup>(7)</sup>

والشاهد فيه: (يَالِ عِكْرِمِ)، حيث حذفت الناء في (عِكْرِمَةَ) للتَّرخيم، واحتجَّوا بقول الشاعر:

أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ      سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيَجِيبُ<sup>(8)</sup>

1 - البيت لم يُعز إلى قائل معين، وهو من البحر الطويل، ينظر شرح المفصل لابن يعيش 20/2.

2 - خزانة الأدب، للبغدادي 336/2.

3 - المصدر السابق 337/2.

4 - الكتاب، لسببويه 240-239/2.

5 - الكتاب، لسببويه 247/2.

6 - أسرار العربية، لابن الأنباري ص 179.

7 - البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، وقد استشهد به سببويه 343/1، والرّضي في شرح الكافية 136/1، وهومن البحر الطويل.

8 - البيت لم يُعز إلى قائل معين، ينظر شرح المفصل لابن يعيش 20/2، تمّ تخريجه.

والشاهد فيه: (أبا عَزْو)، حيث حذفت التاء في (عَزْوَة) للترخيم، فيدلّ على جوازه (1)، قال السيرافي: "الاسم الذي يقع عليه الترخيم شرطه أن يكون منادى مفرداً معرفة على أكثر من ثلاثة أحرف، أو تكون في آخره (هاء) التانيث، وإن كان على ثلاثة أحرف، وإن نقص من هذه الشرائط شيء لم يجز ترخيمه" (2)، فمنع البصريون ترخيم المضاف بحجّة عدم استيفائه شروط الترخيم، وذكر ابن مالك أنه قد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء، كأحمد فقال:

"وَلَا اضْطِرَّارٍ رَحَّمُوا دُونَ نِدَا  
مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا" (3)

وللترخيم في غير النداء عند النحويين رأيان، الرأى الأول: "أنه جائز في الضرورة الشعرية، وهو ما ذهب إليه جمهور من البصريين" (4)، وفي مقدّماتهم سيبويه (5)، واستشهد السيرافيّ بدليل عقلي وهو: "جواز اجراء الاسم المرخّم في النداء على لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، فجاز ذلك في غير النداء ضرورة، وقياسه على ما جاز في النداء" (6)، والرأى الثاني: "أنه: لا يجوز ترخيم الاسم في غير النداء على لغة من ينتظر، لا في نثر ولا في شعر، وهو رأى المبرّد، وبعض الكوفيين" (7).

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

- 1- الترخيم لغة: هو ترقيق الصوت وتليينه.
- 2- الترخيم اصطلاحاً: هو حذف أواخر بعض الكلم في النداء.
- 3- الترخيم في غير النداء، كالمضاف فيه خلاف بين البصريين والكوفيين.
- 4- ذهب سيبويه إلى أن: الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر الشاعر.
- 5- ذهب سيبويه إلى أن: الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف.
- 6- يرى سيبويه أنه: لا يرخّم مضاف، ولا اسم منون في النداء.

1 - أسرار العربية لابن الأنباري ص180.

2 - هامش الكتاب، لسبويه 240/2.

3 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/132.

4 - ينظر ضرائر الشعر، لابن عُصْفُور ص138،

5 - ينظر الكتاب، لسبويه 239/2.

6 - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 1/353.

7 - ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2/188.

- 7- ذهب سيبويه إلى أن: الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء.
- 8- ذهب البصريون إلى أنه: لا يجوز ترخيم المضاف إليه؛ لأن الترخيم إنما يكون فيما يؤثر فيه ب(ياء)، والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء ب(ياء)، فلهذا لا يجوز ترخيمه.
- 9- أجاز الكوفيون ترخيم المضاف إليه، واحتجوا بالشواهد الشعرية الدالة على ذلك.
- 10- ذهب السيرافي إلى أن: الاسم الذي يقع عليه الترخيم شرطه أن يكون منادى مفرداً معرفة، على أكثر من ثلاثة أحرف، أو تكون في آخره (هاء) التانيث، وإن كان على ثلاثة أحرف، وإن نقص من هذه الشروط شيء لم يجز ترخيمه.
- 11- منع البصريون ترخيم المضاف بحجة عدم استيفائه شروط الترخيم.
- 12- ذكر ابن مالك أنه: قد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء، كأحمد.

13- ذهب جمهور من البصريين، وفي مقدمتهم سيبويه أنه: جائز في الضرورة

الشعرية.

14- يري المبرد وبعض الكوفيين أنه: لا يجوز ترخيم الاسم في غير النداء على لغة من ينتظر لا في نثر ولا في شعر.

والرأي الذي أختاره في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه الكوفيون في جواز ترخيم المضاف إليه لما أوردوه من الشواهد الشعرية في ذلك. والله أعلم.

## المطلب الرابع - خروج (سوى) عن الظرفية.

وَرَدَتْ (سوى) في كتب النحاة بعدة معانٍ، ذكر سيبويه أنّ من معانيها: (مكانك)، وذكر في موضع آخر، أنها تكون بمعنى: (غير)، حيث قال: "... إلا في سواك معنى الاستثناء" (1)، وقال أيضاً: "...، وفعلوا ذلك معنى سواء معنى غير" (2)، وقال المبرّد: "وتستعمل (سوى) كما (غير) فيستثنى بها، نحو: قام القوم سوى زيد" (3)، ووردت بمعنى: السواء: العدل، كقوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (4)، وبمعنى: "وسط، كقوله تعالى: ﴿فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾" (5)، أراد في وسط الجحيم" (6)، وبمعنى: "القصد، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾" (7)، أي: قصد السبيل" (8).

وقد اختلف النحاة في (سوى)، فالبصريون يرون: "أنها اسم يلزم الظرفية" (9)، أما الكوفيون يرون: "أنها تكون ظرفاً، ولكنها تخرج عن الظرفية، واستدلوا بالسّماع شعراً ونثراً، فمن الشعر قول الشاعر في البيت الشاهد، ومن النثر قول العرب ماحكاه الفراء: أتاني سواؤك" (10)، يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ (سوى) تكون اسماً، وتكون ظرفاً" (11)، وذكر ابن مالك أنها: (كغير) فتعامل بما تعامل به (غير) من الرفع، والتّصّب، والجرّ، حيث قال:

وَلِسْوَى سَوْى سَوَاءٍ اجْعَلَا      عَلَى الْأَصْحَ مَا لِيغْيِرِ جُعَلَا" (12)

- 1 - الكتاب، لسيبويه 530/3.
- 2 - المصدر السابق 32/1.
- 3 - المقتضب، للمبرّد 272/2.
- 4 - سورة آل عمران من الآية 64.
- 5 - سورة الصافات الآية 55.
- 6 - ينظر مع الهوامع، للسيوطي 163/3.
- 7 - سورة البقرة من الآية 108.
- 8 - ينظر معاني القرآن، للفراء 73/1.
- 9 - الكتاب، لسيبويه 407/1.
- 10 - الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 295/1.
- 11 - المصدر السابق 295/1.
- 12 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 101/2.

"وأما (سوى) فالمشهور فيها: كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، ومنهم من يضم ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمد، وهذه لغة...، وقيل من ذكرها" (1)، عرض البغدادي شاهداً في باب المستثنى: "على أن خروج (سواء) عن الظرفية شاذٌ خاصٌ بالشعر، وإذا خرجت كانت بمعنى (غير)" (2)، وذكر قول الشاعر:

تُجَانَفُ عَنْ جَوِّ الِيمَامَةِ نَاقَتِي      وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَايْكََا (3)

والشاهد في البيت السابق: (لسوائكا)، حيث خرجت (سواء) عن الظرفية، وجرت بحرف الجر اللام وهي بمنزلة (غير)، أي: لغيرك، وذلك للضرورة، وقال البغدادي: "ونقل ابن الشجري في أماليه صورة الاستفتاء الأسئلة الأربعة، وما أجاب به...، وقيل إنه لا يملك من كتب النحو، واللغة ما مقدار عشرة أوراق! وهو مع ذلك يردُّ بقحته على الخليل، وسيبويه! إنها لوصمة أتم بها زماننا هذا لا يبيدُها عارها، ولا ينقضي شأنها...". (4)، وذكر سيبويه (سوى) وأحوالها، في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، حيث قال: "ومن ذلك أيضاً: هذا سَوَاعِك، وهذا رجلٌ سَوَاعِك، فهذا بمنزلة مكانك، إذا جعلته في معنى بَدَلَك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر.

قال بعض العرب، لما اضطرَّ في الشعر جعله منزلة (غير) ...، وقال الآخر، وهو الأعشى:

تُجَانَفُ عَنْ جَوِّ الِيمَامَةِ نَاقَتِي      وَمَا قَصَدْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَايْكََا (5)

والشاهد في البيت السابق: (لسوائكا)، حيث خرجت (سواء) عن الظرفية، بمعنى بَدَلَك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر، ولما اضطرَّ في الشعر جعله منزلة (غير).

أما أوجه الاختلاف فيها من حيث بقائها على الظرفية أو خروجها منها، فقد ذهب النحاة فيها إلى أربعة مذاهب:

1 - المصدر السابق 101/2.

2 - خزانة الأدب، للبغدادي 435/3.

3 - البيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص 89، وهو من البحر الطويل.

4 - خزانة الأدب، للبغدادي 435/3 436 437.

5 - الكتاب، لسيبويه 407/1 408.

المذهب الأول: "أنّ (سوى) تُلزَم الظرفية ولا تخرج عن هذا المعنى إلا في ضرورة الشعر، وهو مذهب سيبويه" (1) وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ جُمُهور البصريين، كالمبرّد، وابن السّراج، وأبي علي الفارسي (2)، قال ابن السّراج: "أمّا الظّروف التي ترفع: ف(عند، وسوى، وسواء)، إذا أردت بها معنى (غير) لم تستعمل إلا ظروفاً، قال سيبويه: إنّ سَوَاءَك، بمنزلة مكانك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر...، فبعدت من الأسماء لاستيلاء الإبهام عليها" (3)، وقال ابن يعيش: "وغير المتصرّف نحو: (عند وسوى)، إذا كان بمعنى غير" (4)، ونُسب أبو حيّان القول للفرّاء بأنّ (سوى) لازمة للظرفية ولا تخرج عنها إلا في ضرورة الشعر" (5)، واستدلّ البصريون لتأييد ما ذهبوا إليه: "بأنّ العرب لم تستعمل (سوى) في اختيار الكلام إلا ظرفاً" (6)، والمذهب الثاني: "أنّ (سوى) تكون ظرفاً واسماً غير ظرفٍ، واحتجوا على أنّها تكون اسماً بمنزلة (غير) ولا تلتزم الظرفية؛ بأنّهم يُدخلون عليها حرف الخفض" (7)، وهو ما ذهب إليه الكوفيون في "جواز خروج (سوى) عن معنى الظرفية" (8)، وتبّعهم في ذلك ابن السّجريّ (9)، والسيوطي (10)، وابن هشام (11)، وذكر الرّضيّ: أنّ (سوى) في الأصل صفة ظرف، والأولى في صفات الظرف إذا حذفت موصوفاتها النَّصب على الظرفية (12)، والمذهب الثالث: أنّها مطابقة ل(غير) معنى واستعمالاً، وهو ما نسبته ابن هشام للزّجاجيّ ت(337هـ)، وابن مالك (13)، قال الزّجاجيّ: "وإذا كانت اسماً كانت بمعنى (غير)" (14)، والمذهب الرابع: أنّ (سوى) ترد ظرفاً كثيراً، وغير ظرفٍ قليلاً، وهو ما ذهب إليه الرّمانيّ ت(384هـ)، والعكبري ت(387هـ)، وذكر أبوحيّان ذلك، وضَمَّ إليهما ابن عُصفور حيث قال: "وذهب بعضهم

1 - ينظر المقتضب، للمبرّد، 349/4.

2 - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، 294/1.

3 - الأصول في النحو، لابن السّراج، 239/1.

4 - شرح المفصل، لابن يعيش، 44/2.

5 - ينظر ارتشاف الضرب، لابي حيّان، 15446/3.

6 - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، 297/296/1.

7 - خزانة الأدب، للبيدادي، 438/3.

8 - ينظر همع الهوامع، للسيوطي، 201/1.

9 - ينظر أمالي ابن السّجريّ، 373/2.

10 - ينظر همع الهوامع، للسيوطي، 162/161م3.

11 - ينظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، 248/2.

12 - ينظر شرح الرّضيّ على الكافية، 248/247/1.

13 - ينظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، 70/2.

14 - حروف المعاني، للزّجاجي، ص24.

إلى أن (سوى)، تستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرفٍ قليلاً، وهو: قول الرّمانيّ، والعُكبري، وابن عُصفُور<sup>(1)</sup>، واستدلّ الأَخفش على أنّها: "ظرف بوصلها الاسم الناقص بها في نحوك: أتاني الذي سيّواك"<sup>(2)</sup>.

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن أستخلص ما يلي:

1- وَرَدَتْ (سوى) بعدّة معانٍ: من معانيها: (مكانك)، وتكون بمعنى: (غير)، بمعنى:

السّواء: العدل، وبمعنى: وسط، وبمعنى: القصد.

المشهور في (سوى): كسر السّين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمدّ، ومنهم من يضمّ ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمدّ.

3- ذهب البصريون إلى أن: (سوى) اسم يلزم الظرفيّة

4- ذهب الكوفيون إلى أن: (سوى) تكون اسماً وتكون ظرفاً.

5- ذكر البغداديّ أنّ خروج (سواء) عن الظرفيّة شاذٌّ خاصٌّ بالشّعر، وإذا خرجت كانت بمعنى (غير).

6- أوجه الاختلاف من حيث بقائها على الظرفيّة أو خروجها منها أربعة مذاهب.

أ- ذهب سيبويه إلى أنّ (سوى) تلازم الظرفيّة ولا تخرج عن هذا المعنى إلا في ضرورة الشّعر.

ب- تبع جمهور البصريين سيبويه إلى أنّ: (سوى) تلازم الظرفيّة، كالمبرد وابن السّراج وأبي عليّ الفارسي.

ج- واستدلّ البصريون لتأييد ما ذهبوا إليه بأنّ العرب لم تستعمل (سوى) في اختيار الكلام إلا ظرفاً

د- ذهب الكوفيون إلى أنّ (سوى) تكون ظرفاً واسماً غير ظرفٍ، واحتجوا على أنّها تكون اسماً بمنزلة (غير) ولا تلتزم الظرفيّة؛ وبأنّهم يدخلون عليها حرف الخفض.

7- نسب أبو حيّان القول للفراء بأنّ (سوى)، لازمة للظرفيّة، ولا تخرج عنها إلا في ضرورة الشّعر.

1 - ارتشاف الضرب، لابي حيّان/2/362.

2 - خزانة الأدب، للبغداديّ/3/436.

8- ذكر الرّضِيّ أنّ: (سوى) في الأصل صفة ظرف، والأوّلَى في صفات الظرف- إذا حذفت موصوفاتها- النّصب على الظرفيّة.

9- نسب ابن هشام القول للزّجاجيّ، وابن مالك إلى أنّ: (سوى) مطابقة ل(غير) معنّى، واستعمالاً.

10- ذهب الرّمانيّ، والعُكبريّ إلى أنّ: (سوى) ترد ظرفاً كثيراً، وغير ظرفٍ قليلاً.

11- استدلّ الأَخفش على أنّها ظرف بوصلها الاسم الناقص بها.

الرأي الذي أختره في هذه المسألة: هو ما ذهب الكوفيون إليه في أنّ: (سوى) تكون ظرفاً، واسماً غير ظرف، وأنّها تكون اسماً بمنزلة (غير)، ولا تلتزم الظرفيّة؛ ولأنّ حرف الجرّ يدخل عليها، وماورد من مواضع في القرآن، ومن قول العرب شعراً، ونثراً دليل على خروجها عن الظرفيّة. والله أعلم.

## المطلب الخامس - (سُبْحَانَ) مُنْصَرَفٌ أَمْ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ.

معنى (سَبَّحَ)، قال ابن دُرَيْدٍ ت(321هـ): "وَلِسُبْحَانَ فِي اللُّغَةِ مَوَاضِعٌ : سُبْحَانَ : تَنْزِيهِ وَتَبْرِئَةٌ"<sup>(1)</sup>، ف " (سُبْحَانَ) : اسم مصدر ناب عن فعله ملازم للإضافة إلى الاسم الظاهر، أو إلى ضمير، إلا في ضرورة الشعر، ولم يُشْتَهَر عند العرب استعماله إلا منصوباً، نحو: سُبْحَانَ اللَّهِ؛ أي: براءة له مِنْ كُلِّ سُوءٍ، ونقص"<sup>(2)</sup>، قال الأَخْفَشُ في تفسير قوله تعالى: "﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا﴾"<sup>(3)</sup>، فنصب (سُبْحَانَكَ)؛ لأنه أراد: نُسَبِّحُكَ، جعله بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: نُسَبِّحُكَ فِسْبِحَانَكَ، ولكن سُبْحَانَكَ مصدر لا يتصرف"<sup>(4)</sup>، قال الزَّمخَشَرِيُّ: " (سُبْحَانَكَ) : للتعجب مِنْ عِظَمِ الأَمْرِ، والأصل في ذلك أَنْ يَسْبِّحَ اللهُ عند رؤية العَجَبِ مِنْ صَنَائِعِهِ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى أُسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ مَتَعَجَّبٍ مِنْهُ، أو لتنزيه الله -تعالى-..."<sup>(5)</sup>، قال ابن مالك: " الاسم إن أشبه الحرف سُمِّيَ مَبْنِيًّا، وغير متمكِّن، وإن لم يشبه الحرف سُمِّيَ معرباً ومتمكِّناً...، وأمَّا المنصرف، فلا يدخل عليه التثوين، ويجزّ بالفتحة إن لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه (أل)، وإنما يمنع الاسم من الصِّرف إذا وجد فيه علَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ، أو واحدة منها تقوم مقام العِلَّتَيْنِ"<sup>(6)</sup>، وجمع العِلَلِ التَّسْعِ بعد إن عَرَفَ بالصِّرف فقال:

|  |  |
|--|--|
| مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الإِسْمُ أَمْكَنًا                      | "وَالصَّرْفُ تَثْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا      |
| وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمَعٌ، ثُمَّ تَرْكِيْبٌ                   | عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيْبٌ، وَمَعْرِفَةٌ |
| وَوَزْنٌ فِعْلٌ، وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيْبٌ" <sup>(7)</sup> | وَالثَّوْنُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ  |

1 - جُمهرة اللُّغة، تأليف: أبو بكر محمد بن حسن بن دُرَيْدٍ الأَزْدِيّ، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين- بيروت- ط1/1987، 277/1.

2 - المعجم الوافي في أدوات النحو، صنفه: د. علي توفيق الحمد، ويوسف جميل زغيبي، دار الأمل -لأردن- ط2، 1993، ص 179.

3 - سورة البقرة من الآية 32.

4 - معاني القرآن، للأخفش 1/64.

5 - تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، لحمود بن عمر أحمد الزَّمخَشَرِيّ، ت(538هـ)، ضبطه وصححه: مصطفى احسين أحمد، دار الرِّيَان -القاهرة- ط3، 1987م، 220/3.

6 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 144/3-145.

7 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 144/145.

ذكر البغدادي ثلاثة شواهد من الشواهد الشعرية في (باب العلم)، وبين فيها الأوجه الإعرابية للفظ (سُبْحَانَ)، وعرض فيها رأياً لسيبويه بعد أن ذكر الشواهد فقال: " قال الشاعر:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُودُ بِهِ      وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ<sup>(1)</sup> وَالْجُمُدُ<sup>(2)</sup>

والشاهد في هذا البيت قوله:(سُبْحَانًا)، على أن سُبْحَانَ أكثر ما يستعمل مضافاً، وإذا قطع فقد جاء منوناً في الشعر...، بل تعريفه إمّا بالإضافة لفظاً كسبحان الله، أو تقديراً كما في قوله:

قَدْ أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ      سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ<sup>(3)</sup>

والشاهد في هذا البيت: (سُبْحَانَ)، أي: سبحان الله. وأمّا باللام، وهو قليل كقوله:

وَشَدَّ قَوْلُ رَجَزٍ رِيَانِي      سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانَ<sup>(4)</sup>

والشاهد في هذا الرجز: (السُّبْحَانَ)، حيث جاءت معرفة بالألف واللام...، وهذا محصله، وهو مُخالفٌ لكلام سيبويه فمن بعده.

والباعث له على المخالفة ما ذكره<sup>(5)</sup>، ذكر سيبويه في باب (من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره) فقال: " وتصرفها أنها تقع في موضع الجرّ، والرّفْع وتدخلها الألف، واللام، وذلك قولك: سُبْحَانَ الله...، وَخُزِلَ الْفَعْلُ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ: أُسَبِّحُكَ...، زعم أبو الخطاب<sup>(6)</sup>، أن سُبْحَانَ الله كقولك: بَرَاءَةَ الله من السوء، وزعم أن مثله قول الشاعر<sup>(7)</sup>:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ      سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ<sup>(8)</sup>

1 - الجودي: جبل في الموصل، والجُمُد: جبل بقاء أسنمة.

2 - البيت لأمية ابن أبي الصلت في ديوانه، جمع، وتح: د. عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية-دمشق-ط1، 1974م، ص30، وهو من البحر البسيط.

3 - البيت للأعشى ميمون قيس في ديوانه ص143، هجا فيه علقمة بن عثلان، صحابي، ومدح ابن عمه عامر بن طفيل، وهو من البحر السريع.

4 - هذا الرجز أنشده ابن مالك في شرح الكافية2/958.

5 - خزانة الأدب، للبغدادي 234/7.235.

6 - هو الأخفش الأكبر عبد الحميد مولى قيس بن ثعلبة أبو الخطاب (ت177ه) من كبار علماء العربية.

7 - الكتاب، لسيبويه 322/1.324.

8 - البيت للأعشى ميمون قيس في ديوانه ص143، تمّ تخريجه..

أي: براءةً منه، "والشاهد في هذا البيت: نصب (سُبْحَانَ) على المصدر، ولزومها للنصب، لأنّها مصدر جامد، ومُنعت من الصَّرْف؛ لأنّها جُعِلت علماً للتسييح، فَجَزَتْ مجرى عُثْمَانَ" (1)، قال سيبويه: "وأما ترك التّنوين في سُبْحَانَ فإنّما تُرك صرفُهُ؛ لأنّه صار عندهم معرفة، وانتصابُهُ كانتصاب الحمد لله" (2)، قال سيبويه أيضاً: "وقد جاء سُبْحَانَ منوّناً مفرداً في الشّعر، قال الشّاعر: وهو أميّة بن أبي الصلّت:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ      وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمْدُ (3)

شَبَّهه بقولهم: حَجْرًا، وسلاماً" (4)، "والشّاهد فيه مجيء (سُبْحَانًا) منوّناً مفرداً لضرورة الشّعر، والمعروف فيه أنّ يضاف إلى ما بعده، أو يجعل" (5)، قال السيوطي: "... وقد يفرد في الشّعر منوّناً، إنّ لم تتو الإضافة، كقول الشّاعر في البيت السّابق: (سُبْحَانًا)" (6)، وذكر ابن يعيش: "أنّه قد يستعمل مضافاً، وغير مضاف، وهو مثل عُثْمَانَ في منعه للصَّرْف؛ وذلك للعلمية، وزيادة الألف، والتّون" (7)، والشّاهد عنده في البيت السابق: (سُبْحَانًا)، "وله وجهان: الوجه الأوّل: أنّ يكون نكرة، والوجه الثّاني: أنّ يكون معرفة إلّا أنّه نون للضرورة" (8)، وقال الأعم الشنمترى في الشّاهد من البيت السّابق (سُبْحَانًا): "وتنكيره، وتوينه ضرورة، والمعروف فيه أنّ يضاف إلى ما بعده، أو يجعل مفرداً، ووجه تنكيره، وتوينه أنّ يُشَبَّه ب(براءة)؛ لأنّه في معناها" (9)، وقال الرّضي: "وقالوا في الأوقات...، ومنه سبحان علم التسييح، ولا دليل على علميته؛ لأنّه أكثر ما يستعمل مضافاً، فلا يكون علماً إلّا إذا قطع عن الإضافة، فقد جاء منوّناً كقول الشّاعر في الشّاهد من البيت السّابق: (سُبْحَانًا)" (10).

1 - هامش الكتاب، لسيبويه 324/1.

2 - الكتاب، لسيبويه 324/1.

3 - المصدر السابق 135/1.

4 - المصدر نفسه 326/1، 327.

5 - هامش الكتاب، لسيبويه 326/1.

6 - همع الهوامع، للسيوطي 115/2.

7 - شرح المفصل، لابن يعيش 119/1.

8 - المصدر السابق 119/1، 120.

9 - تحصيل عين الذهب، للأعم الشنمترى ص 214.

10 - شرح الرّضي على الكافية 248/3.

وقال السيوطي عندما ذكر قول الشاعر:

أقول لما جاءني فخره      سبحانه من عظمة الفاجر<sup>(1)</sup>

والشاهد: "سُبْحَانَ"، فقد زعم سيبويه، وابن يعيش، وغيرهما، أنه علم واقع على معنى التَّسْبِيحِ، ولا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والتَّوْنِ، فإذا أضيف (سُبْحَانَ الله)، يصير معرفة بالإضافة، بعد سلب العلمية الأولى عنه"<sup>(2)</sup>، وقال الرضوي: "ودليل علميته قول الشاعر في الشاهد من البيت السابق: (سُبْحَانَ)، ولا منع من أن يقال: حذف المضاف إليه، وهو مراد للعلم به، وأبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله"<sup>(3)</sup>، وقال السيرافي: "...، إذا لم يضاف ترك صرفه، فقيل: سُبْحَانَ مِنْ زَيْدٍ، أي: بَرَاءَةٌ مِنْ زَيْدٍ، كقول الشاعر في الشاهد من البيت السابق: (سُبْحَانَ)"<sup>(4)</sup>.

ومن خلال ذكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكن أن استخلص ما يلي:

- 1- قال ابن دُرَيْدٍ: معنى (سُبْحَانَ) في اللغة: التَّنْزِيهِ، والتَّبرُّة.
- 2- قال الأَخْفَشُ: فنصب (سُبْحَانَكَ)؛ لأنَّه أراد: نُسَبِّحُكَ، جعله بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنَّه قال: نُسَبِّحُكَ فسبحانك، ولكن سُبْحَانَكَ مصدر لا يتصرف.
- 3- قال الرَّمْخَشَرِيُّ: (سُبْحَانَكَ): للتعجب من عِظَمِ الأَمْرِ، والأصل في ذلك أن يسبِّح الله عند رؤية العجب من صنائعه، ثم كثر حتى أستعمل في كل متعجب منه، أو لتنزيه الله تعالى.
- 4- قال ابن مالك: الاسم إن أشبه الحرف سُمِّيَ مبنياً، وغير متمكّن، وإن لم يشبه الحرف سُمِّيَ معرباً، ومتمكناً.
- 5- قال ابن مالك: أمَّا المنصرف، فلا يدخل عليه التَّنْوِينُ، ويجرّ بالفتحة إن لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه (أل)، وإنما يمنع الاسم من الصَّرفِ إذا وجد فيه علَّتَانِ مِنْ عِلَلِ تَسَعٍ، أو واحدة منها تقوم مقام العِلَّتَيْنِ.
- 6- قال سيبويه: أمَّا ترك التَّنْوِينِ في (سُبْحَانَ) فإنَّما تُرْكُ صرفه؛ لأنَّه صار عندهم معرفة، وانتصابه كانتصاب الحمد لله، وقد جاء (سُبْحَانَ) منوناً مفرداً في الشعر.

1 - البيت للأعشى ميمون قيس في ديوانه ص143، تم تخريجه.

2 - همع الهوامع، للسيوطي 1/190.

3 - شرح الرضوي على الكافية 3/247، 248.

4 - شرح كتاب سيبويه، للسيرافي 2/214.

- 7- قال السيوطي: قد يفرد في الشعر منوناً، إن لم تنو الإضافة، كقول الشاعر: (سُبْحَانًا).
- 8- ذكر ابن يعيش أنه: قد يستعمل مضافاً، وغير مضافٍ، وهو مثل عُثْمَانَ في منعه للصرْف؛ وذلك للعلمية؛ وزيادة الألف والتون.
- 9- قال الأعمى: في الشاهد من البيت (سُبْحَانًا)، تكثيره، وتنوينه ضرورة، والمعروف فيه أن يضاف إلى ما بعده، أو يجعل مفرداً، ووجه تكثيره وتنوينه أن يُشَبَّه ب(براءة)؛ لأنه: في معناها.
- 10- قال الرضي: (سُبْحَانَ) عَمَّ التسييح، ولا دليل على علميته، لأنه: أكثر ما يستعمل مضافاً، فلا يكون علماً إلا إذا قطع عن الإضافة، فقد جاء منوناً كقول الشاعر في الشاهد من البيت (سُبْحَانًا)
- 11- قال الرضي: دليل علمية (سُبْحَانَ) في الشاهد من البيت، ولا منع من أن يقال: حذف المضاف إليه، وهو مراد للعلم به، وأبقى المضاف على حاله، مراعاة لأغلب أحواله.
- 12- وقال السيرافي: إذا لم يضاف ترك صرفه، فقول: سُبْحَانَ مِنْ زَيْدٍ، أي: بَرَاءَةٌ مِنْ زَيْدٍ، كقول الشاعر: في الشاهد من البيت (سُبْحَانَ).
- والرأي الذي أختاره في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه الرضي، ومن وافقه إلى أن: (سُبْحَانَ) عَمَّ التسييح، ولا دليل على علميته؛ لأنه أكثر ما يستعمل مضافاً، أما وروده غير مضافٍ قليل.
- والله أعلم.

## الخاتمة

الحمدُ الله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومنّ تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

وختامًا: يمكن القول: إنّ هذه الدراسة قد ألقّت الضوء على بعض من آراء سيبويه النحوية المذكورة في (خزانة الادب) للبغدادي، وبيّنت أهميّة هذه الآراء في فهم النحو العربي، من خلال المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمّ تحليل آراء سيبويه النحويّة، وتوضيح تأثيرها على اللغة العربية. أظهرت الدّراسة أنّ سيبويه كان له الأثر الكبير في النحو العربي، وأنّ آراءه النحوية في (خزانة الأدب) تمثل إضافة قيّمة للبحث، كما بيّنت الدّراسة أهميّة دراسة التّراث النحوي العربي وتأثيره المستمر على اللغة العربية.

وفي ضوء النّتائج التي توصلت إليها الدّراسة يمكن توضيح الآتي:

أنّ كتاب (خزانة الأدب) يحمل بين طياته آراءً كثيرة لسيبويه، في جُلّ الأبواب النحويّة التي ذكرها البغدادي في أجزاء كتابه، فكان تارة ينقل هذه الآراء نصياً، وتارةً ينقلها بالفكرة والمعنى، فكان البغدادي بارعاً في أسلوبه في نقل تلك الآراء بطريقة سهلة، وواضحة لا لبس فيها، ولا غموض، وكان يجمع آراء العلماء بعد أن يذكر الشواهد الشعريّة، ويقارن بينها، ففي بعض المسائل كان يؤيّد سيبويه، وكان في بعض منها يخالفه، ولم يقتصر البغدادي في خزانتها على ذكر آراء سيبويه، بل تضمّن نصوصاً من شروح الكتاب، حتى يسهم في تقريب الفكرة للأذهان

إنّ هذه الدراسة قد تسهم في إثراء المعرفة النحوية، واللغوية لدى الباحثين والمهتمين، وتفتح لهم أفقاً جديدة للبحث في النحو العربيّ، ومدى تأثير سيبويه على اللغة العربية.

وفي الختام، أمل أن تكون هذه الدّراسة قد قدّمت إضافة نوعيّة للمكتبة العربيّة، وأسهمت في تعزيز الفهم للعلاقة بين النحو، واللغة، وتوضيح أهميّة دراسة التّراث النحويّ العربيّ، كما أمل أن تكون هذه الدّراسة قد أسهمت في إثراء البحث العلميّ، وأن تكون مرجعاً للباحثين، والمهتمين بالنحو العربيّ، واللغة العربية.

## التوصيات:

ختامًا، وأؤكد على أهمية الاستمرار في دراسة التراث النحوي العربي، وتأثيره على اللغة العربية، وأدعو الباحثين إلى مزيد من البحث والدراسة في هذا المجال، كما أؤكد على ضرورة الاهتمام بالدراسات النحوية، واللغوية، وتشجيع الباحثين على استكشاف المزيد من جوانب التراث النحوي العربي، وبالأخص دراسة كتاب (خزانة الأدب ولب لباب العرب) لعبد القادر البغدادي، لما يحوي من تراث لغوي، وأدبي قيم، يكون مجالاً للبحث والدراسة.

وفي النهاية، أتمنى أن تكون هذه الدراسة قد حققت أهدافها، وأسهمت في إثراء المعرفة النحوية واللغوية، وأن تكون قد وضعت حجر الأساس لمزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال.

وَأخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

## **Abstract**

This thesis deals with a number of opinions of Sibawayh (180 AH), which were attributed by Al-Baghdadi (1093 AH) in his book (Treasury of Literature) to him, and as required by the plan, these opinions were included in the chapters, discussions and demands.

The study includes a careful analysis of Sibawayh's grammatical views in Al-Baghdadi's book (The Treasury of Literature) in its various grammatical chapters, such as: the nominal and verbal sentences, the predicates, and the adjectives, as well as various issues from its parts.

It aims to analyze Sibawayh's grammatical views and clarify their impact on the Arabic language, through the descriptive analytical method, where these opinions were studied, and it was found that Sibawayh had a great impact on Arabic grammar.

The study showed that Sibawayh's grammatical views in "The Treasury of Literature" represent a valuable addition to grammatical research, and contribute to a deeper understanding of Arabic grammar and the Arabic language, as well as the importance of studying the Arabic grammatical heritage and its continuous impact on the Arabic language.

This study is an important reference for researchers and those interested in Arabic grammar and the Arabic language, as it provides a comprehensive view of Sibawayh's grammatical views, and the study contributes to enriching the grammatical and linguistic knowledge of researchers and those interested, and opens new horizons for research in Arabic grammar and Sibawayh's impact on the Arabic language.

Through this study, researchers and those interested in the Arabic language can gain a deeper understanding of Sibawayh's views and their impact on the Arabic language, which helps to promote scientific research in this vital field.

**Recommendations:** Through my study of the book "The Treasury of Literature" and my review of its thirteen parts, and the valuable linguistic and literary wealth it contains within it, in which the researcher finds what he wants, **I invite researchers to study it.**

I have done my best to investigate the truth as much as I could in accessing the sources of information I have mentioned in this thesis, and **I hope to God for success and repayment.**

Researcher

## الفهارسُ العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنيّة.

ثانياً: فهرس الأبيات الشعريّة.

ثالثاً: فهرس المصادر والمراجع.

رابعاً: فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

| رقم الآية | السورة   | الآية  | رقم الصفحة |
|-----------|----------|--|------------|
| 4         | الفاطحة  | ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾  | 59         |
| 149       | البقرة   | ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾   | 31         |
| 149       | البقرة   | ﴿لَنَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾  | 85         |
| 102       | البقرة   | ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾   | 62         |
| 198       | البقرة   | ﴿وَأَنْذَرُوهُ كَمَا هَدَأَكُمْ﴾   | 104        |
| 108       | البقرة   | ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾  | 166        |
| 32        | البقرة   | ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا﴾   | 171        |
| 1         | النساء   | ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾  | 92         |
| 94        | النساء   | ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾   | 17         |
| 157       | النساء   | ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾  | 78         |
| 159       | النساء   | ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾  | 88         |
| 159       | النساء   | ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾  | 89         |
| 81        | آل عمران | ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ | 138        |
| 81        | آل عمران | ﴿لَمَا آتَيْنُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾  | 139        |
| 64        | آل عمران | ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾  | 166        |

|     |         |   |     |
|-----|---------|---|-----|
| 50  | المائدة | ﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ بَيْنَهُمْ﴾   | 16  |
| 6   | المائدة | ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ | 109 |
| 119 | المائدة | ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾  | 125 |
| 50  | المائدة | ﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ بَيْنَهُمْ﴾   | 16  |
| 107 | الأنعام | ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾   | 31  |
| 137 | الأنعام | ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾  | 53  |
| 56  | الأعراف | ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾  | 123 |
| 18  | الأعراف | ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾  | 139 |
| 194 | الأعراف | ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾  | 40  |
| 6   | التوبة  | ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾   | 55  |
| 6   | التوبة  | ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾   | 56  |
| 102 | التوبة  | ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾  | 64  |
| 62  | يونس    | ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾  | 36  |
| 98  | يونس    | ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ﴾   | 77  |
| 91  | هود     | ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾  | 31  |
| 43  | هود     | ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾  | 77  |
| 88  |         | ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾   | ب   |
| 3   | يوسف    | ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾   | 31  |
| 31  | يوسف    | ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾   | 39  |
| 96  | يوسف    | ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾  | 136 |

|    |          |  |     |
|----|----------|--|-----|
| 96 | يوسف     | ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾   | 138 |
| 96 | يوسف     | ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾   | 139 |
| 21 | إبراهيم  | ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾   | 81  |
| 18 | إبراهيم  | ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾   | 154 |
| 37 | الاسراء  | ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾  | 134 |
| 76 | الإسراء  | ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾  | 145 |
| 5  | الكهف    | ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾   | 40  |
| 17 |          | ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾                      | 1   |
| 22 | الأنبياء | ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾   | 86  |
| 37 | الحج     | ﴿لَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾  | 99  |
| 14 | الشعراء  | ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾  | 99  |
| 33 | النمل    | ﴿نَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾   | 159 |
| 15 | القصص    | ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾   | 99  |
| 11 | سبأ      | ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾   | 88  |
| 33 | سبأ      | ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾   | 155 |
| 14 | سبأ      | ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبِ﴾  | 140 |
| 8  | فاطر     | ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ | 28  |
| 55 | الصافات  | ﴿فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾  | 166 |
| 3  | ص        | ﴿وَلَاتِ حِينٍ مَنَاصٍ﴾  | 43  |
| 11 | الشورى   | ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾  | 104 |

|            |          |  |     |
|------------|----------|--|-----|
| 21         | محمد     | ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾   | 149 |
| 14         | الحجرات  | ﴿لَا يَلْتَمِعْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾  | 42  |
| 58         | الذاريات | ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾                                       | 120 |
| 48         | الرحمن   | ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾   | 159 |
| 10         | الحديد   | ﴿وَكَلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾   | 18  |
| 22         | المجادلة | ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾                        | 25  |
| 2          | المجادلة | ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾   | 31  |
| 19         | المجادلة | ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾               | 25  |
| 8          | الجمعة   | ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَقِيكُمْ﴾                          | 23  |
| 20         | الملك    | ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾   | 40  |
| 17         | نوح      | ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾   | 68  |
| 8          | المزمل   | ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾  | 68  |
| 4          | المدثر   | ﴿وَتِيَابِكَ فَطَهَّرَ﴾  | 22  |
| 10         | الإنسان  | ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾                                     | 154 |
| 19،<br>20، | الليل    | ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى (19) إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ | 77  |
| 5          | القدر    | ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾   | 108 |



|         |   |   |                     |          |             |
|---------|---|---|---------------------|----------|-------------|
| الباء   | أبا عُرْو لا تَبْعُدْ فُكُلَ ابْنِ حِرَّةِ    | سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ فَيَجِيبُ           | لم يعرف<br>قائله    | الطويل   | 163         |
| الباء   | أزْجُرُ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ رَوْضَتَنَا    | إِذْنُ يَرْدُ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ      | ابن غنمة<br>الضبي   | البسيط   | 143         |
| الباء   | أرْدُدْ حِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ    | إِذْنُ يَرْدُ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ      | ابن غنمة<br>الضبي   | البسيط   | 144-<br>145 |
| الباء   | يُجَبِّي المَرَعُ مَا لَا أَنْ يَلَاقِي       | وَتَغْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ            | إياس بن<br>الأرت    | الوافر   | 134-<br>134 |
| القافية | البيت الشعري                                  |   |                     | البحر    | الصفحة      |
| الجيم   | كَأَنَّ أصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا     | أَوَاخِرِ المَنِيِّ أصْوَاتُ الفَرَارِيحِ       | ذو الرمة            | البسيط   | 115         |
| الحاء   | مَنْ صَدَّ عَن نِيرَانِهَا                    | فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخِ                | سعد بن<br>مالك      | الكامل   | 36-35       |
| الحاء   | لِيُبْكِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُونَةٍ        | وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطْيِخُ الطَّوَائِحِ       | نهشل بن<br>حرى      | الطويل   | 53          |
| الحاء   | وَنَظَرْنَ مِنْ خَلَلِ السُّنُورِ بِأَعْيُنِ  | مَرَضَى مُخَالِطِهَا السَّقَامُ صَبَاحِ         | ابن ميادة<br>المرى  | الكامل   | 82-81       |
| القافية | البيت الشعري                                  |   |                     | البحر    | الصفحة      |
| الدال   | ثَلَاثَةٌ كُلُّهُنَّ قَتَلَتْ عَمْدًا         | فَأَخْرَى اللهُ رَابِعَةً تَعُودُ               | لم يعرف<br>قائله    | الرجز    | 15          |
| الدال   | يَا دَارَ مِيَّةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنْدِ  | أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبْدِ     | النابغة<br>الذبياني | البسيط   | 76          |
| الدال   | إِلَّا أَوْرِي لَأَيًّا مَا أَبَيْتُهَا       | وَالنُّوَى كَالْحَوْضِ بِالمَظْلُومَةِ الجَلْدِ | النابغة<br>الذبياني | البسيط   | 76          |
| الدال   | سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُودُ بِهِ     | وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ        | أمية ابن<br>الصلت   | البسيط   | 172-<br>173 |
| القافية | البيت الشعري                                  |   |                     | البحر    | الصفحة      |
| الراء   | فَأَقْبَلْتُ زَخْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ    | فَتَوَبَّ لَيْسَتْ وَتَوَبَّ أَجْرُ             | أمرؤ<br>القيس       | المتقارب | 16          |
| الراء   | يَا صَاحِبِي دَنَا الرِّوَاخُ فَسِيرَا        | لَا كَالعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورَا           | جرير                | الكامل   | 50          |
| القافية | البيت الشعري                                  |   |                     | البحر    | الصفحة      |
| الراء   | أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فُخْرُهُ              | سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةَ الفَاخِرِ             | الأعشى              | السريع   | 172         |
| الراء   | لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ      | رَخِيمٌ الحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ     | ذو الرمة            | الطويل   | 162         |
| الراء   | خُدُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِزِّمِ وَأَذْكُرُوا | أَوْصَرْنَا، وَالرَّحْمُ بِالعَيْبِ تُذَكِّرُ   | زهير بن<br>أبي سلمى | الطويل   | 162         |

|         |  |                    |        |                     |
|---------|--|--------------------|--------|---------------------|
| الراء   | وَحَمِينَ الْعِرَاقِيْبِ الْعَصَا وَتَرْكَنَهُ<br>بِهِ نَفْسٌ عَالٍ مُخَالِطُهُ بُهْرٌ                   | الأخطل             | الطويل | 82                  |
| الراء   | فَلَوْ كُنْتُ ضَنْبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي<br>وَلَكِنْ زَنْجِيٍّ عَظِيمِ الْمَشَافِرِ                  | الفرزدق            | الطويل | -148<br>-149<br>150 |
| الراء   | فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَبِيًّا<br>وَكَمْ مِثْلَهَا فَارْقُتْهَا وَهِيَ تَصْفُرُ             | تأبط شراً          | الطويل | 58                  |
| الراء   | لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ<br>نَعَّصَ الْمَوْتَ ذَا الْعِنَى وَالْفَقِيرَا            | عدي بن زيد         | الخفيف | 26-25               |
| الراء   | لَعْمُزُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ<br>وَلَا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيْسِّرٌ                      | الفرزدق            | الطويل | -27-26<br>33-31     |
| الراء   | إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَّلَاتِهَا<br>سَوَاقِطٍ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا         | النابغة الجعدي     | الطويل | 26                  |
| القافية | البيت الشعري   |                    | البحر  | الصفحة              |
| السين   | وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْبَسُ<br>إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ                              | جران العود         | الرجز  | 78                  |
| القافية | البيت الشعري   |                    | البحر  | الصفحة              |
| العين   | قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي<br>عَلِيٌّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ                        | أبو الفضل بن قدامة | الرجز  | -16-15<br>17        |
| العين   | إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْنُ الْكَرْيَهَةَ أَوْشَكَتْ<br>جِبَالُ الْهُوَيْنِيِّ بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا | للكلبة العرنى      | الطويل | 28-27               |
| القافية | البيت الشعري   |                    | البحر  | الصفحة              |
| القاف   | أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا<br>وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ                      | لم يعرف قائله      | الوافر | 32                  |
| القافية | البيت الشعري   |                    | البحر  | الصفحة              |
| الكاف   | تُجَانِفُ عَنْ جَوْ الْبِمَامَةِ نَاقَتِي<br>وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوْنِكَا                   | الأعشى             | الطويل | 167                 |
| القافية | البيت الشعري   |                    | البحر  | الصفحة              |
| اللام   | إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ<br>وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا          | لم يعرف قائله      | الطويل | 40                  |
| اللام   | لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلُ<br>يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ   | كثير عزة           | الوافر | 74-73               |
| اللام   | وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَتُنَا<br>بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ                                    | الأسود بن يعفر     | السريع | 17                  |
| اللام   | فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَذُذْهَا<br>وَلَمْ يُشْفَقْ عَلَى نَعْصِ الدَّخَالِ                     | لبيد بن ربيعة      | الوافر | 70                  |

|               |              |                  |  |   |                |
|---------------|--------------|------------------|--|---|----------------|
| 100           | الطويل       | مزاحم بن الحارث  | تَصِلْ، وَعَنْ قَيْضِ بَرِيْرَاءِ مَجْهَلِ     | عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهَا | اللام          |
| -118<br>119   | الرجز        | العجاج           | عَلَى ذُرَى قَلَامِهِ الْمُهْدَلِ              | كَأَنَّ نَسِجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ       | اللام          |
| 120           | الطويل       | أمرؤ القيس       | كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادِ مُرْمَلِ           | كَأَنَّ أَبَانَا فِي عَرَائِينِ وَبَلِّهِ       | اللام          |
| 63            | الوافر       | لم يعرف قائله    | مَكَانَ الْكَلْبَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ      | فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ            | اللام          |
| <b>الصفحة</b> | <b>البحر</b> | <b>قائله</b>     | <b>البيت الشعري</b>                            |   | <b>القافية</b> |
| 32            | الطويل       | الفرزدق          | أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذِ بَدَائِمِ      | ذَا أَقْلُولِي عَلَيْهَا وَأَفْرَدْتِ           | الميم          |
| -124<br>125   | الطويل       | ذو الرمة         | أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ التَّوَّاسِمِ    | مَشْيَيْنِ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ  | الميم          |
| -138<br>139   | الطويل       | المسيب بن علس    | لَكَانَ لَنَا يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلَمٌ    | وَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ     | الميم          |
| 43            | الرجز        | لم يعرف قائله    | وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ      | نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةٌ مَتْنَمٌ      | الميم          |
| <b>الصفحة</b> | <b>البحر</b> | <b>قائله</b>     | <b>البيت الشعري</b>                            |   | <b>القافية</b> |
| 172           | الرجز        | أنشده ابن مالك   | سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ        | وَشَدَّ قَوْلُ رَجَزِ رَبَّانِي                 | النون          |
| 87-85         | الوافر       | عمر بن معد يكرب  | لَعَنَرُوا أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ       | وَكُلُّ أَحٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ                | النون          |
| 88            | الوافر       | النابغة الذبياني | يَقْعَقُعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنَّ           | كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْبَيْشِ         | النون          |
| 39            | المنسرح      | لم يعرف قائله    | إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ            | إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ            | النون          |
| 44            | الوافر       | عمر بن شاس       | وَأَضْحَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْفَرِينَا    | تَدَكَّرَ حَبَّ لَيْلَى لَاتَ حِينَا            | النون          |
| <b>الصفحة</b> | <b>البحر</b> | <b>قائله</b>     | <b>البيت الشعري</b>                            |   | <b>القافية</b> |
| 32            | المتقارب     | المنتحل الهذلي   | بَوَاهٍ وَلَا بَضْعِيْفٍ قُوَاهُ               | لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكِ               | الهاء          |
| 67-66         | الطويل       | أبو سدره الأسدي  | قَلْوَصُ امْرِئٍ قَارِيكِ مَا أَنْتَ حَاذِرُهُ | فَقُلْتُ لَهُ: فَأَهَا لَفِيكَ، فَإِنَهَا       | الهاء          |
| -114<br>115   | الكامل       | لم يعرف قائله    | زَجَّ الْقَلْوَصِ أَبِي مَزَادَةَ              | فَرَجَّجْتُهَا بِمَرْجَةٍ                       | الهاء          |
| 156           | الكامل       | لرجل من بني عامر | قَلِيلِ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ تَوَافِلُهُ | وَيَوْمَ شَهْدَانَاهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا       | الهاء          |

|        |        |                             |   |         |
|--------|--------|-----------------------------|---|---------|
| 19     | الرجز  | قيس بن<br>حصين              | أَكَلْ عَامٍ نَعَمَ تَحْوُونُهُ<br>يُلْفِحُهُ قَوْمٌ وَيُنْتَجُونُهُ                    | الهاء   |
| الصفحة | البحر  | قائله                       | البيت الشعري  | القافية |
| 123    | الرجز  | الأغلب بن<br>جشم<br>العجيلي | مُرُّ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْضِي<br>أَخَذَنْ بَعْضِي وَتَرَكَنْ بَعْضِي         | الياء   |
| 124    | الرجز  | العجاج                      | طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْضِي<br>أَخَذَنْ بَعْضِي وَتَرَكَنْ بَعْضِي         | الياء   |
| 56-55  | الكامل | النمر بن<br>ثوبل            | لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفَسَ أَهْلَكْتُهُ<br>وَإِذَا هَلَكْتَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي | الياء   |
| 118    | الوافر | الحطيئة                     | فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنٍ وَآ<br>هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ             | الياء   |

## ثالثاً: فهرس المصادر والمراجع

\*القرآن الكريم برواية حفص.

أولاً: الكتب المطبوعة

- 1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي- القاهرة- ط1، 1998م.
- 2- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تح: يوسف هبّود، دار الأرقم، بيروت ط1/ 1999م.
- 3- الأصول في النحو، لابن السّراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ط 3، 1988، بيروت.
- 4- إعراب القرآن، المنسوب للزّجاج، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية 1982م.
- 5- إعراب القرآن، لأبي جعفر النّحاس بن يونس المرادي النحوي، علّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية- بيروت- ط1421، 1هـ.
- 6- الأعلام، لخير الدين الزّركلي، تح: عبد السلام علي، دار العلم للملايين، ط/9، 1990م.
- 7- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، تح: حسن الأمين، دار المعارف للمطبوعات بيروت.
- 8- أمالي ابن الحاجب، تأليف: عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب الكردي المالكي، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار-الأردن-، دار الجبل-بيروت-، 1989م.
- 9- الأمالي الشجرية، لابن الشّجري، تح محمد الطناحي -القاهرة ط1، 1992م.
- 10- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت 1987م.
- 11- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبّود، دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-، 2000م.
- 12- إيضاح الشّعْر، أو شرح الأبيات المشكّلة الاعراب، لأبي علي الفارسي، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988م.
- 13- الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، تح: موسى بناي العليلى، بغداد مطبعة العاني.
- 14- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيّان الأندلسي، بعناية: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر -بيروت- ط1، 2000م.
- 15- البداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف، ط/2، بيروت.

- 16- البُدر الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشّاطبية والدّرة، تأليف: عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ط1981م.
- 17- البُرهان في علوم القرآن، للزّركشي، تح: محمد ابي الفضل، دار احياء الكتب العربية - مطبعة عيسى البابلي، القاهرة ط1975 م.
- 18- بُغية الوعاة، لجلال الدّين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، ط،1964م.
- 19- تاج العروس من جواهر القاموس للزّبيدي، تح: مصطفى حجازي، التراث العربي، الكويت، ط2001م.
- 20- التّبيان في اعراب القرآن، أبو البقاء محبّ الدين عبد الله العكبري، تح: علي محمد البيجاوي، الناشر: عيسى البابلي الحلبي.
- 21- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف (الأعلم الشنمترى)، تح: زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1994.
- 22- تُحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الملوك والسلطين، عبد الله الشرقاوي، تح: رحاب عبد الحميد القاري، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- 23- تذكرة النّحاة، لأبي حيّان الأندلسي، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1986م.
- 24- التّذييل والتّكميل في شرح التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم دمشق ط1، 1997م.
- 25- تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، لحمود بن عمر أحمد الزّمخشري، ضبطه وصححه: مصطفى احسين أحمد، دار الريان -القاهرة- ط3، 1987م.
- 26- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي، تح: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي ط2008/1م.
- 27- التّوطئة، لأبي علي الشلوبيين تح: يوسف أحمد المطوع، ط2، 1989م.
- 28- تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، قدم له: الدكتور محمد علي سلطاني، دار العصماء سوريا دمشق، ط1/ 1998م.
- 29- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1993م.
- 30- الجُمَل في النّحو، لأبي القاسم عبد الرحمن إسحاق الرّجّاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، كلية الآداب جامعة اليرموك الأردن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.

- 31- جمهرة اللغة، تأليف: أبو بكر محمد بن حسن بن دُرَيْد الأزدِيّ، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت - ط1/1987.
- 32- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة - ط5، 1988م.
- 33- الجنى الدّاني في حروف المعاني، تأليف أبو محمد بدر الدين المرادي، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1992.
- 34- حاشية الصّبّان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو محمد بن علي الصّبّان دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابلي الحلبي وشركاؤه.
- 35- حروف المعاني والصفّات، تأليف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النّها وندي الزّجاجي، أبو القاسم، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت - ط1، 1984م.
- 36- خزّانة الأدب ولُبُّ أبواب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1989م.
- 37- الخصائص لابن جنيّ، أبو الفتح عثمان، تح: محمد النّجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد ط1990م.
- 38- خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد بن فضل الله المحبي، دار صادر، بيروت.
- 39- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق - ط1986م.
- 40- ديوان ابن ميادة المُريّ الرماح بن أبره المرّي، تح: محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهورية - العراق - الموصل، ط1، 1970م.
- 41- ديوان أبي الطّيب المتنبّي، تأليف عبد الوهاب عزام، دار بيروت للطباعة والنشر، ط3، 1983م.
- 42- ديوان أبي الفضل بن قدامة النّجم العجيلي، تح: د. محمد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللغة العربية - دمشق - ط1، 2006م.
- 43- ديوان الأخطل، شرح مهدي محمد ناصر، -بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط2، 1994م.
- 44- ديوان الأسود بن يعفر النهشلي، تح: نوري حمودي القيسي، مكتبة عين الجامعة، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، مطبعة الجمهورية، 1970م.
- 45- ديوان الأعشى، ميمون قيس، المؤسسة العربية - بيروت - ط1، 1980م.

- 46- ديوان الحارث بن خالد المخزومي، تأليف يحيى الجبوري، مطبعة النعمان -العراق- ط1، 1972م.
- 47- ديوان الرّاعي التّميري، جمعه وحقّقه، راينهرث قايبيرت، دار النشر فراننتس، ط1980م.
- 48- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تح: عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس-دمشق- ط1971، 1م.
- 49- ديوان الكميت بن يزيد الأسدي، جمع وتح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، ط1، 2000م.
- 50- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: د. واضح الصمد، بيروت ط1998م.
- 51- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف-القاهرة-1989م.
- 52- ديوان امرؤ القيس، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف-القاهرة- ط5، 1958 م.
- 53- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتح: د. عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية-دمشق- ط1، 1974م.
- 54- ديوان تأبط شراً وأخباره، تح: علي ذو الفقار، دار العرب الإسلامية، ط1، 1984م.
- 55- ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعد السكري، دار الكتب المصرية-القاهرة-ط1، 1931م.
- 56- ديوان جرير، تأليف: محمد عبد الله الصّاوي، دار الأندلس-بيروت-ط1، 1994م.
- 57- ديوان ذي الرّمة، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة-بيروت-ط1، 1983م.
- 58- ديوان رؤية بن العجاج، وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط1، 1980م.
- 59- ديوان عدي بن زيد العبّادي، تحقيق: محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية للنشر بغداد.
- 60- ديوان كثير عزة، تحقيق: عدنان زكي درويش، دار صادر-بيروت-ط1، 1994م.
- 61- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط2004، 1م.
- 62- ديوان الفرزدق، دار صادر -بيروت- مطبعة الصّاوي، ط2، 1984م.
- 63- ديوان المسيب بن علس تح: د. محمود محمد الوصيفي، مكتبة الأدب، ط1، 2003،
- 64- رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن حسن الرّماني، تح: إبراهيم السّامرائي، دار الفكر لبنان المكتبة الشاملة.
- 65- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تح: سعيد صالح مصطفى زعيمة، المكتبة الأزهرية، ط1، 2016م.
- 66- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تح: دكتور حسن هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 2000م.

- 67- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تح: شعيب الأرنؤوط، ط/2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.
- 68- شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة عشر، 1964م.
- 69- شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السيرافي تح: محمد علي الرّيح، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة- القاهرة - 1974م.
- 70- شرح الأشموني، لألفية ابن مالك تقديم: حسن محمد، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت- 1998م.
- 71- شرح التّسهيل، لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد وآخرين، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1990م.
- 72- شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النحو، تأليف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهريّ، المعروف بالوقّاد، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 2000م.
- 73- شرح الرّضويّ على الكافية، للاستراباذي، شرح عبد العال مكرم، عالم الكتب، ط الأولى- القاهرة- 2000م.
- 74- شرح السيوطي، توضيحات البهجة المرضيّة، في شرح الألفيّة، لأبي الفضل جلال الدين السيوطي، تح: أحمد إبراهيم محمد علي، مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت- ط1، 2000م.
- 75- شرح الشّواهد الشّعريّة في أمات الكتب النحويّة، محمد بن حسن شراب، مؤسسة الرسالة-بيروت- لبنان ط1، 2007م.
- 76- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبو عبد الله بن مالك الطائي، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي- مكة المكرمة- ط1، 1982م.
- 77- شرح المفصل لابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تح: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت- ط1، 2001م.
- 78- شرح المقرّب لابن عُصفور الأشبيلي الأندلسي، تح: محمد فاخر مكتبة الأدب- القاهرة- ط1، 2020م.
- 79- شرح جُمَل الرّجّاجي، لابن عُصفور، قدّم له: فواز الشعار، اشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العالمية-بيروت- ط1، 1998م.
- 80- شرح ديوان أمرؤ الفيس، جمعها وقدم لها وحققها: حسن السندولي، راجعها وشرحها: أسامة صلاح الدين، دار احياء العلوم-بيروت- ط1/1990م

- 81- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط1، 2004م.
- 82- شرح شواهد المغني، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، وقف على طبعه وعلق على حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، 1966م.
- 83- شرح عمدة الحافظ وعدّ اللافظ لابن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدّوري، مطبعة العاني بغداد ط1، 1977م.
- 84- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين بن هشام، تح: محمد محي الدين عبد الحميد- القاهرة- ط11، 1383هـ.
- 85- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تح: رمضان عبد التّواب، الهيئة المصرية للكتاب 1990م.
- 86- الصّاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت- ط4، 1987م.
- 87- صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، 1956م.
- 88- ضرائر الشعر لابن عُصْفُور، تح: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس للطباعة، 1980.
- 89- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب-بيروت- ط1 1990 م.
- 90- فرحة الأديب في الرّد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، تح: محمد علي سلطان، دار النّبراس، مكتبة الغندجاني، ط1، 2009م.
- 91- الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة- بيروت- 1988م.
- 92- الكافية في النّحو، تأليف: ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن أبي بكر المصري الإسنوري المالكي، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب- القاهرة- ط1، 2010م.
- 93- الكتاب لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، ط مكتبة الخانجي-القاهرة- 1988م.
- 94- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، محمود بن عامر بن أحمد الرّمخشري، طبعه ورتبه: مصطفى حسين أحمد، دار الرّيّان -القاهرة- ط3، 1987م.
- 95- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1993.

- 96- اللباب في علل البناء والاعراب للعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن تح: غازي مختار  
 ظلمات، دار الفكر المعاصر - بيروت - ط 1995م.
- 97- لحن العوام، أوبكر بن حسن بن مدحج الزبيدي، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي  
 -القاهرة- ط2، 2000م.
- 98- لسان العرب لابن منظور، دار الجيل، ودار لسان العرب- بيروت- 1988م.
- 99- اللمع في العربية لابن جنّي، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2  
 1985م.
- 100- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار  
 المعارف، ط2، 2002م.
- 101- المحتسب في تبيين وجوه القرآن والابيضاح عنها، لابن جنّي، تح: علاء النّجدي، ناصف  
 عبد الحليم النجار القاهرة.
- 102- المدارس النّحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة- ط7/.
- 103- مراتب النّحويين، لأبي الطّيب اللغوي، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة النهضة،  
 مصر.
- 104- المسائل العسكرية في النّحو أبو علي الفارسي، تح: علي جابر المنصوري، مطبعة  
 جامعة بغداد، ط1982م.
- 105- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تح: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة  
 العربية- دمشق-
- 106- معاني القرآن للأخفش، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة  
 مكتبة الخانجي -القاهرة- ط1، 1999م.
- 107- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى للفراء، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية -  
 بيروت- لبنان
- 108- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الفكر، ط3/، 1980م.
- 109- معجم المؤلفين، لعمر كحالة، دار إحياء التّراث العربي- بيروت-
- 110- المعجم الوافي في أدوات النّحو، صنّفه: د. علي توفيق الحمد، ويوسف جميل زغبى،  
 دار الأمل -لأردن- ط2، 1993.
- 111- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار  
 التّراث،
- 112- المقاصد الشّافية للشاطبي، تح: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث  
 العلمية، جامعة- أم القرى- ط1، 2007م.

- 113-المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر - العراق - 1982م.
- 114-المقتضب للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، لجنة احياء التراث.
- 115-منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تح: علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية الأزهر، ط1، 2013م.
- 116-نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، جامعة قاريونس، ط، 1978.
- 117-النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط.15
- 118-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، -الأردن- ط/1985، 3م.
- 119-النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنمترى، ضبط نصه: د. يحي مراد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية -بيروت- ط.1.
- 120-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوقيفية -مصر-
- 121-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت- لبنان.
- ثالثاً: المجالات العلمية والدوريات.
- 122-الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الحدود، الجامعة الإسلامية- بالمدينة المنورة- ط2001 العدد 111.
- رابعاً: الرسائل العلمية.
- 123-آراء الأخفش الأوسط المذكورة في خزانة الأدب للبغداديّ-رسالة ماجستير-لهاجر عبد الله، جامعة الزاوية، ليبيا.
- 124-آراء الفراء النحويّة في خزانة الأدب، لعلي محمد عبد الله-رسالة ماجستير- جامعة أمّ القرى، المملكة العربية السعودية.
- 125-آراء المبرد النحويّة من خلال الشواهد النحويّة في (خزانة الأدب) للبغداديّ، د. عبد الرؤوف خريوش-رسالة ماجستير-جامعة القدس، فلسطين.
- 126-نظام الجملة عند ابن هشام، أحمد عوض باحمبص، رسالة دكتوراه، اشراف طارق عبد عون الجنابي، جامعة عدن كلية التربية -عدن-اليمن 2005م.

## رابعاً: فهرس الموضوعات

| الصفحة      | الموضوع  |
|-------------|--|
| -3-2-1<br>4 | المُقدِّمة   |
| 5           | الفصل التمهيدي: التعريف بالعالمين وأثارهما العلمية.                                |
| 6           | أولاً: ترجمة سيبويه: اسمه ومولده وشيوخه.   |
| 7           | تلاميذه ومؤلفاته ووفاته.   |
| 7           | ثانياً: ترجمة البغدادي: اسمه ولقبه.  |
| 9-8         | مولده وشيوخه ومؤلفاته ووفاته.  |
| 10-9        | ثالثاً: التعريف بكتاب خزانة الأدب.   |
| 12-11       | الفصل الأول: الجملة الاسمية.   |
| 29-14       | المبحث الأول: آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالمبتدأ والخبر.                     |
| 45-31       | المبحث الثاني: آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالأدوات العاملة في الجملة الاسمية. |
| 48-46       | الفصل الثاني: الجملة الفعلية.  |
| 60-49       | المبحث الأول: آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالفعل والفاعل.                      |
| 79-62       | المبحث الثاني: آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالمنصوبات.                         |
| 94-81       | المبحث الثالث: آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالتوابع.                           |
| 97-95       | الفصل الثالث: المجرورات.   |

|             |   |
|-------------|---|
| 111-98      | المبحث الأول: آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بحروف الجر.               |
| -112<br>130 | المبحث الثاني: آراء سيبويه في المسائل المتعلقة بالجر بالإضافة.          |
| -131<br>132 | الفصل الرابع: المنفردات.  |
| -133<br>152 | المبحث الأول: مسائل مختارة من كتاب خزانة الأدب (مسائل متعلقة بالحروف)   |
| -153<br>175 | المبحث الثاني: مسائل مختارة من كتاب خزانة الأدب (مسائل متعلقة بالأسماء) |
| -176<br>177 | الخاتمة:  |
|             | الفهارس العامة  |
| -181<br>184 | فهرس الآيات القرآنية  |
| -185<br>189 | فهرس الأبيات الشعرية  |
| -190<br>197 | فهرس المصادر والمراجع   |
| -198<br>199 | فهرس الموضوعات  |